نتائج الافكار شرح اظهار الاسرار

نتائج الافكار في شرح اظهار الاسرار
المشهور بين الانام
باطه لی

شرح تركيب الجميل

شرح تركيب الجميل



فوفقني الى تحصيل علم

١٣٢٨٦
٨٧٦٨٨

نقوش الفاظ معاني اوراق مكاسب
١ ٢ ٣ ٤ ٥

نتائج الافكار



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني ، وفضلها على سائر الاصوات بنظم درر حروف المباني ، وبفضل رفع الخفاء عن الافعال حاجة ، وبتكوينه كان الافعال تامة ، ولا تسع ظروف الكناية تعريف موصولات نعمته ، ولا تبين الاشارة اظهار مضمرات آلائه ، والصلوة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين المرسلين محمد الذي اعرب عن نهج الدين للعالمين ، وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه ، والممتازين عن اصل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه ، اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام ، واصرف جوارحنا عما منع في الاسلام وابدل مغفرتك عما جنينا به غلطا ، واجمعنا مع الموحدين لا القائلين شططا ، اما بعد فيقول العبد الفقير الى لطف ربه القدير ، الشيخ مصطفى بن حمزة ، اسكنهما الله بفضله في الجنة ، ان كتاب اظهار الاسرار ، للفاضل صاحب اتقان الانظار ، بديع المثل في الاعصار ، مارات مثل الابصار ، خلف السلف الاخيار ، سند الخلف الاخيار ، مولانا الشيخ محمد المحقق الحقاني ، والنحرير المدقق الرباني ، الشهير المعروف بالبركوي ، الفائز بالنوال الوفي ، اسكنه الله في جنة مفتحة الابواب لا [illegible] في كتبه

في كنه تجري من تحتها الانهار ، لما كان مشتملا على مسائل دقيقة ، وتحقيقات عميقة واعتبارات لطيفة ، ورموز خفية ، ومرتبا بالتراتيب البديعة ، ومنسكبا في الاساليب البديعة ، ومقصورا على محض الفوائد ، ومحذوفا ما هو كالزوائد مع غاية الاقتصار ، ونهاية الاختصار ، ولهذا طار كالامطار في الاقطار ، وصار كالامثال في الاعصار ، وسار في الآفاق خطا من الاشتهار كاشتهار الشمس في نصف النهار ، وكان اظهار اسراره والتعمق في الاغوار ، متعذرا وقد في افئدة الطالبين النار ، سألني بعض الاخوان واخص الخلان ، ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ، ويوضح الغوامض والصعوبات من معانيه ، ويبين ما له وما عليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ، ورموز خفية ، موجزا غاية الايجاز بلا اخلال ، مسهلا للضبط والحفظ بلا املال ، فقلت لهم اني ، قد وهن العظم مني ، ووهنت للطبيعة والقوى ، وعاجت الفطنة والطوى ، ولحقت ولازمني عدة العلل وموجبات وقارب في غلاة الاجل ، مع انكدار اوقاتي ، وانتشار جنانه ، من نائبات وحول ، ولكن الصفاء تعيبهات ايقاع الامل ، وقد صدر مني الوعد بمنزلة في اثناء هذا الكلام ، اني ان وهب لي ربي ولدا اذكر اصرف عنان الرقة نحو المرام ، ثم لما وهب لي ربي ولدا سميته [illegible] ، اعاد دعاء الاقتراح على وجه الاهتمام فنظرت لو كثر الاعتذار والالتماس ، الوصل الى مرتبة الخماس بالياس ، فلاح لي ان ليس فيه فلاح ، سوى اسعاف حاجتهم وانجاح ، فنظرت الى ما عندي من البضاعة فوجدتها مزجاة ، وتاملت ضعف استطاعتي فوجدتها غير مرجاة ، فتوجهت باب الغفورات تبيح المحظورات ، فشرعت فيه معترفا بان شروع مثلي في مثل هذا ليس من الصناعة ، كما ان كتابة الاشل من الصناعة ، ولكن تفرغت الى [illegible] عليه صدق يسير ، وما تمكن عليه بعسير ، وتوكلت على الحي الذي لا يموت وكفى

العلة الغائية ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود والولدان المذكوران متقدمان في التصور لكن لم يتأخرا في الوجود والعلة الغائية تحلّيهما بهذا الشرح قوله الاختياري اي الصادر بالاختيار فالمراد به ما يطلق عليه لان صفات تعالى الذاتية وان لم تكن كذا في حاشية العصام ... اختيارية الا انها مبادي افعاله الاختيارية او الصادر عن المختار على ما في حاشية البيضاوي ... فتدبر

غيره بموت ۞ ومن يتوكل على الله فهو حسبه ۞ ومن يدعوه صدقا فهو مجيبه ۞ ثم لما وهب لي شقيقة عبد الله لو عده الكريم ۞ بقوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم لزم علينا الاقدام ۞ على وجه الاحكام ۞ فلما تيسر الاتمام ۞ بعون الملك الغفار سميته بنتايج الافكار ۞ سائلا منه تعالى ان ينفع به هذان الولدان وسائر الطلاب ۞ ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب ۞ ثم اقتضت الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الاخرة ۞ انا لله وانا اليه راجعون ۞ لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون ۞ جعل القبر لهما جنة المأوى لهما مأوى ۞ وجعل كلا منهما فرطا لنا مشفعا وذخرا لنا في العقبى ۞ والمرجو من اخوان الصفا ۞ ان لا ينسوهما من الدعاء لانهما كالعلة الغائية لهذا ۞ لعله يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا ۞ لئن ادركت في نظمي منثورا ۞ ووجدتا في بياني للمعاني ۞ تلاتنبت ... ان رفضي على عقدار تشبط الزمان ۞ ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد ۞ وعليه الاجماع في الدهر العتيق والجديد ۞ صيانة لتاليفه عن الاقطعية والاجذمية ۞ على ما نطقت به المقالة القاسمية ۞ على قائلها الصلوات الاحدية والتسليمات الابدية ۞ قال بسم الله الرحمن الرحيم ۞ الحمد لله معنى لغوي وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل ينبئ بتعظيم المنعم قصدها لانعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر وعرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق له والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل ينبئ بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه لا يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا او غيره والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح ... من الحمد العرفي والشكر اللغوي واعم من وجه منهما ومباين للشكر العرفي بحسب المحل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفي اعم من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح

لو اختص بعده منه والشكر العرفي مباين للمدح بحسب المحل واخص مطلقا منه بحسب الوجود كما في اللامعان شرح المفتي للمقصود ولامه للجنس او الاستغراق واياما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند كما في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع افراده متصفا بالمسند اما في الاستغراق فظاهر واما في الجنس فلان المسند اليه هو الماهية في نفسها الا في ضمن الفرد فيكون بالمسند لازم الماهية كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية وما وجه لغير الله تعالى ظاهرا فراجع اليه تعالى في الحقيقة والمفتي اختار الثاني في اللامعان لظهوره في اداء المرام ولان معنى الاستغراق يراد على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة اولى وبمقام الثناء احرى فان قلت في ادل معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد الاخر خارجا عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون الحمد مخصصا على وجه الكمل قلت فان اردت الاكمل فعليك بعموم المجاز لانهم اتوا الى الحامد في ابداء حقيقته انما حامد لغة فقط انهم يقابل ... نعمة او حامد لغة وهو فاوت كرلوة ان قابلها او حامد لغة وعرفا وهو فاوت كذلك ان جعله جزاء شكر في بان صرف سائر ما انعم عليه الى ما خلق له كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين لله اللام للاستحقاق او الاختصاص عند من يفرق بينهما بان بمعنى الاول بين الذات والصفة نحو الحمد لله والملك والثاني بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادي وهو المختار عند المفتي حيث قال في اللامعان بانه اللام للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اي ستر ثم ادخل عليه الالف واللام وجعل علما بمعناهما وحذفت الالف في الخط لئلا يكون على صورة

النفي فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع
ثلث لامات ولذا كتب ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره في
الامتحان رب العالمين اي مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم
لما يعلم به كالخاتم والقالب غلبت فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض
انما جمع ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون كسائر
اوصافهم وقيل اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع
والصلوة وهي في اللغة الدعاء او التعظيم تتنوع بالاضافة الى محالها على ثلثة انواع تنوع الاجناس
بالفصول فانه قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت
في عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى المتنوع
المتنوع على الانواع الثلثة ولامها لام الحد في تحمل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص
ذكره مولانا صاحب الهوادي ومراده الله تعالى اعلم العهد الذهني او الاستغراق العرفي
او جنس الصلوة او جميعها غير محقق بينها عموم ولذا قال في الامتحان لامها للجنس باعتبار وجوده
في ضمن بعض الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذهني ويحتمل ان يكون مراده ما اراده
مولانا المذكور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس التعظيم او جميعه وارد او نازل
على محمد ودعاؤه تعالى ذاته العلية مغفرته تعالى اياهم واحسانه تعالى اليهم ولذا نفعنا
ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة والاحسان منه تعالى وما ذكرنا ظهر ان التنوع
معنوية بين الانواع الثلثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها في اطلاق
واحد او الاشتراك لفظا فضلا عن العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بمعنى كونه للمغفرة
فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال
الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
محمد في الاصل علم لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله المحمودة

واخلاقه

واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عم انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة
للعالمين وآله اي اتباعه من صحابته او غيرهم فلذا ترك عطفها او لنكتة ع م
في تعليم كيفية التصلية عليه حيث قالوا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد الحديث والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع تعلقهما في الصحابة
فصار كالعلم فلذا اجاز صحابي كذا في شرح المشارق لابن ملك احمد الاطوي سلمه الله العور
اذ الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين
تاكيد للآل لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها
للاستغراق وبعد اي بعد الفراغ من البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية
نائبة مقام امّا او عاطفة لمدخولها على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة
فهذه الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى المحققة رسالة وهي
الوساطة بين المرسل والمرسل اليه في ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت في العرف
على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني
المدونة كذلك كاطلاق الفقه والقياس ونظائرهما على القبيلتين لما فيهما من ايصال
كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات
التي تلي بعدها او التي بين الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة
في الذهن او فيه وفي الالفاظ او فيهما وفي الكتابة ولو عكس لا يحتاج الى حذف المضاف
في المبتدا او في الخبر فافهم في بيان احوال ما يحتاج اليه كل معرب او في تحصيل ادراكها
والتفصيل يطلب من الباب الاول اي كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة
النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد الاحتياج وهو اي ما يحتاج
اليه كل معرب اشد الاحتياج ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل اذ ما لم يعلم العامل وكيفية
عمله وشرائطه وفي اي لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما

وانّما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع
والمؤنث والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة
بل ذكر مباحث كل منها في اثنائها بحث هذه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع
كلامه اى الاعراب انما فسره به للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى
المصدرى الذى هو الحدث وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق
الاولين في الحروف الاصلية واذا كانت شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاهتمام
بشأنها المقتضى لبيان كل منها في باب على حدة فوجب ترتيبها اى جعل الرسالة مرتبة
على ثلثة ابواب فقيل يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوى وهو جعل
الشئ متصفا بالرتبة وهو التبيين سواء ان حمل على العرفى وهو وضع الاشياء وتقديم
بعضها وتأخير بعضها فلا بد له من مفعول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار
تضمين معنى القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على
ثلثة ابواب او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل
العصام اختلفوا في حقيقته فقيل انه حذف متعلق ما هو الاجنبى عن العامل المذكور
واورد عليه انه هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع بانه لا يبعد في تسمية
قسم منه شائع في كلامهم باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى ورد
بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفى التضمين لا بد من قصده فيتخالفان ودفع
ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا بعد في ان يلتزم في بعض الكنايات شئ لا يجب في جنسها
وليكن التسمية باسم خاص لهذا التمييز وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور
معناه الحقيقى ويلاحظ معنى اخر يناسبه من غير استعمال فيه ومن غير تقدير لفظ اخر يدل عليه ويدل
عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم ح جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل له فهم معناه
في ضمن عاملا اخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال المذكور فيه من غير استعمال

ف

فى معناه وهو بعيد انتهى كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته اى الحقيقة في نفس الامر على ان المراد انما
يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتأخرين من ان امكان المعنى الموضوع له
ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشف من ان امكانه شرط لا تحققه
وانما على ما اختاره من شرح الفوائد وما يستفاد من شرح التلخيص من ان تحققه شرط فلا يحتاج
الى الدفع ولكن يرد ان الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى
عنه وفى التضمين معنى المذكور والمعنى المتضمن مقصود ان لذاتهما ولو فرض انهما مراد
ان باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره
مقصودا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به في شرح الفوائد والعلامة التفتازانى في التلويح
فلا يصح ان يكون كناية نعم قوله من غير استعمال فيه فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن غير
تقدير لفظ اخر فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور الباب الاول الذى يجرى
مجرى الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان احوال العامل وسوق له وجعل الكتاب المعانى
ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شائع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه
شئ يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه يجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب
المعانى باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا
بلا تقدير ايضا فانهم يجعلون انفس المعانى محالا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند
الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ
والشئ الواحد لا يكون مستقرا في محله ومتجاوزا عنه في حالة واحدة او في تحصيل
ادراكها فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعانى من حيث انها
مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل في
لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما قاله السيد السند او التعليل على ما قيل
حتى قيل انه في معناها ايضا للتعليل كما في قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه فيقدر متعلق
يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة الى ما ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية

وهكذا سائر العبارات المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة
قدمه لتوقف صحة اكثر تنويعات المعمول على بحثه كالمستثنى ولشرفه لكونه مؤثرا
بخلاف المعمول فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة
اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها وبعضه فعل وبعضه
اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا معرفا لها ولكل قسم من اقسامها وبين
كون كل منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه ويعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال اعلم
خطاب عام اولا اي قبل الشروع في المقصود في الصحاح والقاموس اذا جعلته اوله
صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اولا واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه
في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام ان الكلمة اللام فيها للجنس
من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو
راي البعض والتعريف يتبعه فعلى هذا في الضمير استخدام او من حيث هو هو اذ التقسيم
كالتعريف للماهية لا للافراد على تحقيق الفاضل العصام في اوائل شرحه للكافية وما قيدها
للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لان جنس
هو هو لا من حيث وجوده في ضمن الفرد وانما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة
الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى
الجرح لتأثيرهما في القلوب وقال الشيخ الرضي وهو اشتقاق بعيد وفي الواو اعتراضية
اللفظ هو في الاصل بمعنى الرمي كما في الوقف صوتا مرتبا انه يخرج من الفم معتمدا على
المخرج وتوبعه المشهور وهو ما يتلفظ على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور في
امثاله وهو كون المراد مما في التعريف لغويا لما عرفت انه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاحي
به كما لا يخفى لكن في الامتحان صرح به الدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارات
والنصب عرفه باللام للتنصيص على الجنسية والماهية ولذا عدل عن قولهم وضع الى
قولهم الموضوع ولانه اسم المفعول ادل على المقصود وهو البقاء في الحال المتبادر منه

بخلاف

بخلاف الماضي فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل في اللغة الافراد والوضع المطلق
تعيين لشيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظي نوعان
شخصي وهو تعيين لفظ معين بنفسه اي بمادته وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعي وهو
تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي
والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع لافهام معناه او تنكيسه فهو فرع الوضع ذكره في الامتحان
عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء اياه وليشمل التوقيف ووضع
المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اي بالتعيين زائد على المشهور ولا بد منه متعلق
بفهم قوله هيئة افرادية كما في الافعال وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع
قوله او تركيبية كما في المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات كالديز والميز
ومقتضيات الطبع كاخ والحروفات عن الوضع عقلا كالمبشوم المخرج عن المشؤوم فان الحرف
الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصده بتوهم انه مجهول ويبقى الحرف لان احتياجه الى متعلقه
في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والحمل والجمل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع
دون المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى انه
موضوع لمعنى تجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال
لا وضع ولو قيل تسمية وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال
يعمها والمجاز والكناية لمعنى هو في الاصل مصدر بمعنى ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول
الى ما يقصد بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول وفي الاصل معنى كمرمي
ثم خفف ونقل قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه خرج به
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه
داخلا في مفهومه تصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة في التعريف فعلى هذا
يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة

الوضع على المعنى او وضع منها عليها لاذكره في مفهومه كالسبق والتمام في هذا المقام تحقيق مذكور
في الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك
الدلالة لان لكل مقام مقال من مفرد صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان قيل هذا
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه به بل المعنوية
انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا والمجاز لا يجوز
في التعريف قلت لا تجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية
واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك
نعم للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر في المجازية كما ان زمان القتل
والمقتولية واحد لان القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل فالقتل
حقيقة كما حققه المص فيما علقه على الامتحان في بحث المعطوف وخرج بهذا المركبات
كلامية وغيرها ومثل قائمة وبصري مما له معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه
يعد لفظا واحدا فان قيل تخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها
كمادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها بها قلت ان الصيغة
ليست بلفظ عند المص كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت
المكيف لا كيفيته له كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا تخرج
مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل
يطلب من الامتحان ثلثة فعل سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس
ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل ولان كل عامل بخلاف الاسم كما
سيصرح به وهو اي الفعل لما كان يفصل من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة
وكان ظاهر عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران
لفظه معه انه ليس كذلك ولذا احتيج الى التاويل التي ذكرت في الامتحان او مفيدا اقتران المعنى

فوجب

مطلب في تعريف الفعل

حيث قال انه كيفية تعرض للصوت بها يمتاز عن مثله في الحدة والثقل تمييزا في المسموع [illegible]

فوجب ان يراد به المعنى التضمني الذي هو الحدث وهو مما لا يشوبه اللفظ عدل عنها
فقال ما دل اي ما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير في دل باعتبار لفظه
في معناه كما حققه الفاضل العصام لا على لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم
الفاضل الجامي بهيئته وضعا اي دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعية او حال كونه
موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال بان وضع
هيئته الافرادية له بوضع نوعي كما وضع مادته للحدث بوضع شخصي ولكن لم يذكر
دلالته على نفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكر يخرج
الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا ايضا كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على الزمان اصلا
كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس وغدا والان وكذا الصبوح
والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسماء الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير
موضوعة للزمان حتى تدل عليه وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وعادة
غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال
بالاتفاق يشعر بكون هيئته موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعا قلت معنى
قولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا يلزم كونه موضوعا
للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها
في الاصل عليه وضعا ويخرج نحو زيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما لا يخفى
على من له اذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة
فينتقض التعريف به جمعا قلت ذلك وهم لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك
انما ثبت في الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج وهم لان الدال على الاثنين دال
على الواحد ضمنا فالدلالة عليه لازمة منه وايضا اذا لم يكن مشتركا بل كان في احدهما
حقيقة وفي الاخر مجازا فلا اشكال اصلا ولما كان تمييز الافراد بالحاجة اوضح منه

مبحث خواص الفعل

بالحمد والحمد وانتفاع المبتدئ بها اكثر منه بالحمد وان كان الحمد اشرف لكونه من الاثبات
والنفع في نفسه لافادته التمييز الذاتي ولذا قدم قال ومن خواصه غير مقدم على المبتدا ودخول
قد اي بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الكلمات الثمانية وهذا مبني على
انه يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على انه حق المبتدا التقديم مع ما يتعلق
به فيتقدم معه متقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه متقدما نحو زيد وعمرو وبكر في الدار واما
من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة بل على بعضية كل منها على تقدير كون من
للتبعيض وحده وهي ليست بمرادة لكونها اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمها ايضا فلا
دليل عليها ايضا في اللفظ وان حصلت بالمجموع عدة واتما قلنا انه دخول المجموع بعض
منها لانه منها ما لم يذكر هنا كالتاء والتاء الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونوني
التاكيد وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع
افراده واما غير شاملة وما ذكرهنا من القسم الثاني والى لا يكون الا شاملا وقوله دخول
الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه
والايجاز معها والخاصة المنطقية لا تصدق عليها لاشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان
وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او توقعه او تقريب الحدث الماضي الى الحال
وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو
عرف الاختصاص به لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور فافهم
والسين اي سين الاستقبال بقرينة سوف وسوف وليسا من وفي تنفيس لكنه
في الثاني زائد وجه الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء
وان لا لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم ولما لانهما لنفي الحدث الفعلي ولام الامر لانه لطلب
الحدث الفعلي ولا النهي لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه لقائل الاضافة
بتنكير المضاف والا يلزم تعريف الموقوف لانه علم لنفسه او بتجويز تعريف الشيء بنفسه كما رأى

مطلب في بيان الكلمة

الرفع او الوصف البيان هنا وقيل الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد في حواشي الكشاف
انما اشتراط الافراد لاريد به انفسها قد يراد في امثالها الالفاظ كما تراد اذا جعلت اعلاما وقد الافراد
فالحنفي وكم عامل على ما سيجيء في بحث العامل القياسي والاسم مأخوذ من السمو وهو العلو
سمي به لاعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركيب الكلام منه وحده بخلافهما وهو ما
اي كلمة بقرينة جعله قسما منها دل على معنى وضعا اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة
فما يكون الكلمة كلمة باعتبارها وهي الدلالة الوصفية او اكتفى بما ذكره في تعريف الفعل ولما
كان المعنى للفظ وفي نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر
من قولهم في نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالنزام اي بالمفهومية تصريحا بالمقصود
والمعنى ما علم ادبه بتمام ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه او بغيرهم
من لفظ الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف
لانه معناه غير مستقل كما سيجيء غير مقترن وضعا تركه اكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل
بجملة في النزام بما دل عليه باحد الازمنة والظاهر المناسب لما سبق ان يقول غير دال
بالبنية على احد الازمنة بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالنزام
غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم
في الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامي عبارة ابن الحاجب يعني ان المراد
بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح في عموم
الاقتران بكون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضارب مع انه
الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن به في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم الا كونه
كما قيل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب في قولنا زيد الضارب
امس او في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل ودخل به ما خرج بما حد الفعل
مثل رجل وزمان امس ورويد ومن خواصه تذكر ما ذكر في الفعل دخول التنوين

مطلب في بيان خواص الاسم

لاقترانه

وهو تنوين كنه تتبع حركة الآخر للتاكيد والمراد به محوى الترنم والغالي فانهما
غير مختصين بالاسم لم يستثنهما كما استثنى البيضاوي لانهما لكونهما في غاية الندرة
لا يراد ان عند الاطلاق صرح به في الامتحان انما اختصاص تنوين التمكن فلانه لمكن مدخوله
اي لتوزه واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل اصالة واما
اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابق المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم
وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص
الاضافة به وسيجيء وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم
الذي لا يوجد الا في الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في مقابلته في الجمع
المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا في الجمع المؤنث
السالم الذي لا يوجد الا في الاسم بشهادة الاستقراء هذا على راي ابن الحاجب وانكر
الزمخشري تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وحرف الجر لانه
لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به فلا يدخل الا اياه وقد رد بانه هذا
منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان
الفعل فلا يصلح محل الافضاء وجها للاختصاص وكونهما جزء دون حروف المباني وحروف الجر
كلمة لا يدفع هذا لما لا يخفى لوجود الافضاء في كل منهما ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض
دون الكل كما يجيء والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا تم التقريب والمختار عند
المصنف وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح في الامتحان ولام التعريف
وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واقتصروا في ذلك على شهرته به
وقد نبه في الامتحان انه لا يكون قرينة للمبتدي ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار
عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام وحده وزيد عليه همزة الوصل لتعذر
الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها وزيد عليها اللام للفرق بينها

وبين

وبعض حروف الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من ان كليهما ووجه الاختصاص انه لتعيين المعنى
المطابق المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا في الاسم ومن كان المراد بقولهم
المسند اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامي مجازي له والحقيقة اولى واقرب فعدل عنه الى
قوله وكونه مبتدأ او فاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان
الاصل في المسند اليه المبتدأ او الفاعل والبواقي فروع وقدم الاول اشارة الى انه حقه
بالتقديم وحق الثاني التأخير ثم ان الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص
في المفهوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم والنوع معرفة
الكلام في حقيقته كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويندفع بانه راجع الى الاسم باعتبار
جنسه وهو الشيء فح لا يلزم المحذوران وانما يلزمان لو رجع اليه باعتبار خصوصه
النوعي فالمعنى كون الشيء مبتدأ او فاعلا ووجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد
مفهوم مصدره الى الشيء والمسند اليه مبتدأ او فاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه
بان كان مبتدأ او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم
معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه كما يجيء فثبت الاختصاص
بالاسم بالضرورة ومضافا اي كون الشيء مضافا ووجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة
التعريف او التخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقته بشهادة الاستقراء
وهما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية فرع المعنوية تحقق ما اختص به وبعضه عامل
كاسم الفاعل كما يجيء في بحث العامل القياسي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي
وهو في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير
جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح ما دل على معنى غير مستقل بنفسه بالفهم ولا
مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع لغيره كحال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة
صار معنى مستقلا وعبر عنه بالاسم مثلا معنى في في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص

ملحوظة من حيث هي حالة بين البصر والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصد اصار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه فمعنى لفظ الابتداء لقولك سرت من البصرة وفي قولك يوم كذا فلذا لزم كون معنى الحرف [illegible] في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه فقصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى في غيره لكنه لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن تعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته على معنى المستقل والنسبة غير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا يدرك ولا الدلالة عليه من ذكر [illegible] بينه الشرعية وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمني غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمني غير مستقل هو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما لزم في المطابقية قلت المراد الاعم وقيد فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح في الامتحان وصرح فيما علق عليه ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة على تقدير فقط وحينئذ غير عامل [illegible] ثم اعلم اي بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان من جملة العامل الذي هو المقصود ثم للتراخي الزماني لو الرتبي اظهر مع ان الظاهر الاضمار لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل ان الموقف اذا اعيدت معرفة فهي عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد لما عرفت هو ما اي شيء لفظا او غيره او [illegible] بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولابد منها والا ينتقض التعريف بها [illegible] حينئذ ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة لكن بالنسب اي الكلمة فعلا او اسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية على وجه مخصوص من الاعراب

بيان

بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة الجانبية والاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فانه قيل المراد بهما المعاني الخفية او المراتب الناشئة المقتضية للاعراب على [illegible] فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت كون المراد بها ما ذكرنا انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فانفهم لكن لزم بذكره الدور لاذكر العامل في تعريفه فما يعرف الاعراب يقال ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها لا يجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص فلا بعد [illegible] لزم اذ لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح لان معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع اقسامها وكيفية عملها وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا وفوائد القيد بطل العمد والمراد بالواسطة مقتضى بالكسر الاعراب فيخرج به من التعريف ما لا يعمل بالاصالة وما يعمل لا بالاصالة من الحروف الجارة الزائدة مثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان اتى الا الغالبين على الملحة الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلي فيلزم كون ذكر ما قبله سياق لمسئلة [illegible] كونه من مقاصد الفن ولو زاد حد قول من الاعراب ابو فعل على سنة الاصحاب كذا اعترض عليه الامتحان على تعريف البيضاوي وقد [illegible] فقال انه ايت رأى الخطأ وتبعها بان الوجه من التعريف وادخلها في التقسيم كما يجيء عنه انه يفهم من كلامه ايضا في بحث المجرورات في الامتحان والمعاني تقتضي الاعراب في الاسماء حالة المبتدأ والعامل فيه الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرفه وهو اظهر تواردا المعاني المختلفة عليها اي كل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام الآحاد الى الآحاد فالمقتضي من التحقيق هو المعاني كما يشعر به قوله فانها الى آخره وقوله وهي تقتضي الخ لا تواردها لكن اضاف اليها

اشارة الى ان اقتضائها لسبب توارد ها عليها فانها اي المعاني المختلفة امور خفية
يستدل عليها بعلامة اي كل امر منها يستدل عليه بعلامة ظاهرة لكن قد يمنع من ظهورها مانع
فانه كان حالها في الكلمة فيتقدر به وانها في نفسها مختلفة كما يجي في باب الثابت بتعريف
مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب او ضرب كونه اخبر زيد معنى ما واخر غلام
بواسطة ورود الفاعلية اي بواسطة الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة ورود المفعولية
على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني واوجب غلام ايضا
لو زاد غيره وتحصيل بواسطة ورود الاضافة عليه اي كونه منسوبا الى الغلام بسبب
تعلقه به فالعامل يجعل المعاني الخفية في الكلمة بسبب تعلقه بها وهي اي المعاني الخفية
تقتضي بحسب علاماتها من الاعراب فالعامل يحصل الاعراب بواسطة ويجعل العامل محصلا
وموجبا للمقتضي وعلامتها انما هو اعتبار النحويين واتفاق التحقيق الفاعل الحقيقي هو
المتكلم والعامل هو الآلة وجعلها النحويون كانها هي الموجدة على ما هو راي الرضي وقال
الفاضل العصام بل الآلة هو اللسان وجعل العامل آلة مبني على التنزيل ايضا اعلم ان الاعراب
معنيين عام وهو ما اقتضاه … ومعنى يتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو شامل للمبني
فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام والمراد به هنا هو المعنى وخاص بالاعراب
اللفظي والتقديري وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفي الافعال اي مقتضي
الاعراب فيها المشابهة التامة للاسم اي اسم الفاعل كما سيجي التصريح به وهي في
المضارع فقط لانه سائر الافعال وانما لم يقل وفي المضارع او لانه لاحتياج الى
البيان ثانيا بحسب المقابلة بالاسماء ثم ان بصيغة الجمع مع ان المناسب للفظ …
الافراد وللمنت كله او للتنبيه على تنوع المضارع كالحال المطلق والمستقبل الى غير ذلك
او لنظرا الا الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كما في صورة دخول اللام عليه
كما شرح فوقه كما سيجي لفظا ومعنى ولا استعمالا اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا فلموافقة
المضارع له اي لاسم الفاعل في الحركات اي في حركاتها وسكناتها …

في بيان شبه المضارع بالاسم

في عدد حروفها وترتيبها او صيغة الجمع انما بالنظر الى الافراد او للمنت كله قال الفاضل ولما
التعبير بالمفرد لا صحة للا الجمعية باللام فلا يفيد هنا اذ ليس معنى الا صحة الا بطلان
اعتبار التعدد واصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجل اذا جاء واحد بل معناه بطلانه
مع الجمع بمعنى الجنس وكونه بمعنى كل الافراد في انه يعتبر كل فرد منه كانه ليس معه غيره
نحو ضارب ويضرب ومضرج ويدحرج مثل بمثالين من الاصلين واما الشبه الثاني وهو
الشبه معنى فلانه … كل منها اي المضارع واسم الفاعل الشيوع والاشتراك بين المعنيين
والاختصاص باحدهما بسبب العارض … العموم الشيوع في كلامهم … اذ العموم حقيقة
في كل فرد … والتصريح به اولى والخصوص فان الاسم اي اسم الفاعل
عند تجرده عن اللام يحتمل … بين الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه يختص انما
قال بحرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظاهر
للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبني على اعتبار كون اللام
حرف تعريف ولو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة فان الا
اللام الداخل عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له بل صرح المعنى والتحقيق على
ما هو راي الجمهور كما سيجي انما لم يقل اللام حرف التعريف لعدم الحاجة الى العهد الذهني
عند التجرد … ان في اعتبار اللام اشارة الى ان الاختلاف الجاري في حرف التعريف
انه الالف او اللام او كلاهما جار في الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار
عنده مذهب سيبويه كما في حرف التعريف نحو ضارب فانه زيد او عمرو او غيرهما والضارب
فانه يختص بمعين لو كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان يكون
صلته معلومة عند المخاطب كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال
تقدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثاني فانه يوجد في الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول
اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة

اى من الحال يحتمل الحال والاستقبال لعدم الاولوية الا ان احتماله اليه ارجح لشيوعه
بخلاف الثاني نحو يضرب وعند دخولهما اى دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال او الحال
نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن حالية او مقالية
وهي نحو الاستقبال في المضارع ... في الاسم ... الحال والآن ونحوها
فيها اى الحال لاقتضاء مفهومها الوقوع والالة ... هو الشبه ... الا لفعل ... [illegible]
منها ... لكثرة ... واما ... التحقيق ... اول ... نحو جاءني رجل ضارب ... مجازا
في الاول ... وفي الثاني ... فاطلاق ... مبني على المسامحة ... او
التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء او ... لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا ... ليضرب
فهذه المشابهة اى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا تقتضي نقل المضارع اى تسببه ... الكلام
فيها اى في شيء هو اى الاسم اصل فيه وهو اى ذلك الشيء الاعراب والمراد به ... الاستعداد
لاتو الحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا ... البناء ... العامل
كالا ... كما تقتضي ... اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ... اخير
هذه المشابهة بينهما ... عموم اعتبر والشبه الثاني بينه وبين اسم الجنس ...
او في ... والقبول احق لانها لو كانت كما اعتبر والم ... مشابهة لكل منهما ...
في بناء ... احد الزمانين في ... اسم الفاعل حيث قالوا ... الماضي ... مشابهة
لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت في كلا الجانبين ...
الشبه اثر في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشبهين
في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز في مثل ... كما يظهر ذلك من ...
فاو ... بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فانه ... او لم يضرب ...
المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم اى بعد علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان العامل
المراد به ما يعم الاصلي وما يلحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاده ... اولا ... المراد به

فما يتعلق

فما يتعلق المفهوم وهنا الافراد على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ما يكون للسان
فيه حظ ولا يكون ... بوقف بالقلب وهو اى اللفظي على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي
في الاصطلاح هو الذي يتوقف اعماله بخصوصه على السماع والمراد به اللغوي فلا دور
ولا ... انه يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من
ظاهره ... اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا
يذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما سيجيء وانما قدمه على القياسي
... في الفصل لسهولة ضبط افراده المقصودة وحصرها لتجري الاحكام عليها
... انحصارها بخلاف افراد القياسي فانها اكثر بعيد ... ان يحصى ولان من اقسام
القياسي ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حروف الجر كالظرف المستقر وبعض
اسماء الافعال والمضاف فمتى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه
[illegible] المعمول كما سيجيء
[illegible] متعلق على
... كما سيجيء ... من حيث ... معلوم
بالسبق ومن حيث الصيغة من العرف الذي يتعلم عادة قبل النحو وكذا الشبه بخلاف نحو الجر
فانه غير معلوم قبلها اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد وانما قدم
سائر السماعي فللاطراد نحو الجر وهو اى السماعي ايضا اى كاللفظي على نوعين عامل في
الاسم وعامل في المضارع والثاني على الاسم ايضا اى كالثاني على قسمين عامل في الاسم واحد
وعامل في الاسمين اعني المبتدأ والخبر الاصل اى قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول العامل
اسما وخبرا له اى يسمى الاول اسما والثاني خبرا له والعامل في الاسم واحد قد يكون معمولا
واحدا او لكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة وظاهر من انه تقديم غيره على القياسي للاطراد
... غيره ... واحد اسما ... لفظا المعنوي في الاصلي

مطلب في تعداد حروف الجر

ولكان غلبه في جره لسمي حروف الجر وحروف الاضافة لوجود معناها في مجرورها وهو [illegible]
لا فضاء الفعل او معناه الى الاسم او لما اول به او حمل عليه وهي عشرون الباء وهي للالصاق
اي لافادة لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقي نحو به داء وامسكت الحبل بيدي
او مجازي نحو مررت بزيد اي التصق مروري بمكان يقرب [illegible] الالصاق منه بعيد ومنه
القسم ولذا لا يذكر بازائه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس
بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به حال الشراء ذكره في الامتحان وانما كان الالصاق
اصلا وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه المتفق به ولم يذكر سائر معانيه ولانه
المقصود الاصلي بيان العامل لا بيان معانيه قدمه [illegible] ولكثرته في الاستعمال و[illegible]
خروجه عن كونه حرف الجر ولذا يكسر انما يوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء
واللام ولذا لا يكسر [illegible] في ياء المتكلم وفتح في [illegible] الابتداء في الكلام بما خلافه في الزمان [illegible]
عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم [illegible] وما بعده [illegible]
[illegible] باسمه [illegible] اي [illegible] لا يتمشى في نحو من [illegible] ذكره في الامتحان
واجاب عنه بعض الكمل بان عدم [illegible] ثم [illegible] في تقدير [illegible]
اليه والقول [illegible] مكابرة والتقدير [illegible] وكانت هذه المعنى غالبا فيها حتى قال الجمهور
انه لا فضل والبواقي راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل في الاصول المتفق بذكره وقد عرفت آخر
مقصوده بيان العامل لا استيفاء المعاني قدمه لتناسب معنا ما قبله والى وهي للانتهاء
في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام الى الليل بالاتفاق وفي غيرهما نحو قلبي
اليك اي منته ميلي وشوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم
لان ذلك [illegible] بل الحق كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره في الامتحان ولو سلم فانما [illegible]
قدمها على من لمقابلتها له ولم يذكر حتى مع [illegible] كونها بمعناها [illegible] بمعنى مع [illegible]
لا تدخل الا على المظهر فلا يستحق التقديم على ما قدم عليها [illegible] لم يذكر البصريون [illegible]

سواء

سواء ذكره الدماميني في شرح التسهيل والمجاوزة اي لتعدية الشيء عن الشيء الى شيء آخر
[illegible] يكون حقيقة بزوال الاول عن الثاني ووصوله الى الثالث كرميت السهم عن القوس
الى الصيد والاول [illegible] بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده
كاديت عنه الدين كما ذكره في الامتحان فذكرها بعده للاظهار وما ذكره [illegible]
فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام [illegible]
[illegible] قد يجوز استعمالها في محل [illegible] يستفاد من النعمة اي بعده عنها
[illegible] يستفاد من جرية العيمة قال مولانا السروري يقال خرجت عن البلد
اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد وعلى وهي للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء حقيقة
[illegible] السطح او مجازا كعليه دين [illegible] على الاسم [illegible]
لمناسبتها [illegible] في انها قد يكون من الجانبين [illegible] بمعنى عن كقوله
اذا رضيت علي بنو قشير اي عني لعمر الله اعجبني رضاها واللام وهي للتعليل اي لبيان علة
[illegible] خرجت للناذب او ضاربا [illegible] لم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى
ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله لدوا للموت وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل
مجازا كما ذكره في الامتحان والتخصيص اي لبيان اختصاص شيء وارتباطه بمجرورها باعتبار
الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن
لزيد [illegible] معنى الاختصاص من الحصر [illegible] مشتمل على حصر الحمد فيه [illegible] بناء على لام الاختصاص
كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبني على تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند
كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الوقت بتخصيص [illegible]
المفيدين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها [illegible] على قريب منها وفي وهي
للظرف اي للظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق [illegible]
قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فان التحقيق انها للظرفية فيه على طريق الاستعارة
بتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها فيه بمعنى على [illegible] بعض الكمل

اعلم ان على قد وقع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء بصيغة نفي وعلى [illegible] قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
قدمها على الكاف لتصريح بها [illegible] لا يدخل على المضمر الا على قلة في المرفوع نحو انا كانت ويكون
اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف في والكاف هو للتشبيه نحو زيد كالاسد قدمه على حتى
لبساطته ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا ومعنى هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى رأسها
ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب ورب هو للتقليل
اي لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته ورب تقل غالبا للتكثير كما في مقام المدح والذم
نحو رب [illegible] بلغة القرآن قدمه على واو القسم وتاء لان الواو بدل من الباء والتاء
من الواو ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء [illegible]
ولذا لم يكسر ابدا واو القسم وتاؤه ولم يذكر باؤه لما عرفت من ان مقصوده بيان معاني
العامل لا المعنى وانه داخل في الالصاق قدمهما على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية جملة واما
وحاشا هو للاستثناء اي لاستثناء ما بعده عما قبل ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى
منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل في الاكثر كما [illegible]
على مذ ومنذ لانه وان شاركهما في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما
ومذ قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على
امناذ ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح به
الفاضل العصام [illegible] قوله المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المغني انه غير منقول عن العرب
ومنذ هما للابتداء اي لابتداء زمان الفعل حال كونهما في الزمان الماضي يعني اذا اريد
بما بعدهما الزمان الماضي فمعناهما ابتداء زمان الفعل مثبتا او منفيا هو ذلك الزمان
الماضي لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رأيته مذ سنة كذا ولم [illegible] في تلك
السنة يكون المعنى مبدأ السفر او عدم رؤيتي كان تلك السنة والمنتهى الآن
واما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان يعني بوقته فمعناهما
ظرفية للفعل [illegible] كما اذا قلت ما رأيته مذ شهرنا او يومنا وكنت في ذلك

الشهر

في ذلك الشهر بعد او اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضران
الا ان هاهنا لم يتعرض لهما ولم يتعد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح اقتباس معنى [illegible]
وقد يكون زمان المعين بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبر [illegible] البيان
استطرادي قدمهما على خلا وعدا لانه نحو جعلها عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا وخلا قدمه
لتقدم [illegible] وعدا هما للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر وسيجيء التفصيل في بحث المستثنى
قدمهما على لولا لانه كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ولولا هي للامتناع الشيء
لوجود غيره فانها تجر بها اذا اتصل بها ضمير كما ورد في بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمرو
فسيبويه تصرف في العامل لئلا يلزم التأويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر بمعنى
[illegible] منزلته لانه في المآل واقع موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك
والاخفش تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فجعل استعارة
الضمير كما في قولهم ما انا كانت والا انت لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف خبره وجوبا
ولتفردها بالنسبة الى كي قدمها عليه لانه كونها حرف جر وانه كان مشتركا باتصال الضمير
بها لكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية وكي فانه يجر به اذا دخل على ما الاستفهامية
هو للتعليل نحو كيمه فعلت اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لم
وعم قال الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما
وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه
يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين ولعل هو للترجي
فانه يجر به في لغة عقيل ولذا قرأه بفتح العين [illegible] ذكره الدماميني لقوله فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب ولابد اي لا افتراق حاصل
لهذه الحروف اي حروف الجر من متعلق بفتح اللام ولو مقدرا والظاهر لابد الظهور
تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضي يجب [illegible] عن الظاهر بجعل الظرف

مستقر المتعلق المحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره
خبرا عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتتمة خبره كما في قوله تعالى لا تثريب عليكم اي حاصل عليكم
وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعليق الظرف بالمنفي المبني وفيه نظر لوجوب اعراب المضاف به
بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك الى انه مثل هذا معرب لكنه اشترع تنوينه تشبيها
بالمضاف وحاصل الكلام ملخصا هو فعل او شبهه وهو ما دل على الحدث في الاسماء المتصلة بالفعل
او معناه والمراد به ما سيذكره من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف
وسيجيء تحقيقه الا الزائد بالجر او النصب كالاستثناء من هذه الحروف منها نحو كفى بالله شهيدا مثال
الفاعل وبحسبك درهم مثال المبتدأ والا رب وحاشا وعدا وخلا ولولا ولعل فانها
يذم المتعلق فانها اي هذه الست لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه ومعناه اي
لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التاكيد
او تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير لا تعدية العامل وحمل الزائد
في الكل عليه … مما هو للافضاء للاشتراك في الصورة والحرفية ونحو ما اليه فيه بعض
من التاويل ورب اما على الزائد للاشتراك في افادة المعنى او على الاستغراقية للاشتراك
في افادة التاكيد ذهب الى هذا الرماني وابن طاهر وتبعهما المص وذهب الجمهور الى انها اي رب
معدية لعامل كسائر الحروف الجارة وتزيد … ان اراد والعامل المذكور فهو متعد
بنفسه وايضا قد يستوفي معموله كما في مثل رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان
اراد به المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه
معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا
ونصبا وقد جاز في الفصيح كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت او واخوه اكرمتهما
ولا يجوز زيد واخاه مررت او واخوه مررت بهما فمجرور الزائد ورب باق على محله
من قبل دخولهما من كونه فاعلا او مبتدأ كما ذكرنا او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وفي مثل رب رجل صالح لقيته او لقيت مجرورها مفعول

الابتداء ومبتدأ في الاول او مفعول كما في مثل رب زيد ضربت لكن بتقدير الناصب بعد المجرور لان رب لها صدر الكلام
ومجرور حروف الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما سيجيء في بحث المستثنى
في وجوب النصب ولو خلا في كلام موجب تام وفي جواز النصب واختيار البدل ولو خلا في كلام
غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر في بحثه وذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة
بشيء كرب وتبعه المص والمشهور ابن هشام وقال لانها لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله عنه
فحملت على الزائد في الحمل للاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني كون معنى التعدية
ما ذكره هو بل معناها جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى لمجرورها وايصاله
اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفاؤه عنه والقول الصحيح كما مر والا
فيلزم تعريف حروف الجر مطلقا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى فيهما
وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشيء كسائر حروف الجر ومجرور لولا ولعل مبتدأ مرفوع المحل
وما بعده خبرا كما في الثاني او تقديرا كما في الاول مجرور لانهما غير متعلقين بشيء ومحمولان في الحمل
اما على الزائد او على غيره مما سبق نحو لولاك موجود لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ما عدا
هذه الستة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اي ما عدا مجروره ان كان الجار في او ما كان
معناها كالباء نحو صليت في المسجد او بالمسجد هذا على رأي ابن الحاجب واما على رأي
… المجرور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عنده لم يشترط بتقدير في او على انه مفعول له
لمتعلقه ان كان الجار لاما او ما بمعناه ككي نحو ضربت زيدا للتاديب وفيه عصيت
وفيه كالمفعول فيه في الاختلاف او على انه مفعول به غير صريح ان كان الجار ما عداها نحو مررت
بزيد ويسند المتعلق الى الجار والمجرور اي يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار
ففي العبارة مسامحة اذ الجار آلة والواسطة في افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون
من جملة المتعلق الذي هو العامل لكنه يكون من جملة المسند اليه الذي هو من قبيل المعمول
كما حققه في الامتحان فيكون اي مجموع الجار والمجرور على ما هو المناسب اليه في
في بحث الفاعل وغيره

مطلب
وجوز تقديم ما عدا الحذاء

فتح هذا يكون في قوله برفع المكان ساج او يجوز بتسمية الكل باسم الجزء والضمير راجع الى المجرور
فقط لقربه فحل الانساج ولا يجوز فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد وجوز تقديم
ما عدا الحذاء اي ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول
ضعيف يعمل فيه العامل ايضا وقيل ولانه من قبيل الظرف وهو كالحكم له فيدخل فيما لا يدخل الاجنبي
واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجي في بحث المرفوع وقال العلامة التفتازاني في شرح تلخيص المفتاح
ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على عامله في قوله
مرور ولانه ذكر في قوله تعالى ان كل اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه وقد يحذف المتعلق

مطلب
في حذف المتعلق

فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا عاما يستفيد به عمار بشرط ان يكون المراد به العام
على الحادث فيفهم منها عاما كالموجودات كالكائن والحاصل والموجود والمستقر متضمنا في الجار
والمجرور اي مفهوما معناه منهما ولو فهما سمي بيانا اي الجار والمجرور في الاصطلاح ظرفا مستقرا
فيه لكمال معنى العامل وتحمله ضميره واثرا به هو اما الاول فظاهر واما البواقي فيه تنتقل
كل من ما منه اليهما القياس مما مقاسه فقد يتحقق ركنا وقد لا يجوز نحو زيد في الدار اي حصل او حاصل
وان لم يكن كذلك اي انه لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما او لم يحذف متعلق الجار
ولو كان عاما يسمى بيانا ظرفا لغوا اي فضلة يستغني عنه ابدا في الكلام لعدم انتقال معنى العامل
منهما وعدم انتقال شيء من الامور الثلاثة منه اليهما ولا لها اعراب في انفسهما وانما الاعراب
المحل فللمجرور وفقط لما سبق نحو زيد في الدار اي اكل او اكل بقرينة حالية او مقالية وما
حذف بما فيهما المذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع الحاصل
المحذوف بما هذا مسلك الجمهور وقيل انه مع الحاصل المحذوف بما يكون مستقرا او مررت

مطلب
في بيان حذف الجار

بزيد ووجد زيد في الدار وقد يحذف الجار وهو اي حذف الجار على نوعين قياسي
اي مضبوط بضابط كلي بحيث اذا وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه
بخصوصه وسماعي اي غير مضبوط بضابط كلي بل يحتاج الى السماع في كل جزئي فالقياسي

ف

في ثلاثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه فانه حاذف في لا يجامعها واذا لا يقدر الا في
لتبادره وتوزان الفاضل العصام تقديره ايضا منه فيليس اي فيما يصح ان كان المفعول فيه ظرف
زمان مبهما كان او محدودا اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر
واما انتصابه بشبهه او معناه وان لم يكن ذلك جزء منه فعرفنا فيما قبلها عليه والثاني محمول
على الاول لمشاركتهما في الزمانية نحو سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما الاول
للاول والثاني للثاني او كان ظرف مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم لمشاركته في منه
الابهام وهو ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه بل خارج عنه فهو مبهم فانه
يتغير بالاسم بذلك الخارج [illegible] بالنكرة [illegible] غير مانع [illegible] وسمي
[illegible] وقيل غير جامع ايضا لخروج [illegible] عنه [illegible] الست
[illegible] في عدم التعرف بالاضافة [illegible] بما لم يعتبر له حد ونهاية [illegible]
[illegible] مع انه [illegible] يحذف [illegible] يستثنى [illegible] ولذلك لم يسلك
[illegible] مسلكها واختيار ما هو الحق عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب
ما اصاب في استغنائه ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد منه كما ذكره الرضي كالجهات
الست وهي امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت فجلست امامه
فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه اذاء وجه انسان او غيره وان تحول وجهه الى جانب
اخر زال عنه اسم الامام والوجه فيما [illegible] في ذلك المكان وقس عليه غيره وكعند نحو جلست عندك
فان تسمية المكان بعند [illegible] حصول الحاضر او ما في [illegible] كداره [illegible] اعاد الجار ليعين
العطف على الجهات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم ح كونه من الجهات الست
وليس كذلك ولدى بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة [illegible] وكذا غيره ووسط بسكون السين بمعنى
بين قال في مختار الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم
كانه تقول بين القوم [illegible] والتحريك الاخير بمعنى [illegible] [illegible] المثل

ظاهر وكالمقادير الممسوحة اي المعلومة بالمساحة اعني الجارات وانها نوع آخر من المبهم
حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما او معدودا نحو فرسخ فانه مقدار معين
الميل جوف بالمد باثني عشر الف خطوة وهي اربعة آلاف ذراع وقيل انه ايضا مقدار الميل
جوف بالمد باربعة الاف خطوة وهو ثلث الفرسخ والبريد وهو ايضا مقدار من الميل انما
يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدرا باثني عشر ميلا الا جانبا يعني يحذف في قياسه المكان
المبهم الا جانبا وجهة وجهتها كلاهما بمعنى ووسطا بفتح السين وهو محدود على التفسير
لانه اسم لمعين ما بين طرفي الشيء ومبهم على تفسير البعض لكنه يخرج عن حكمه وخارج الدار وداخل
الدار وجوف البيت والا في المبهم مكانه جوف الجوف ظرف مشتق بزيادة الميم في اوله
لا يكون منتصبا بمعنى الاستقرار لا يكون مشتقا منه بمعنى الاستقرار والكون في مكانه
مع القرار وفوق تحت نحو المقتل والمضرب عرض بغير قار الذات فلا يجوز كونها ظرفا مفعولا
فضلا عن كونها لعاملها اذ معنى الظرفية كونه مستقرا الاخر فلا بد من في للتنصيص على
الظرفية وكذا اي كما يستثنى كل اسم مكان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا ان كان بمعناه
اي الاستقرار ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه وان صح ظرف كونهما ظرفا مفعولا بهما
لكن لم يجز كونهما ظرفا لعاملهما مع ان المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في للتنصيص
على ظرفيتهما فانه حذف المستثنيات لا يجوز في منها مع كون كل منهما [illegible] جانب
فلانه [illegible] الاسم بسبب الاضافة الى شيء خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه انما
ثبت مثل هذا الابهام للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء
وقد عرفت سره في اسم المكان وتعلل سره في مثل جانب انه كمثل خارج ليس
باصل في الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود بل [illegible] اليه [illegible] جانب
الدار ونحوه قول بعض الفضلاء ويستثنى من حكم المبهم ما اضيف الى محدود نحو جانب العلم
وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب [illegible] كلامه فيكون في حكم المحدود

والله اعلم

ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بالاضافة
بخلاف مثل الخارج فالسر فيه انه ليس حاصلا في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في
للتنصيص على الظرفية لا يقال اكلت جانب الدار او جهة البيت او وجه الخان او وسط
الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه او ضربه زيد او مقامه بل يقال اكلت في جانب الدار
او ضرب زيدا او في مقامه واقامه كان عامل القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى الاستقرار
من اسم المكان بمعنى الاستقرار كما كان بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه
او لا يجوز حذف في منه لانه لكونه متضمنا للمصدر بمعناه يشير بكونه ظرفا للحدث بمعناه فلا حاجة
الى ذكر في نحو قمت مقامه وقعدت مكانه الاول للاول والثاني للثاني وان كان ظرف مكان
محدودا وهو ما تحصل له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه نحو الدار والبيت والسوق
فانها اسماء لتشكل بمواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار
والسقف في البيت فلا يجوز حذف في منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا ووضعا
ولا على المحدود لعدم اصالته فلا يقال صليت دارا بل يقال صليت في دار الا مما اي شيئا مما
محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن فانه يجوز حذف في منه على الحذف والايصال بطريق التوسع
لكثرة استعمالها او لكونها مشابهة لما بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن انه
انه مفعول به وليس كذلك لمجيء استعماله بفي على ان مصدرها على فعول وهو في الاغلب
مصدر اللازم كالخروج ومما قيل ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول
مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم مثلا بحد خلل نحو
جلست بمجلس [illegible] عرفا نحو دخلت الدار ونزلت الخان
وسكنت البلد والموضع الثاني المفعول له فانه يحذف منه اللام قياسا اذا كان
فعلا اي حدثا لا عينا لجعله للتسمية لفاعل الفعل المعلل به اي اتحدا فاعلهما ومقارنا له
اي للفعل المعلل في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما بعضا [illegible]

في تعريف ظرف مكان المحدود

ليس [illegible] الخارجي والذهني فهذا الوجود الخارجي فقط [illegible] صاحب المشكلات

بعضها في وجود الآخر كقعدت عن الحرب جبنا فان المراد بالوجود اعم مما في الواقع او في قصد
الفاعل فلا يرد ان مثل ضربت للتأديب ايقاعا للصلح صحيح وان يوجد الثاني عند الفاعل فالمقارنة
ليست مما لابد منه لوجوده في قصده وفيه الاشتراك وجود حصول المشابهة للمصدر بينها
فيتعلق الفاعل به بلا واسطة متعلق للمصدر نحو ضربت زيدا تأديبا له اي ايقاعا للتأديب
عليه فان زمان وجود الضرب والتأديب واحد لكن التأديب يحصل بالضرب ويترتب
عليه فاما قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل [illegible] بانه
[illegible] بل هو احداث الالم [illegible] وما يلحق بالشتم والضرب سبب ووسيلة اليه كالشتم والتعييب
ونحو ذلك بخلاف اكرمتك للاكرام لعدم الاتحاد في الفاعل وجئتك اليوم لوعدي بذلك
امس لعدم المقارنة في الوجود وفي غير الموضعين اي المفعول فيه والمفعول له المذكورين
اذا حذف الجار نصب المجرور ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه حتى لا يبقى مجرورا
لا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة وقوعي في الاول وفرعي في الثاني
عما نحو [illegible] انه لا ينوب مناب الفاعل والثالث من المواضع الثلاثة ان بان وعونه
وان بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما قياسا للتخفيف لشغل الحاصل بالطول
لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير الاسم نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان
جاءه الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اي لان المساجد لله والسماعي
بما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس عليه فان بعد بيان مواضع
الجار القياسي بعد الحذف قياسا او سماعا بقي غير الاولين من السماعي والثالث
من القياسي اذ في الاولين لا يبقى مجرور اصلا بالاتفاق بخلاف ان توصل متعلق المجرور
فانه نظر الاعراب المحلي فيه [illegible] لكونه مدخول الجار وجود المانع من الوصول والظهور
وانه لم يظهر في الثالث لمانع آخر منه [illegible] ان كون القياسي فيه ذلك عند [illegible] سيبويه
ان القياس في حذف الجار ينبغي ان يحمل عليه ما له محل [illegible] والكسائي [illegible] القياس

اولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار جامي رحمه الله

فلذلك تكون ذلك قياسا

بعده الابقاء على ما كان من الجر لانه عمل المجرور حاله ينبغي ان يبقى على ما كان من الحرف [illegible] وان كان
الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا وليس عليه ما لم يظهر فيه لمانع ان لزم البعض السماعي
وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية ويسمى اي ما ذكر من حذف الجار واتصال
متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه حذفا وايصالا ووجه التسمية ظاهر مثال النصب
من السماعي قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم مال مشترك
مشترك اي مشترك فيه ومستتر فيه حذف الجار ورفع المجرور ونيب مناب الفاعل والمستتر
ومثال النصب من ثالث القياسي مر ومثال الرفع منه نحو اعجب ان ضرب اي انك ضارب
[illegible] المجرور بعد حذف الجار بلا عوض مجرور على الاصل وهذا ان كان الجر للوقوع القياس
النصب او الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظ الله قسما والكوفيون قاسوا على سائر
المقسم به [illegible] والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله بالجر لافعلن
اي والله ولا يجوز تعلق الجار بمعمولين او بمحذوف فيه حال كونهما ظرفين بمعنى واحد
بدون العطف والابدال اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة [illegible] من قبيل [illegible]
ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى [illegible] اصطلاحي بقرينة المثال [illegible]
[illegible] او المراد به الدال على الحدث فيعمهما لانه مبني على الاقتضاء واذا تعلق احدهما
به تشغل بالعمل المجرور عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء [illegible] يعمل فيه بخلاف
ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغني عن الآخر فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل يقال
وبعمرو ولو يجعل بدل [illegible] لا يوجد في كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت
بزيد باخيك ونحو [illegible] الى الحاكم [illegible] ولا يقال ضربت يوم الجمعة يوم سبت بل يقال
ويوم سبت ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجار بمعمولين ومجرورين معمولا به
بحرف جر والثاني لكونهما ظرفين ومفعولا فيه على عكس ما يأتي من المثالين قيل
لانه يلزم في الاول الوقوع في مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي الثاني وجود ضرب واحد
في حالة واحدة في زمانين وهما ممتنعان وفيه ان اريد بالواحد المرة فهو ليس مدلول
الفعل وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع [illegible] كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم الجمعة

امام المسجد والكتب من نحو من تعاصم فانه الجارين في كل منهما وانه كان بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع فيه وقول الاول في الاول ويكونه مبدأ او بانتهائه الاول في الثاني فكان الاول متعلق بفعل عام والثاني بخاص فوقع الى متعلقهما بخلاف المثالين الاولين فانه الثاني فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما عرفت انه المستفيد من كلام صاحب الكشف والبيضاوي والعلامة التفتازاني وغيرهم في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الآية وقول الشارح الاول في ان الجواز لعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الغرض ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء التفاح مع علمه بما فيه لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر عن افادة مقصد المرام في هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام لكفاية مجرد المغايرة على تقدير تسليم مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت من تفاح من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولانه معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بالعام والخاص الا بل هو وسيلة لتفسير معنى العامل مدخوله وتخصيصه به كما حققنا **والعامل** في المسميات بمعنى المبتدأ والخبر في الجمل على قسمين ايضا اي كالعامل في الاسم **قسم** منهما منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه **القسم الاول** ثمانية احرف والقدماء يسمونها في اختيار اللغة ستة منها تسمى حروفا والاخرى الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف جزء وما كليا وهو ما شابه الفعل وعمل عمل الفعل وله افراد معينة كثيرة فلا حاجة الى اجمال او باعتبار ان انها اذا دخلت مع فروعها تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضي لكونها على ثلاثة احرف فصاعدا اي كونها منقسمة الى الثلاثي كان وانه وليت والرباعي كلعل وكأن والخماسي كلكن وفتح اواخرها اي لبنائها على الفتح ومعنى واستعمالا بالفعل مطلقا لوجود معنى الفعل وهو الحدث في كل منها مثل التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي وملازمتها الاسماء او بتقدير خاصة في دخولها على الاسماء وكذا علمت عليه الآية قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل فرعي له تنبيها على فرعيتها له في العمل ورتبة الترجي

باته مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم تعمل فيهما والجواب انه خاص به لا النفي للجنس لانه في التركيب وملازمة الاسماء فجعل ما ويا لها في العمل لعدم عملها الفرعي وايضا ما خاص به هو المشبه بالفعل فعمل عليه الفرعي مشابها لعمل به فيهما لا التشبيه لا المشبه بليس ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل الاولى او لا لكثرتها وقلة الثانية ولكونها مشبهة بالثانية ناقصا غير متصرف فعليك ان يلزم حرمته النوع الفرعي لا على الاصل المناسب ونقلها عليها يحكم المستفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام وقال الرضي الوجه هو انه قوي عمل الفعل بعض المفعول اولا ثم رفع الفاعل باسم لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية في العمل فاعطى تنبيها على كمال مشابهتها له وقال الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل انه ما ثبت لها يشبهها بالمتعدي ثبت اولا ما هو من خواصه من اعمال النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من الرفع **ان وان** معا **للتحقيق** اي لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير في الاول وبه في الثاني فانه يجعل وكانه هو حرف مر الرفع التصحيح حملا على اخواته ولانه الاصل عدم التركيب **هو للتشبيه** اي لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كان زيدا اسد او مشتقا نحو كانك قائم او تقوم وقال الرضي اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه واجيب بانه التقدير كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان من جهة التشبيه ردها وقال الفاضل العصام دليل الرضي قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم انه كان من جنس الغائب فلا يصح التشبيه وانه كان غيره فلا يصح جعل خبره له واوقع الالتفات وليس فيه ادوات التشبيه ولانه موصوف الخبر لا يحذف الا يشترط غير موجود ههنا ونقض كون الغائب لم يتعرض عن المخاطب لكون التشبيه بمعنى الجمهور او لا على التوهم والتحقيق ايضا نحو مذهب البصريين لما هو الاستدراك اي دفع توهم تولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمة قدر اداة الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضي وفي القاموس الاستدراك الشيء حاول ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على طلب

على المستدرك للشك وطلبه او ذكر ما فائدته في الافادة حيث اوتي بالكلام ان يقع
مطلب افادته بما بعده وذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندي بطلب الى اسباب
ما طلب ان يتوهم ورده الفاضل العصام بانه المستدرك وهو المتكلم يجوز يطلب او يرى
ما فائدته لامر يطلب او ذكر غيره ما فائدته وحكي بينه كلامين متغايرين اعتبار انهما مع حفظ
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا ايضا نحو ان زيدا كريم لكن عمرا لئيم وليت هو التمني اي الانشاء
وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن البعيد
كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به ولعل هو الترجي اي لانشائه وهو ارتقاب شيء
لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كما في نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو
ارتقاب مكروه كما في نحو لعلي اموت الساعة كذا قال الرضي ورتب المص على ما هو الظاهر
او اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض لما في بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب المحبوب
كما يشعر كلام صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجي او الاشفاق قال المحقق المعاني
العلامة التفتازاني في شرح الكشاف فان قيل قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد
يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال قلت وقال الرضي ان لعل اذا وقعت
في كلام علام الغيوب تكون للرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل في الكلمة
ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة في القرآن تكون
للاطماع وبينه بما حاصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع في محل
التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف في اطماع الكرماء
او ليكون على داب كلام العظماء او ليجتنب العباد بطالة لا يتكلوا على العبادة وقيل انها
للتحقيق كانه ورده الرضي بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فانه قد ثبت لم يتذكر
واجاب عنه الفاضل العصام بان المتوقع احد الامرين ويحتمل انه خشي وان لم يتذكر
ثم ان العلامة التفتازاني قال ما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها كما يجاب
ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها يعبر عن الاستعارة التمثيلية
الرجية اي لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان اطماعا

مثل لعلكم تتقون او لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المحقق صاحب الكشف
بان جمهور ائمة اللغة انكروا في بيان معناها التحقيق على الترجي والاشفاق وبانه
يلزم صلاحها لمجرد معنى العلية والغرضية مطلقا في محل الاتفاق الاترى انك تقول خرجت على
المرض لما اعوده واقصدت الماء كي اشربه ولا يصلح لعل وقال الرضي انها للتعليل فقرب
وابو علي ورده بانه منقوض بقوله تعالى لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب
عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على التعليل في النظر فالمعنى اي شيء يجعلك داريا فلعلها
يحصل بها فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد يجيء
للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم كلها اي معمولها عليها فلا يقال
المسلمة قائم وانما لم يتقدم لانها حرف موصول كان المصدرية ومعمولها صلتها وشيء من اجزاء
الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونها فرعا للفعل وهذا
غير ملائم لما ذكره الرضي والفاضل العصام في وجه التقديم ولها صدر الكلام وجوبا اي بحكم
الدلالة وقد دلت على علية مقصود الدلالة كان ان زيدا قائم او لا كقال زيد ان عمرا قائم اعلم ان اول
الوصلة لانها اي تقسيم الكلام تاكيدي ام تشبيهي ام غيرهما واما قول الفاضل العصام
في وجه وجوب صدارة ان ان الجملة في المثال فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا
قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فتنظر فيه غير ان المفتوحة
ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر لها الذي هو المقصود افاده بقوله
فلا تقع الصدر اي صدر الكلام اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار
في حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت مع جزء منه كما في مثل عندي انك قائم لالتباسها
بالمكسورة لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر
موضع المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون جزءا اخر او ظرفا خبرها وتلحقها اي الاحرف
المذكورة ما الكافة فتلغى اي يبطل عملها وتدخل على الافعال ولا تختص بالاسماء كما تختص بها
بدونها اذ لا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو زيد ضارب

فان المكسورة لما لم تغير معنى الجملة الى المفرد بل تؤكده وان المفتوحة مع معمولها اى اسمها وخبرها والتسمية بها باعتبار الكون فان الفاضل العصام والاضافة ليست لادنى ملابسة بل حقيقية حرفية في حكم المصدر فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما في الخبر المشتق فقط نحو اعجبني ان زيدا قائم اى قيامه واما في الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبني ان زيدا انسان اى انسانيته كذا في الرضى وقال الفاضل العصام بحث البحس حرفي قالة قد لا يؤخذ من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر انه يضاف الى الاخر وهو الى الاسم كما في قوله ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى بانتفاء فقههم وقد يؤخذ من جزئه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغني ان زيدا انه تعظيم كرابوه اى شكر ابيه اياك على تقديرا فعاليته اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغني ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه ومن ثمة اى من اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة وجب الكسر في موضع الجمل الاولى لتغاير المفرد او افراد الجمع على طبق قوله والفتح في موضع المفرد فكسرت ان اى بتأويل معنى خبر في موضع لا يراد به ابلغ منه كما تقرر في محله قال الفاضل العصام في الابتداء اى ابتداء الكلام وكونه تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وحيث لا يكسر هنا ظاهر نحو ان زيدا قائم وفي جواب القسم لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن في خبرها اللام فانهم يجوزون الفتح فيه ح لتاويلهم بالمفرد وكسيره الرضى بانه لا تقع المفرد الصريح جواب القسم فكيف يؤول به نحو والله ان زيدا قائم وفي الجملة ان زيدا لانه لا تكون الا جملة كما يجي نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفي الخبر بعد عين لانها للوصف لا يستتبع الجمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو اما هول ان قائم فالكسر فيه نحو العلامة حسن نحو زيد انه قائم وفي جملة دخلت فيها على خبرها اى ان اللام الابتداء لانها التاكيد مضمون الجملة والمكسورة فيكون موضع الجملة وفي المكان يدخل على خبرها اللام تفتح كما سيجي نحو علمت ان زيدا لقائم وبعد القول الخالي عن الظن لان متعلق القول جملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف في مضمونها مع انها منصوبة لان منصوبيتها انما هي باعتبار

نقطا

لفظا وبعد اعتبار انها ليست الى معناها باقية على حالها ولذا لا يدخل في قوله مفعوله لانه محكي بها فانها حكى باعتبار معناها وانما قال الخالي عن الظن اذ لو لم يوجد كانت في حكم افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل انا عمة وان وبعد حتى الابتدائية اى التي يبتدأ بها الكلام فيه لا الجارة ولا العاطفة لكونهما لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على اسم حقيقة او حكما فتفتح بعدها نحو قولك عرفت امورك حتى ان ابنك جائع ويجوز الكسر معنى ظاهر وبعد حروف التنبيه مثل نعم وبلى وخبر ونحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد قائم او زيد قائم وبعد حروف الاستفتاح اى حروف يبتدأ بها الكلام وهي الا واما وقد يقلب همزتها هاء وعينا وقد يحذف الالف في الاحوال الثلث ذكره الفاضل العصام فيكون الجميع بملاحظة الوصل والالف اثنا عشر بحرف الاستفتاح نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون لوجوب كون ما بعدها جملة وبحث ان حالا جملة مع كلمتها والناسخة انما دخلت فيها الكون في محلها الا على اصطلاح الغير فانه جعلهم العصام او في الموصولة نظرا الى اصلها نحو بلغني انك قائم وفضيلة منها نحو علمت ان زيدا قائم اى قيامه ومبتدأة نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو جلست حيث ان زيدا جالس لوجوب كون كل منها مفردا وما يضاف اليه حيث وان كان جملة لعله كلمة مفرد معنى فان فتح ان فتح لا محالة وحاكاها بعدها فقد مع قد بالتبس لمزيلها لانه اى ما بعدها فاعل لمحذوف تقديره مبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا في الجامي والصواب خلافه بالخطاب لوجوب كون خبرها جملة فعلا لو وقت كانه ولكونه كالعوض عن المحذوف كان جامدا فلا يجوز تعدد وقيامه مقامه كذا في الامتحان وغيره وفي بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر في المثبتة جامد لحذوف وقائم صفته ليس لصواب الدفع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضع تمام موضعه ليس سعد رح اذا الخبر في الصفة هو الصفة لا الموصوف لحصول العائدة بها لا بم كما لا يخفى اى لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتنانية والتمم للتخصيصية لابتنائه قوله لانه اى ما بعدها مبتدأ الا فاعل كما زعمه الكسائي والفراء اى لولا وجود حاجتك فانه ما بعدها فاعل لا مبتدأ للزومها الفعل نحو لولا اتكل ذاهب لكان كذا اى لولا نفعك حاجتك موجود وبعدها المصدرية التوقيتية اى المنسوبة الى التوقيت

بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضي ورجحه الفاضل العصام
فتكون ظرفا ولذا احتاج الى كلام مستقل لجعل فيها لانه اي ما بعدها فاعل لاختصاص ما
المصدرية توقيتية اولا ولذا اظهروا انما قيد بها اولا لانها لو لم يرد بها التوقيت
لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان لكنها لا يختص بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه ويتقدم
الاسم ايضا عند غيره وانه كانه قليلا نحو يقول الدنيا ما الدنيا باقية قال الرضي وهو
الحق نحو اجلس ما ان زيدا قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم هذا على وفق ما قاله الرضي انه
صلتها ماض مثبت او منفي بلم غالبا والمعنى على الاستقبال في الاغلب يعني مدة ثبوته
اشارة الى توقيتية ما وبعد ربها وبعد حرف الجر نحو عجبت منه انك قائم للزوم كونه ما بعدها
مفردا وبعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان للواقع لانها لا تكون الا العاطفة للمفرد كما
صرح به العلامة التفتازاني في المطول ومولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب [illegible]
الى وجه الفتح بعدها او احترازا عن العاطفة الجملة على جملة مشهور وقوعها كلام السكاكي في بحث
العطف وكلام علامة المذكور قبل التصريح المذكور واختار على ما قيل هو الاول لان مفرد [illegible]
العطف بحتى الذي ذكر في محل لا يتحقق في الجمل على انه لو تم الثاني لكانه ما بعدها مما يجوز فيه
الامران فانهم نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الاسمية لدخول الاولين في حرف الجر
لانهما ح يكونان مبتدأين وانه مع جملتها خبر عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف
اليه لا يكون الا مفردا فتأمل نحو ما رايته مذ انك قائم وحيث جاز التقدير ان اي تقدير كونه ان
مع جملتها جملة وتقدير كونها مع ما مفردا او المراد بالجواز ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان
الخالي عن الحذف ارجح ذكره الفاضل العصام جاز الامران اي الكسر والفتح كان التي وقعت
بعد فاء الجزاء او اذا المفاجاة نحو من يكرمني فاني اكرمه او اذا اني اكرمه فان كسرت
وهو الارجح لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة لا تغير وان فتحت فالمعنى فاكرامي
اياه ثابت فانه مع جملتها مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضي وقال الفاضل العصام
فيه انه تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامي اياه ثم قال وعندنا بحث وهو ان تقديم
الخبر هاهنا وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز حذفه لانه الوقف عن التقديم

وهو

وهذا كلامه في [illegible] مولانا حسن جلبي [illegible]

وهو دفع الالتباس يفوت به وجوزه الفاضل الجامي كون التقدير جزاؤه اني اكرمه فيكون
المحذوف مبتدأ والخبر اسم عين وزيفه الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه
لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء ولانه جعل الشيء جزاء بعينه كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني
فجزاؤك اني اضربك بل يقال اني ضربتك وتخفف المكسورة بحذف النون الثانية لكونه
مع كونها الثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم حين الالغاء عند سيبويه وغيره اللام الفارقة
لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال مطلقا
خلافا للحاجب لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلي واما في اللفظ فلاطراد
اللام عند عدم قرينة معينة كما انه حرف النفي كان زيد لن يقوم وانقضاء المقام الاثبات
كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن ويمتنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام
ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفش وغيرهم وقيل لام
اخرى اجتلبت للفرق كما صرحا بهما [illegible] على ما هو مذكور في [illegible] كما يجيء
نحو قولك شلت يمينك ان قتلت لمسلما [illegible] والتعليق بها في باب علمت كما في المنار
الآتي [illegible] المكسورة المخففة ولا تجوز دخولها على كسرها والا على ما بعدها
كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها [illegible] هو الغالب لفوات بعض المشابهة
[illegible] كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل [illegible]
من افعال المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب [illegible]
الذي هو الاقوى [illegible] بان تدخل على ما يقتضيها [illegible]
على اللام يعني انها لو دخلت على افعال بناء على جواز الالغاء [illegible] يكون ذلك الفعل
لانه لا يدخل على الاسم اصالة [illegible] عطفا على الغاء [illegible] والظاهر [illegible]
باشتباه [illegible] ضعيف لان دخولها على غيره لندوره او شذوذه [illegible]
كذا في الامتحان نحو قوله تع وان كانت لكبيرة وان [illegible] يجوز دخول اللام
على خبر الناقصة [illegible] المكسورة المخففة كما في التسهيل لان الخبر [illegible]
ان المكسورة [illegible] قائما ان زيدا القائم صرح به الرضي في شرح

مطلب في بيان تخفيف ان

[illegible]

مطلب في بيان تخفيف المفتوحة

وكذا المفعول الثاني لباب علمت ولذا لم يعلق بها بدخولها عليه ولذا انما يعلق لو دخلت
على اول مفعوليه ولما دخل هنا على المبتدا ونصب اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب الثاني
ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضي وتخفف المفتوحة فتعمل المفتوحة المخففة في ضمير
شان مقدر وجوبا لانها اقوى من نظيرتها المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد فعلها في لفظ
مقدر في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف اي المكسورة ويلزم حينئذ ان يكون قبلها فعل من افعال
التحقيق حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون
ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وما يشابهه من قوله
تع ان عسى ان يكون وغير ذلك ولا احتياج في الوقوع الى تعسف حمل الحروف على الغالبة وتوجيه الى عدم
المنافية في التحقيق وهمي وان لم تقتضيه بل الاولوية الآتية الملائم للمقام على ما يرد من الاستقراء
الاستقراء ثم التي كان قبلها الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب الالتة على
الوقوع والناصبة باعتبار عدمه لعدم التيقن نحو علمت ان زيد قائم اي انه وقد يحذف ان
يجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال مبتداءا او لا متصرفا او لا شرطا او دعاء
اولا اي يجوز كون خبر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية
ولزوم كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية
كما صرح به الرضي فليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم ويلزم مع الفعل المتصرف
غير الشرط والدعاء اي مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة قد او السين او سوف او حرف النفي لا او ما
ولن ولم ولما وان نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اي انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تع ايحسب
ان لن يقدر وقوله تع ايحسب ان لم يره وظننت ان لما تقم وعلمت ان تقوم او السين
نحو قوله تع علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل
ما قدرا او قد نحو علمت ان قد يقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة والفرق بينها
وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها لانها مع ما بعدها في تأويل المصدر
والفعل بها بمنزلة الجزء الاول وان الناصبة لا تقوى على العمل بالفصل الا ربما فانها كثيرة
دورانها تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بينها

بل

بل بالجملة فانهما بعدها ان كان منصوبا بالنظر فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى
فان ان تجيء بالاستقبال فالناصبة والا فالمخففة وعلم ان يكون الفارق حينئذ
ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بهما اليه فائدة وان جاز لكن لا يخلو عن كونه
خلاف الظاهر في الجملة فافهم ولو كان اي الفعل الداخلة هي عليه غير متصرف او شرطا
او دعاء لا احتياج الى احد هذه الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس بالناصبة لانها
مع ما بعدها في حكم المصدر والمصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر
نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم مثال غير المتصرف وقوله تعالى تبينت الجن
ان لو كانوا يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها
مثال الدعاء وتخفف كان فتلغى اي يبطل عملها على الاستعمال الافصح لفوات بعض
المشابهة بانتفاء فتح الآخر نحو قوله كان ثدياه حقان فصدره وصدره مشرق النحر
على ما في الرضي ووجه مشرق النحر على ما في شرح التسهيل ونحو مشرق اللون على ما في
شرح لب الالباب ولو اعملت على القول الفصيح لقلنا حينئذ ثم ان الظاهر ان لا يقدر
بعدها ضمير الشان لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره وقال
ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة في العمل في ضمير شان مقدر الا انه لا يلزم ان يكون خبرها
جملة لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه
وصرح به الرضي مثل قوله تع كان لم تغن بالامس ومثل كان قد وردت الاظعان
وتخفف لكن فيجب الغاؤها لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر ولكنها مع ذلك
لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المخففات فانها ليس لها ما اجريت هي عليه
نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو وما ضر الواو لعطف الجملة على الجملة او لكن اعم ويجوز
اي بعد التخفيف والالغاء دخولها اي المخففتين على الفعل لامتناع المانع عنه وهو
العمل نحو كان قد قام زيد لانه ما لا يثبت كما ذكر او نحو ما قام زيد ولكن قعد وان
من الاحرف الثمانية التي تنصب ما قبلها مرفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع لان
في المنقطع ليس عاملا على الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على ما في البحر

مطلب مخففة كأن

مطلب في بيان المستثنى المنقطع

وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول من متعقد والمعلوم منه عدم دخول مدلوله في المستثنى
منه باعتبار المفهوم لمثال المتن او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة
خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول اولا لكونها بمعنى لكن فتعمل عملها بالاتفاق المتأخرين
فيقدر له الخبر في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ وقد يظهر
والثامن من المنصوبات اسم لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان
فالاضافة لادنى ملابسة وشرط عملها ان يكون اسمها نكرة لامتناع تأثيرها في المعرفة
لعدم الجنسية مضافة او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب
كما يجيء غير مفصول عنها اي لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال المضافة نحو
لا غلام رجل جالس عندنا ظرف لخبر على ما هو الظاهر قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب
بنفي الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبر الجملة مستقرا ليظهر عمل الرفع في خبرها ايضا
ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال
المشبهة نحو لا عشرين درهما لك والقسم التاسع وهو ما كان مرفوعا قبل منصوبه نحو فان
ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها تنفي الحال كليس بخلاف
لا فانها للنفي مطلقا او للنفي في الاستقبال والدخول اي دخولهما على المبتدأ والخبر قال الفاضل
العصام ومن قال [illegible] وجوه مشابهتها دخول الباء في خبره كما في خبر ليس يرده ما قالوا ان
دخول الباء في الخبر مختص بلغة من اعملها واهملها مشابهة بليس وشرط عملها ان لا يفصل
بينهما [illegible] زائدة عند البصريين وتسمى عازلة وان نافية مؤكدة عند
الكوفيين [illegible] فنفي النفي اثبات وفي هذا الاختيار [illegible] ما نقل الفاضل العصام عن الاندلسي
انه قال [illegible] في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل [illegible]
[illegible] وتنبيه على قصور النحاة حيث لم يذكروا في عمل لا [illegible]
لا [illegible] والتفريع اولى وما قاله الفاضل الجامي [illegible]
في المنقول [illegible] وجه [illegible] الوجود في [illegible]
على ان [illegible] عدم الوجود [illegible] عدم الوجود [illegible] مطلقا خلافا

مطلب لا لنفي الجنس

مطلب في بيان ما ولا المشبهتين بليس

خلافا للبعض فيه ولا الاخرى الظرف قياسا على ان ولا بغيرهما اي ان والخبر
وان لا ينتقض النفي اي نفي الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد شيئا الا شيء اذا انتفى فيه لا يعمل
عملها لوجوده قبلها واحكام التبعية للمحال لا قيد بها لانه لو انتقض بغير معناه ولا يبطل
عملها بل عملا فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائم ولا رجل غير حاضر قال الفاضل العصام وقيل
وجهه ان العمل لم يبق بعد الانتقاض بحسب الظاهر فافهم ثم قال انه منقوض بما بمعنى ليس
فانها لا شبهها في ابطال العمل واقول [illegible] لندوره وشرط في لا مع هذا اي مع عدم الفصل وعدم
الانتقاض كون اسمها نكرة لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل الا في النكرة التي هي اضعف من
المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها [illegible] لا لنفي الجنس وقد عرفت انها لا تعمل
الا في نكرة [illegible] في عدم العمل الا فيها وانما يجيء وقوع النكرة مسندا اليها لتقرير مانع لنفي
الجنس [illegible] ولا عبرة [illegible] عند عدم القرينة الصارفة واما عندها
كلا رجل بل رجلان فتكون موصوفة بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد
الشروط المذكورة لم تعملا اي ما ولا لضعفهما في العمل لا يعمل بان نحو ما ان زيد قائم ولا يجري
نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا يجري في نحو ما زيد عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفي الذي
هو العمدة في ليس نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر
[illegible] ولا تقدم خبرها عليها ما لم [illegible] والعامل في الفعل المضارع من
المنصوبات على نوعين ناصب وجازم اذ لا جار في الفعل والرافع معنوي كما يجيء فالناصب
اربعة احرف [illegible] وان لمناسبتها بان في المادة لاسيما عند التخفيف وفي كون الجملة
معها في تأويل المصدر وهي اصل في هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها اياها في الاستقبال
وفي المصدرية احترز عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله وما لهم ان لا يعذبهم
الله اي لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى واوحينا الى انك ما يوحى ان اقذفيه وعن المخففة
ولن اصله لا عند الخليل [illegible] في احد العوامل وفي الاخيرين ولا ان عند الخليل
[illegible] اي [illegible] عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى الابل [illegible]
ردّ فالف [illegible] بالبال ان اصله لا [illegible] النون الخفيفة للتأكيد فصار لن كذا

قاله الفاضل العصام حتى للنفي المؤكد في الاستقبال لا المؤبد كما زعم المعتزلة لقوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي لان حتى للانتهاء وهو ينافي التأبيد قال الفاضل
العصام ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف النفي ويجوز تقديم
معمول معمولها عليها وكي هي للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او سببية
ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن والسببية مستلزمة للاخر باعتبارين نحو اسلمت كي ادخل
الجنة وقد يجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله لكي لا تقتضي رقية ما وعدتني فاللام
بدل وان تأخرت كما في قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم فكي بدل وقيل تاكيد في الصورتين
وقد يذكر بعدها ان نحو كي ان تغر وتخدعا فقيل هي زائدة وقيل بدل من ها وكي
هذا على ان كي يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يغفر بالرفع فقيل كافة
وقيل مصدرية وكي جارة والمعنى للمغفرة ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره الفاضل العصام واجازه
الكسائي على ما في الرضي واذن عند سيبويه والمروي عن الخليل تقديره ان بعدها وكتبتها بالنون
مطلقا مبني على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها كان وهو المختار
عند المتقدمين وما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا الزمانية
واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها فمبني على ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها
بالالف والنون اخرها عن كي على عكس ما في الكافية لطول بحثها والشرط اعمالها بشروط
بخلاف كي هي للشرط والجزاء في الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال اتيتك فهو جزاء للفعل كما انه
جواب لقوله وشرط لفعله وجوبا او جوازا امراد انه الامكان العام ان يكون فعلها المدخول عليه
مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال
واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال الاغلب والقوي قيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط
كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكون اذا في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته نظيرها في قول [illegible] فالكون جوابا وجزاء وهي لا يمكن الا في المستقبل غير منفصل
اصلا او كالملغى ما قبله اي فعلها غير متعلق بما قبلها ليسلم عن المعارض وان لا ينفصل بينه وبين
معموله غير القسم والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما نحو اذن والله اكرمك

او يا زيد

او يا زيد اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح هذا في اخوات واجاز ربيعة الفصل بالحال او اعتمد فعلها بما
قبلها اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا للقسم او شرط قبلها فانهم حصروا الاعتماد
بحكم الاستقراء في هذه الثلثة او فصل بغير ما ذكر لم يعمل اما على التقدير الاول فلعدم كونه
على حال الاغلب وقد مر انه لا تعمل الا فيه واما على الثاني فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه
بين المتلازمين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا يعمل فيما سبق
والحكي فيعلم منه عدم عملها فيما سبق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام
ببطلان ما ذكره فتعين نحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واما على الثالث
فلضعفه ووجود المانع نحو اذن اظنك بالرفع اذا بالتها فانه جرد من الحال بدليله
بالحال ونحو اذن اكرمك بالرفع ونحو ان تأتني اذن اكرمك بالجزم قال الفاضل العصام
وقد يكون ما يجعل ما بعدها جزاء له في كلام المجيب مثل لست اذن ادخل الجنة فانه
جواب لمن لا يرجى صلاحه وبيان الجزاء لصلاحه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا وقع
بعد الفاء او الواو نحو ان تأتني اتيك فاذن او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف
الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف
العامل واولى منه ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب عمله لا جوازه ويجوز اظهارها فقد ظهر خاصة
بلا وحال كونه مختصا بين النواصب بجواز الاظهار لما انها اصل في هذا النوع فتنصب
المضارع بعد اي بان المضمر شرط انه يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع
الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد نحو الفاء العاطفة السببية بعد الفعل بدل
على تغير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا وهو الاشياء
الكائنة للانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين وهي الامر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام لم يعني رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل حملا على ما هو
المشهور وقال الرضي التقدير زرني فاكرامي ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء
جواب وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية لا يكون لعطف المفرد على المفرد بل لعطف
الجملة على الجملة مع علته واما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان

بسببها بتهيئها للابتداء ولم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان
كانه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ ومن هذا كان الجمهور
حكموا بكونه جوابا مع كونه في تقدير المفرد عندهم نظرا الى المال لان معنى قولنا زرني فاكرمك
ان تزرني اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي
يجزم بعد سقوط الفاء فتقول في زرني فاكرمك زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم
ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او النهي نحو لا تشتمني
فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا
تواخذني فاهلك والحق الكسائي بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فيدخلك
الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر المقدر نحو الاسد الاسد
فتنجو ووافقه ابن جني في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور
لما يجيء او غيره وهو في حكم الانشاء في استدعائه جوابا نحو ما تاتينا فتحدثنا اي
ما يكون منك اتيان فتحديث ويلحق به ما يجري مجراه نحو قلما تاتيني فتكرمني ولولا
التحضيض لاستلزامه نفي فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا او تمني نحو ليت
لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني بالنصب او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب
خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه
اي هل يكون منك ماء فشرب مني ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لا ضبط
المواضع التي يضمر فيها ان اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو اصل الانشاء واشرف فيه
ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دابه في هذه الرسالة والجازم خمس عشرة كلمة
اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما فانهما لنفي الماضي بعد قلبهما المضارع
اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم والمنفي
المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر احترز عن لام الجر والابتداء ولا النهي في الطلب
اي طلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا او استواء فيدخل لام الدعاء ولا الدعاء والالتماس
ولا الدعاء وانما عمل كل منها الجزم لـ[illegible] بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى قوله

في بيان الجوازم

واحد عشر منها يجزم لفظا او تقديرا فعلين ان كانا مضارعين وان ماضيين فمحلا
وان احدهما ماضيا فلا جزم الا في احدهما تسمى كلم المجازاة اي الجزاء على ما في القاموس
فالمعنى كلم تقتضي الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط غلب فيها تغليب
الجزاء على الشرط قال الفاضل العصام وعلى ان يجيء للشرط يسمى به لانه شرط لتحقق
الثاني والجزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على
الفعل فان لاقتضائه ايجابا وسلبا كشيء واحد المقتضيين طولا في الكلام اعمل
الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه في الابهام وبعضها
لا يجزم به بلا ما وهي كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة
للوجود والعدم في الابهام وحسن تضمنها معناه واين يجزم بها وبدونها وهي حيث
بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها ليثبت الجزم بها بطريق الاولى
وانى كل من هذه الثلثة للمكان واذ ما قال السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه
واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعلى كما ان مهما فعلى وقال المبرد هي
اذ الظرفية كونها للماضي في مانع لطلب الاضافة ويضمنها الشرط كما جعلنا حيث وجعلها
بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام والمفصل اختار مذهب المبرد حيث
قال للزمان واذا ما لا يجزم بها الا على قلة لقلة مناسبتها لان في الاحتمال اذ هو
للقطع المنافي للابهام الا انه لما احتمل في الامر المتوقع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم
التيقن نزل منزلة ما جاز تضمنها معنى ان والجزم بها وقرئ مع ما كافة عن الاضافة
كما في حيث ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من
هذه الثلثة للزمان وايان بمعنى متى ولذا لم يذكر معه قال بعض الكبراء اصله
اي ان الحق باخرها الالف الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الياء [illegible] كذا ذكره شراح
المفتاح وقيل مركب من [illegible] ومن ما الشرطية وقال الفاضل العصام وكان
الكوفيين زعموا انه مثل كلما [illegible] حيث جعلوه [illegible] الكلية مثلها وما
في الشرطية انه قد يجيء للظرف زمانا ومنه قوله وما لك يا ابن عبد الله فينا

مطلب في بيان جواز اضمار ان

نلا ظلم تخاف ولا افتقار • ومن واى مع ما وبدونها الماقر ويجوز اضمار ان خاصة لاصالتها في هذا النوع فينجزم المضارع بها اى بان المضمرة بعد الامر لفظا بدون الفاء نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك فان المطلوب بزرني الزيارة وخاصيتها الاكرام وهي تصلح للسببية له وقصدا داؤ معاقدة ان مع الفعل المأخوذ منه زرني فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد نجح بعد اسم فعل نحو نزال فاتيك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف في الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر في ان المضمرة بغير النهي فانه خبر لا انشاء فلا يناسب معنى الشرط ولما فرغ من السماعي اراد ان يشرع في القياسي فقال

مطلب في بيان العامل القياسي

والعامل القياسي ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه في بيان عمله قاعدة كلية اى قضية كلية يعرف منها جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى موضوعها غير محصور افراده في عدد بخلاف السماعي كما عرفت ولا يضره اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل كون صيغته سماعية كما في الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما في افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفي تحوله بالتقدم والفصل كما في فعل التعجب ومثل عدم نصب مفعول به كما في فعل اللازم ومثل الالغاء كما في افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب كما في افعال الناقصة ومثل عدمه كما في افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان يجعل بعضها سماعيا كما جعله انه غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحشون المتنبع [illegible] نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده محصورة

بحسب

بحسب المادة ايضا وهو سبعة **الاول** **الفعل** مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا او غير متصرف ولا يرفع فاعلا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى الرفع مأخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى قول على الاقتضاء وينصب مفعولات كثيرة مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون توسط حرف كما يصرح به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل ولهم جواز التقديم نحوا لاستثناء منه وهو على نوعين لازم ومتعد فالفعل اللازم قدمه لكونه تقوية وجوديا ما قيل يتم فهمه اى فهم مدلوله بغيرها وقع الفعل اى بلا مدلول مفعول به صريح نحو قعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بغير توسط الحرف لعدم الاقتضاء بدونها **ومنه** اى اللازم افعال المدح والذم لصدق حده عليها اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الظاهر على ما ذهب اليه الفاضل العصام او مشهورة بهذا الاسم على ما قال الفاضل الجامي ولما كان لا يتيسر لها التعلم ما خير اللغة وقف لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وبذلك يحصل عند الافراد مستغنى بالعد الى الحد ولما كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا اعدها بعضهم من السماعي قال بلفظ اشارة الى هذا الفرق ونحوها للايذان اى افعال المدح والذم مبتدأ خبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اى انشائه وقيل في محل حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد بان الخبر المجموع وقال البعض وايضا لم نر من ذهب الى جواز تقديم الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوز تقديمها المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبر او للمدح حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وبئس الكائنة للذم وهي اصلان في الباب فلذا قدمهما وشرطهما ان حيث الفعل ان يكون الفاعل اى فاعلهما معرفا باللام للعهد الذهني فيكون اثباتا لا واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورد بان الرضي بان علامة محبة وضع

مطلب في بيان الفعل اللازم
في بيان افعال المدح والذم

كم موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد قال الفاضل العصام ان ذكر مشترك بين الثلثة
اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو او في ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على
كل منها بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في ضمن فرد ما
او جميع الافراد وانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ما يحمله الجنس او كل
من افراده من المناقب او المثالب وباعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل
اذ لا فرد له الا اياه فاي فرد فرض فهو هو واختار المص هذا لان كلا منها لا عهد
الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام فلا يلايم المقام او مضافا
اليه اي الى المعرف باللام ولو بالواسطة ولو اريد هذا في المعرف باللام لاستغني عنه
قوله هذا ايضا في حكم المعرف باللام او مضمرا مميزا بفتح اليا اي مفسرا بنكرة منصوبة
على التمييز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم الفاعل في التمييز
للمضمر لانه لابهامه في حكم اسم نكرة تم بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف
بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره في موضع التفسير
المخصوص بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد الابهام فلابد ان يذكر بعده عطفا على
الفاعل وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم وبما ذكرنا
من ان اسم الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه
مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره
بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والجنس للفاعل المعهود الذي هو الموصوف بما ذكر ولهذا افرد ولم يجمع
لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امراة
هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذي هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير
مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث
لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر
بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلته الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف

ما سبق

ما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن في العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم
وهو اي المخصوص مبتدا او ما قبله خبره مقدما عليه او خبر مبتدأ محذوف هو هو مثلا مستانف
عما قيل منه نحو نعم هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال لما كان الفاعل
فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له في الافراد ونعم غلام الرجل الزيدان مثال لما كان
مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية ومثال المضاف اليه بها نعم فرس
غلام الرجل هذا قيل العهدية اللام اما باعتبار الوحدية او الاستمرار مدخولها على المبتدأ آه
ورد المص بانه لا يبحث في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء واجاب عنه
بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كانه في حكم اللام فيكون داخلا وقال الفاضل
العصام الاربط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما كان الفاعل
مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له في الافراد وقد يحذف الضمير لا يكون التمييز داعيا
ولو كان التمييز على مثلا فرانا كالمخصوص كما في مثالها لان الابهام في المفرد المذكر اكثر
مما يدل على العدد والتانيث والابهام الفاعل مقصود في الباب وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب عليه السلام قرينة
ان الكلام في ذكره نعم وقد يتقدم اي المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل في المبتدا
التقديم وتاخيره في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدا
كما لا يخفى ولذا اختار المص نحو الزيد نعم الرجل وساء عطف على نعم اصله سوء
بالفتح فنقل الى فعل بالضم لتصاير قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو مثل بئس
في افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثل القوم الذين كذبوا
اي مثلهم وحبذا ايضا مثل حب ظرف اي صار حبيبا الكائنة للمدح وفاعله ذا من اسم
الاشارة التي هي من المبهمات لما عرفت ان الغرض في الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا
وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه فعل لان شدة
الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه على الاسم واذا الاسمية ولا يتغير حبذا
بان يتغير فاعله او فاعلا او ذا بان يثنى او يجمع او يؤنث فيطابق المخصوص الذي

فصل في بيان الفعل المتعدي

هو احدها المجرى مجرى الاختصار كذا ذكره المص قال بعض الكمل لان المقصود المذكور
ادل على الابهام الذى هو المقصود في الباب لدلالته بغيره على معنى زائد يقصر به الابهام
فلا يقال حبذان الزيدان ولا حبذا اولاء الزيدون ولا حبذه هند بل حبذا في الكل
ويذكر بعده اى حبذا او فاعلا وهو ذا المخصوص بعدية غالبة كالمخصوص بنعم وبئس على ما ذكره
المص او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبذا زائدا على ما ذكره الفاضل العصام
واعرابه اى مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في ان رفعه على الابتداء لا على الخبرية لحبذا
كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما زعما ان لشدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما اسما
لغلبة ذا الشرفه على الفعل فصار مبتدأ وما بعده خبره فالزعم السابق كون حبذا
زيد والفعل المتعدى ما فعل لا يتم فهمه اى فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل وهو مدلوله
المفعول به الصريح فخرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع
عليه الفعل كما لا يخفى فعدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لورود النقض بانه يدخل
فيه مثل قرب وبعد مما له معنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه كونه من
اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر
في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر
فيه ما يقتضي متعلقا اجمالا فلا يدخل الا ان هذا مما لم يشتهر بيانه والحمل على المتبادر اولى
وهو اى المتعدى على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف
مفعوله بقرينة لفظية او معنوية كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه وبدونها لو جعل نسيا
فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب والثاني
متعد الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول منها ما كان مفعوله الثاني مباينا
للاول اى لا يصدق احدهما على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما
فقط مع قرينة لفظية او معنوية مثل سأل زيد عمرا درهما فاعطى وبدونها لو منسيا نحو فلان يعطى
يعطى والقسم الثاني منها افعال القلوب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وهي افعال
اصطلاحية دالة على فعل القلب المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم مثلا اما كيف او اضافة

او انفعال

او انفعال لا يعتبر فيه التأثير ولو قال على احوال القلوب كما في الامتحان لكان
اظهر فقيل خرج به غيره داخلة على المبتدأ والخبر ناصبة اياهما مع انهما بمنزلة اسم
واحد في الحقيقة فالحكم [illegible] على المفعولية فخرج الفعل القلبي الذى ينصب
الواحد كعرف وفهم نحو حسبت ورأيت ووجدت هذه الثلثة للعلم وزعمت مشترك بين
الظن والعلم وظننت وخلت وحسبت هذه الثلثة للظن وحسب على وزن ذق تقول
حسب زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن اعلم او اضرب وهو غير متصرف
لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة
لفظية او معنوية اذ هو العالم بدونها لو حذف فيفوت المقصود واما لو نسيا فيجوز حذفهما
معا كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز
حذفهما ايضا لعدم الفائدة ح اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن
ورده المص بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي واما
ليس كذلك بل نزل المتعدى منزلة اللازم لقصد التعميم فيفيد ان نفس العلم باى شئ
تعلق غير سا[illegible] والجهل بل هو خير منه فلو نوقش بان العالم فيه بمعنى المعرفة فتقول
العلية مشتركة على ان قوله لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم اذ قد يخلو العالم عن [illegible]
فيه التجوز فيفيد الخبر بالاثبات ومع قرينة كثرة فيها معا نحو من يسمع يخل اى يسمعه
يخال صادقا وقل حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اى لا يحسبن
بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر وكان لم يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن
لا اخال التلاقيا فان المفعول الثاني محذوف فيه اى كائنا ووجه القلة كونها
بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فتقدير
علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه
كحذف لفظ واحد وهو كثير وعلم لزوم كونه المؤثر التبيين في حكمه كل وجه ومن خصائصها
جمع خصيصة بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب والامتناع اى ابطال

علمها الاستقلال بمعمولها كلا ما مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية والاعمال لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين معموليها في الجملة بان يصح عملها فيهما حال الخبرية او التبا نحو وا احترز بهذا القيد عما اذا توسطت بين اسم الفاعل ومعمولها نحو ظننت بحكم احسب زيدا او بين معمولي ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومعمولها نحو سوف احسب يقوم زيد او بين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو وبين النفي والمنفي نحو ما احسب زيد قائم الا الغاء واجب فيها كذا في الامتحان وهو خاصة اغوار انها مذكورة هنا لعدم شيوعها كما لا يجوز وقال الفاضل العصام ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب البصري بل يجوز على ما في التسهيل واحترز بما يعملها عما اقترنا من مثل زيد ظني قائم غالب او زيد قائم ظني غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لا لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى لان الناسخ نوع تقدم لفظي وله قوة لكونها افعالا فيرجح او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت والالغاء ح اولى ح لعدم التقدم اللفظي راسا قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكنه لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لما تقرر وما قال الرضي ان معناه زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيد قائما غالب انتهى اي حكي ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمشي في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا لخلاف ما ذكره واقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا المثال الاشكال توجيها آخر مذكور اقبل لامكان كون معناه زيد قائم في ظني الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما في احد الموضعين والى الآخر في الآخر ومنها اي ومن خصائصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى لكلما وخطابا وغيبة نحو علمتني وعلمتك وعلمه قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا ارادوا التغيير تصريحا وتنبيها على ما هو الاصل بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب

وقد نقل الالغاء مع التقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز حاصل رحمه الله الباري

فان

فان الانسان بحاله اعلم من حاله بغيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى ازالة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال بعض الكمل تغييرا مع العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف للاشعار بالمغايرة مهما امكن بخلاف افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا تعدد ولا فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فقد زيفه المص في الامتحان لان ما اراد الاطلاق عليه ح اليه وحمل عليه وقد في عدم الجواز على وجه حمل النقيض او النظير فانه نظيره في عدم التأثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني ومنها اي ومن خصائصها جواز نحو ان المشتملة على معموليها في الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل والفرق ان مالهما واحد لكن بينهما فرق بان النسبة التي تعلق بها العلم متصلة في الاول اي اخص بالتحقيق ومجملة في الثاني فانه ليست بالحق به بل بالتصديق به وتلك الافعال حقيقة بمفعولها اخذ على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين اقتضت ايضا بحسب التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا يحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما ليحقق التقدير فعلمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا واما التعليق بجملة الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثاني حرفا او اسما او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا وان او لام الابتداء اما شرط دخول الام او لام القسم وان المكسورة اذا دخل في خبرها لام الابتداء وانما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا ووجه التعليق المذكورات انها تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضي بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضي تغيرها فروعيت التوفيق بينهما فروعيت حقوق هذه المذكورات وحقوق تلك الافعال حتى لا يكون عاملها معنى والعمل المعنوي كثير فلا يضيع حقوقها كل وجه اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير للتعليق وهو مأخوذ من قولهم امرأة معلقة بمفقود

الزوج لا هي ذات زوج قائم عليها ولا فارغة حتى تنكح غيره والافعال
عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب
العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا او اشارة
الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز في الاغلب
وقد يجب والتعليق واجب البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
على احد الاحتمالين الذي صرح به الرضي والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط فيعم
في التعليق هذه الافعال افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اقتبس بهذا
المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد عن الاشتباه لا لانه كما قال بعض
البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت ازيد قائم
او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكأنه قال علمت جواب
هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما
ليس بجملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو عندي فلا بد من
وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة وهذا مردود
بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو مع متعلقه المحذوف
وجوابه زيد قائم على انه لو قال لبطل بهمزة الاستفهام لا بكلمة الاستفهام ثم ان هذا
مثال للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت زيد من هو وابطال
العمل في الاول بالنظر الى لفظي الجزئين وفي الثاني الى الثاني فيجوز تعليقه فيه
بالنسبة اليهما كما زعم البعض من ان الاستفهام يسري في الجملة كلها وان
دخل على الجزء الثاني لان هذا منقوض بان النفي ايضا يسري كذلك مع انه لا يبطل
العمل في الاول زيد حمله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا ذكره الفاضل
العصام تدبر ورايت ما زيد منطلق وظننت لا زيد في الدار ولا عمرو وحسبت
ان زيد ذاهب ووجدت لزيد منطلق وقوله لقد علمت لتاتين منيتي وعلمت
ان زيدا القائم ونعم كل فعل قلبي غيرها اي هذه الافعال نحو شككت ازيد قائم ام

هل زيد حاضر وتبينت ابن جلوسك ونعم كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت ما زيد
حاصل وسألت هل هو حاضر ومنه اي من الفعل الذي يطلب به العلم افعال الحواس
الخمس الظاهرة كلمست اسهل هو ام خشن وابصرت ما زيد اسود وسمعت
ان صوته كريه وشممت اهو طيب وذقت اهو حلو ولما كان الحظ منها
العلم نزلت منزلته في هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام المتعدي الى
مفعولين افعال ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما
على المفعولية وفي مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط بلا قرينة لو
حذفهما او في مجرد قلة حذف احدهما فقط بها لا في خصائصها الاخر لم يتعرض لكثرة وقوعها
بها لانها لعدم اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل لها في وجه الالحاق نحو صير
وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا
اي اعتقدوهم اناثا او بمعنى صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان
بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه جعلت زيدا وجعل
زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اي اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا
بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلا فلا يكون من هذا القسم
واتخذ قوله تعالى كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والذي بمعنى وقد كقوله والنز
قولنا كذا وحسبنا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا كقوله كنت اعده فقيرا فبان
غنيا وحجا واري نحو اريته ... وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا
وهذه الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب
غير منحصرة فيما ذكر وانكار زعموا حيث عدوها من السماعي ... يستفيد مما ذكره
المصنف في بعض تعليقاته فافهم والضرب الثالث من المتعدي متعد الى ثلاثة
مفاعيل نحو اعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فالاولان هما
اصلان في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقي فتعديتها اليها لتضمنها
معنى الاعلام وكثيرا ما يستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال تعالى انبئوني

بالسبق حصولا، ويعده اى الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه مع تأخره كاعلمت اباه فاضلا زيدا واعلمت هندا اخته زيدا كاول مفعول باب اعطيت في كونه مباينا للثاني وفي جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيت وفي الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة ح فافهم والاخيران اى الثاني والثالث كمفعولي باب علمت في كون احدهما عين الآخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معا وفي جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله مع الاكابر او تأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرو ابكر فاضل ثم اى بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام المتعدي الى ثلثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان للفعل انقساما آخر وهو انه لا بد لكل فعل من مرفوع لما مر فان تم كلاما اى ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة تامة بدونه يسمى الفعل في الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذى هو كالجزء منه معنى ومرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر معنى فيه وموجد اياه او لوجود التأثير في اكثره ويسمى منصوبه ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب المفعول بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا به لالتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال التي مرت وان احتاج الى مفعول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يكتف على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى

هو فعلها او لیسمی اسما لا یلزم بدونهما ولا یخفی ان النقصان بهذا المعنى استعمالی لا وضعی حتی یلزم کونه ناقصا ویسمی مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له تشبیها لهما بمحکمی الفاعل والمفعول ولا بد من ان ای الفعل الناقص الاعلى المبتدأ والخبر في الاصل لانه وضع لیثبت الخبر حکم معناه کالانتقال والاستمرار وغیر ذلک وذا لا یحصل الا بالدخول علیهما وینصب الخبر تشبیها بالمفعول في توقف تعقل الفعل علیه فهو شبیه بالفعل المتعدي في اقتضاء معناه لشیئین وهو ای الفعل الناقص على قسمین القسم **الاول** ما لا یدل على حیثیة المقارنة ای القریب من الحال وهو ثلث بعد المبتدأ ومن اطلاق الفعل الناقص نحو کان وهو لثبوت خبره لاسمه في الماضي دائما نحو کان زید فاضلا او منقطعا نحو کان زید غنیا فافتقر وبمعنى صار وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زید عالما او من حقیقة الى حقیقة نحو صار الطین خزفا قدمها لبساطتها واصالتها ولغلبة الاول قدمه على الثاني وکذا آل ورجع وحال وحکی الفعول ارتد القواد وتحیل موذة وتحول حادثه مثل قوله تعالى فارتد بصیرا وزاد بعضهم الستة ابن مالک بعضها وفي بعضها وما سیاتی من اللواحق تنبیه على ان الافعال الناقصة غیر منحصرة فیما ذکروا کما زعموا حیث عد وجعل السماعی وقال الفاضل العصام ان صار وما یلحق به قد یکون تامة متعدیة بالی تقول صار الى الفقر وجاء کما قال في الامتحان بمعنى کان وقیدا اذا کان ای المذکورات من آل الى قعد بمعنى صار وکونها ملحقة بصار قدرها على ان نزوا الاخفش لغلبة مجیئها ناقصین حتى قال الاندلسی لا یجاوز ان الموضعین الذین یستعملها العرب فیها کما قولهم ما جاءت حاجتک وقعدت کانها حربة فکان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء یجاوزانهما المجی قولهم عند الکبیر جاء البر قفیزین فکان المصنف اختاره واصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى قدمه لدلالته على ضده ما یدل علیه الاول واضحى وانما قدمه على ما قبله لکان له وجه لکنه عکس لرعایة مناسبة التقابل ولکون اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار الذی یدل علیه ما بعده وهو ظل ولذا قدمه على ما بعده وهو بات قدمه لکونه من الاصول بخلاف ما بعده فانه

من اللواحق فهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة بالاوقات المدلول عليها بموادها
وقد يكون بمعنى صار بلا دلالة عليها واضحى وعاد يقال اضحى او عاد زيد غنيا بمعنى رجع
وغدا يقال غدا زيد اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال
وراح يقال راح زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولا يخفى
ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار
فتكون من الملحقات كما صرح فى الامتحان فينبغى ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته
لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيرى اصبح وامسى فى كونهما طرفى النهار وآخر
الاولين ليكونا فى هذا المحل كالمستقر فالذى هو فى صدد الرجوع الى الاصل على ما هو المناسب
لمعناه الاصلى ولما فرغ من البسط اراد الشروع فى الماديات فقال وما زال
من زال يزال فانه ما مضارعه يزول فتام فلا يقال لا ازول اميرا وما فتئ
بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء وما برح فى الاصل بمعنى زال عن مكانه وما انفك
افتعال من الافعال وما ونى بالياء من ونى فى الامر يونى بالكسر اى ضعف يقال
فلان لا ينى يفعله اى لا يزال يفعله وما رام من رام يريم اى برح قال الرضى
نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان لا يكاد ان يعرفهما الا
النحاة الا من عنى باستقراء النوادر وكلها اى كل واحد من المذكورات من ما فتئ الى
ما رام بمعنى ما زال الا ان ما فتئ يختص بالنفى على ما فى مختار الصحاح وهو لدوام
خبره لاسمه مذ قبله فمعنى ما زال زيد عالما مثلا دوام العالمية منذ زمان البلوغ
او المراهقة فلا يضر انتفاؤه فى اوائل زمان الصبى لعدم امكان القبول ولا بد من
النفى فى كونه ناقصا وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت
تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير
كما فى آتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام [illegible] قبل لانه مع اسمه وخبره ظرف
والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس ما دام زيد جالسا وليس لنفى مضمون الجملة حالا
او مطلقا اقوال مع اصالته وبساطته لعدم كماله فى الفعلية لشبهه بالحرف فى الصورة

وعدم

مطلب فى بيان تضمين الفعل التام معنى صار

وعدم التصرف وقد يتضمن الفعل التام معنى صار اى يدل عليه مع دلالته على معناه
الاصلى واللازم نقل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمين
ناقصا محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالا او خبرا بعد خبر او وصفا
لهذا الخبر فى المآل للتأكيد والمبالغة كما فى قوله تعالى تلك عشرة كاملة كما يشير اليه
فى تفسير المثال وقد يكون ظرفا مضافا الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضى
فى قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل به ايضا للتضمين وفسر بقوله اى صار مثل
بشر [illegible] وفى تخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا وسكوته عن
الاحتمالين الآخرين مع صحة المعنى فى كل منها [illegible] وليس المراد بهذا التضمين الذى سبق
ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس بمعنى الفعل التام كما لا يخفى على
ذوى الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمين فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا او الاخير
وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا ومفعولا له كما صرح به البيضاوى فى قوله تعالى وتمت
كلمة ربك صدقا وعدلا نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة ما فوق ذلك تم
باعتبار معناه الاصلى وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا ونحو ذلك مثل قعد زيد
اميرا اى صار اميرا عادلا ويجوز تقديم اخبارها اى هذه الافعال الناقصة على اسمائها

مطلب فى جواز تقديم اخبار الافعال الناقصة

الا تقديم خبر ما اى خبر ما فى اوله لفظ ما من ما زال الى ما دام اما اذا دخل عليها
او ان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه معهما لكن يجوز بالفصل
بينه وبينها نحو ما قائما او ان قائما كان زيد واما فى غير هذه الافعال فلا يجوز الفصل
بينها وبين ما لشدة اتصالها اجراء لها ولكونها بمنزلة افعال منفية حتى يجوز التقديم
بالفصل فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد ولا نحو جالسا ما دام زيد لانها اما نافية
لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية ويجيء ان معمول المصدر لا يتقدم
عليه وكذا لا يجوز التقديم ان بدلها بان النافية فانها كما فى اقتضاء الصدارة بدليل
تعليق الافعال القلوبية بها كما نبه على ما صرح به الدمامينى فى شرح التسهيل خلافا لابن كيسان
وهذا يوافق كلامه فى بحث ما قد عامله على شرطية التفسير فى الامتحان واما كلامه

في بحث الافعال الناقصة من ان الجحد في اقتضائها صدر الكلام خاصية فيها لا مجرد
كونها للنفي الا يرى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي
فيبدو على انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح والّا ان يدل بكلم لم يذكرها لانه لزم حكمه
بالمقايسة على لم ولن فيجوز نحو ما لما لم يزل او لما يزال او لن يزال زيد اما في لم ولما
فلانهما لا تقتضيان الصدارة بالفعل بغير ان معناه الى الماضي صار كالجزء منه وكانهما حرفا غير
كونهما حرف نفي فاعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فللحمل على سوف الذي لا يمتنع تقديم
معمول خبره عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي وبقي لا مهملًا قال الدماميني ينبغي
ان يكون بمنزلة ما عند ابن كيسان لما قرر من الدليل وقال الرضي لا صدارة لها لانه تخطت
في الكلام حتى انه يجمع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج فصار كمنفذ لا
منع لانه منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فقد تم في بحث المفعول المنفصل
من قوله وامره كامر المبتداء **والقسم الثاني** من القسمين ما اي فعل ناقص يدل
على معنى القرب من الحال فخرج به الناقص المتعارف مثل ما جاء وصار وامّا كونه بكون
مرجوا كما في عسى او مجزوما ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب ويسمى افعال
المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها اي خبر كل منها الا فعلا مضارعا لا اسما
ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما عرف من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او شروعا
في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال وشيئا لان يدخل عليه
ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا نحو عسى وخبره الفعل المضارع
مع ان الدالة على الرجاء والاستقبال توضيحا وتأكيدا للرجاء الذي فيه زمانا
او استقبالا غالبا نحو عسى حال زيد ان يخرج او زيدا ان يخرج ليفتح الحلول فان ان يخرج
خبر عسى بتضمينه معنى كان على ما ارتضاه الشارح ومن فكانه قيل يرجى حال زيد كاملا
ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل
العصام ولو جعل عسى متعدى الرجاء كان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف
بل شبيه بالمفعول لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية

في بيان افعال المقاربة

وان لم

وان لم يبق ذلك لكنه يصيب لشبهه بالمفعول الذي كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة
ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعل فضلا عن كونه
اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال والمعنى يرجى زيد خروجه فعسى تامة
وارتضاه الرضي لان فيه اجمالا وتفصيلا وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج
الى المحذوف لصحة الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب بان يقتصر على
المرفوع الذي كان خبرا منصوبا في الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل
فاعلا له نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة اسمها ضمير
على الخبر وهو ما حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم
ولما كان في هذا نوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول وان بقي الثاني ايضا في الافعال
وقال الشيخ الرضي ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون
من تقديم الخبر على الاسم وذا لا يجوز في هذا الباب كما يجيء وكاد في الاصل بمعنى قرب لكنه لا يستعمل
على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدالة على
الرجاء وقال الفاضل الجامي لدلالة ان على الاستقبال المنافي للحال ورده المغربان كاد لا يدل على الحال
ولا ان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى المعنى لان في اوشك كونه
من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له
بعسى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب
في الاصل يقال كرب الشمس اذا دنت من الغروب وهو مثل كاد في وجهيه اي في كون خبره بلا ان
وبها وهي وحدها بمعنى قارب فينبغي ان يكون كرب مثل كاد في وجهيه لكن دلالته على المبالغة
في القرب اخص بالافعال الدالة على الشروع فالتزم كون خبره بلا ان وطفق بكسر الفاء وفتحها
بمعنى الشروع في الاصل يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه وقد يفتح العين في الاصل بمعنى شرع
يقال اخذ فيه اي شرع وانشاء بالهمزتين في الاصل بمعنى اوجد واقبل يقال اقبل عليه وجعل
على وزن رد قال الدماميني هي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر وجعلت الوهم تطلب
في طاقة الهوى فلم كاني كنت بالقوم اذنبت وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى

وجعل الظلمات والنور وعاق بكسر اللام قال الرماني وهي ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول انشد ... واراك علقت تظلم من اجونا وظلم الجار اذلال المجير ثم استعملوها استعمالا يتضمن معناه فصارت ناقصا واخبارها اي خبركل منها الفعل المضارع بلا ان المقرون واو شكل في الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب وهو يستعمل استعمال عسى يعني يستعمل بان تامة تارة وناقصا تارة اخرى يقال اوشك ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وان قربتين في الطمع واستعمال كاد اي يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم اخبارها اي افعال المقاربة عليها نفسها وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرفة فبالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها عليها وكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحروف وبالنظر الى هذا جاز تقدمها على اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف والقياسي الثاني من التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل ومجيئه من المتعدي واللازم بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال رتبة ذكرت العرف مطولاتها ومختصراتها كان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفها وان كانت من المبادي كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما ذكره البعض وفي حاشية لابن الحاجب فقال هو ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث او ثبوته بالاشتقاق منه والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقة اسم الفاعل في الشرط ولانه في نصب المفعول كاسم الفاعل ولانه ايضا فعل المجهول الاشتقاق منه وشرط عملها في الفاعل اصلا او نائبا عنه ... او ظهر الا ان العمل مستتر فيها وافارقت تصرفها وفي الاعتبار محض لا نظر فيها ... [illegible]

... فلا يتوقف عملها فيه على وجود ... [illegible]

... بالفعل كما ... التفصيل ... ثبوته [illegible]

... المعتمد عليه واما السادس المنصرف فمختص [illegible]

... من الافعال الا المتعدي فلا يعمل [illegible]

... المجهول فلا يحتاج في الى الشرط الا الظرف [illegible]

لا يظهر فيه من عامل بل هو استتاري محض

ما يقوم بما فيه ولا على عدم ما يعدها عن المشابهة

واستقلاله يتوقف علهما فيه على وجود مقوي وعدم

مطلب في بيان اسم الفاعل

مطلب في بيان اسم المفعول

نحو كونا صوتا ضعيفا يا فيه رايحة الفصاحة يعمل فيه من الشيء كقوله تعالى مالت بكمة ربك يعرفون كالعظيم للعامل لعدم فلو حد قوله غير زمانا ... ومكانا قاق الاغلب لانه المفعول المطلق لكونه مطالب معنا ... واما المفعول له فان كان مجرورا كالظرف وان منصوبا كالمفعول المطلق كما يجيء واما المفعول معه فصاحب المجهول فيكون في حكم ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب وضيرب لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير ولا موصوفين نحو جاء في ضارب شديد اذ بالصفة يصير ان مسند اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه لان الصفة تختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكنه اخره ولئلا ينفصل عن قوله وان وجدنا بعد الفاعل يغير عملها لان الحصول بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا الحال الفصل نحو جاء في رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا باللام اي اللام اي بمعنى الذي الشرط لعملها غير ما ذكر من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما محل تغير الى معنى اسم كالعلم او دخال اللام على الفعل لكونها في صورة من التعريف نحو الضارب اي الذي ضرب غلامه عمرا امس غدا او الان ... الشرط ومع الاعتماد على المبتدا او لو بعد النواسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او الموصوف نحو جاء رجل ضارب عمرا او ذي الحال نحو جاء في زيد راكبا غلامه او الهمزة نحو اقائم الزيدان وما ضارب زيد اخوه وما صانع البكران او النفي نحو هل ... او اسما نحو او فعلا كليس نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا او ... الاشتراط فاما المشابه للفعل فاقتضاها الحاقها باقتضاء الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدا لا يكون الا خبرا فيكون ... كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر في المال والاستفهام والنفي يتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل فما وقع بعدها كالواقع موقعه ونشترط مع الشروط المذكورة في نصبها المفعول به اذا كان اسم الفاعل من المتعدي الى واحد واسم المفعول والى اثنين ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال حقيقة كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي او الزمان المذكور

موجودا الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال كزيد ضارب عمرو غدا
وجه الاشتراط حصول كمال القوة المتمكن على العمل في المعمول الفوقي وتثنيتها وجمعها مجمعها
او مكسرا كالمفرد معنا في العمل والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظ لبقاء صيغة المفرد
واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه وكذا اي كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول
في العمل والاشتراط والكون تثنيتها وجمعها كالمفرد معا فيها ثلثة اوزان موضوعة للمبالغة من اسم
الفاعل فعّال وفعول وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر وكذا في الاشتراط
في عمل هذه الثلثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لان الغرض من هذا الاشتراط
فيها اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتها على الحدث الفعلي فقيدنا الحال فيها عند
البصرية وقال الكوفية انها لا تعمل لفوت المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها
منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات من
المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم
بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف يكون جابرة عنه للتعكيس بان الاصل في اسم
التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة واما هي والزيادة
والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وعكس الكل بانه يدل على معنى
الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصراف الى الفعل على ما هو
الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعدته عنها لا الزيادة والرابع من التسعة
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون
لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه
لا يعمل فيه في غير مسئلة الكحل اذ لتحقق المشابهة به فهي تعمل عمل فعلها كذلك بلا تزيد
عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره في الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل
من عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن غير الحال والاستقبال لا شرط
في عملها اي في نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث
المقتضي للزمان نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل وزنه على المصدر

في بيان الصفة المشبهة

في بيان اسم التفضيل

مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول المناسب لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة
معتبرة في وضعه انه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه بما سبق مع كونه اصل المشتقات
ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصنف انسب بمراده وهو لضعفه لا ينصب
المفعول الفوقي بالاتفاق واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من يضل عن سبيله فيقدر
فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل الظاهر لقوته باستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل
بان يكون اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الامر وصفا حقيقيا لمتعلق بكسر اللام
وهو الكحل في المثال ما اي شيء وهو رجلا في المثال جرى اسم التفضيل في اللفظ
عليه اي على ذلك الشيء بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل
له ظهور يتعلق به فيثبت عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة
اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن فيه متعلقا ما جرى عليه بخلافه
فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرو واحال كون ذلك المتعلق مفضلا باعتبار
المتعلق اي متعلقه بما جرى عليه على نفسه اي نفس المتعلق باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه
بغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال بان يكون او حال كونه او مفضلا منفيا يعني
ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذي يذكر بعد
من التفضيلية ليكون مطلقا واحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج
اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه
فيستعد الخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد
فينتفي الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال فيلزم
الزيادة في المفضل عليه وخلاف المساواة مقام المدح مع انه لو لم يعمل
ح بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله
باجنبي وهو المبتدا ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رأيت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره
على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه موجودا في عين غير زيد ومفضل موجودا فيه

ولولا التنزيل لكان الامر على العكس كما لا يخفى ويعمل في غيرهما اي في غير المفعول به والقائل الظاهر منه المستكن فانه لاعتبار رتبة لا يكاد ياتي عن عمل عامل هو مستتر تحته ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك كما هو شأن الفاعل العامل ويعمل بلام التقوية في المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى بالاول مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعل مقدر عند المعتبرين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب اي اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاطه في العامل القياسي كما اسقطه الشيخ عبد القاهر ومن تبعه والخامس من القياسية المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف ولشرط عمله في الفاعل والمفعول به الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضي الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان عن العمل فيهما واما في غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يفتقر لان بقي وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدران بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف وتجرد المناسبة لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا وضربك الشديد زيدا عمروا ولا مقترنا بدال الحال لانه لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال في الماضي للحال فلا يقال ضربك زيدا الآن ولا معرفا باللام لعدم جريان الشرط وقيل المذكور فيه لاختصاص اللام فيهما بدون هذه الشروط بالاسم عند الاكثر في الكل واما عند البعض فيجوز عمل المعرف باللام بدون هذه الشروط اذ المؤول بشيء لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر بما مع المضارع فلا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضي عند الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا فيحتاج الى ذكر هذا الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقوله ولقد علمت اولى المغيرة انني

كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك الطائفة وعميدهم فانه بعض الكل قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايصال اي صلت وحملت على مسمع وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن الفارسي فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد او مفعوله محذوف للضرورة اي اوجدت الكرة والحملة او حملت على الاعداء قوله او بدلا بدل البعض من الكل قوله وهو اولى المغيرة اي علمت انا مسمعا من اعاجم الفتى ومتولي على حذف المفعول الثاني بقرينة الوصف او عرفت انا صائرهم حال مسمع منهم من الحجز عنها قوله اي مقدم تلك الطائفة اي الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسير له واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا يكون قوله انني بالكسر استينافا كانه قيل ما علمت منه بعد العلم به فاجاب انني كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون مفعولا لفعل مقدر وهو اعني فالتقدير فلم انكل عن الضرب ضربي مسمعا اي هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت على صيغة الغيبة فالت ووصف نفسه بالشجاعة على وجه التاكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا بحيث لم يبق لهم مجال لانكار ما يدعيه ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا حال كونها مع الفعل او بدونه اي بدون الفعل والفعل مراد منه لازم الحذف بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ حينئذ يكون العمل للفعل لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة المعنى ما مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربة او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكره في شرح لب الالباب واختاره المص وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي ورده المص بان هذا

ورده

يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل لازم الحذف فيقام المصدر عند سيبويه
لا للمصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل بل لقيامه مقام الفعل حتى يجوز تقديم منصوبه
عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل وقيل الفعل المقدر عند السيرافي
لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول نحو سقيا زيدا ويجوز
حذف فاعله بلا نائب لان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة في وضعه لان
الواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه المرفوع
عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة ولا يجوز هذا الحذف في غير المصدر من الفعل
والصفة لكون النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج الى ذكره البتة ولا يضمر
فيه اي لا يستتر في المصدر فاعل كما في الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربي زيدا
وذلك لما ذكر في الحذف وقيل لو اضمر في عوده لاضمر في مثناه ومجموعه على الواحد
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين ومجاز اجتماع الى الفاعل فيهما بخلافه فانه له
في نفسه تثنية وجمعا ورده المص في الامتحان بما لا مزيد عليه ولا يتقدم معموله وتقدم
عليه عند الجمهور وقدروا عاملا متقدما في مثل قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رافة فانها
تأخذ معموله وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
وكذا ما في حكمها لكنه المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي والمص على ما يجي
في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد ضر ان المؤول بشي لا يلزمه ان
يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالجسيم للعامل لما فيه خلفها لا يدخل الاجنبي
وقد ضر انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى عمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون ... الثاني الاسم المضاف مطلقا قدمه
على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام مؤونته عليه وهو
يعمل الجر لانه اما بتقدير حرف الجر او بحمله على ما بتقديره لكونه فرعه وشرطه
اي شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن تنوينه ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد
فيه تنوين يجرد عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله منا فانه

الاتصال

الاتصال الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام ونائبه وهو نون التثنية والجمع
وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان في بحث المثنى ان حذفها في الاضافة لشبهها بالتنوين
لا لما هو منافيها لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب بالفعل كتنوين المفرد وليس
كذلك بل صيغتها موضوعة قبله كما حققه في بحث المعرب ولعل مراده ههنا انه نائب عما
هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة
القوم حيث جعلوا الفضلاء اخويها دليلا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق
لاجل الاضافة متعلق بالكون او التجريد قيد به ... واللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة
في التصور ... سبقا في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيدا وحملوا على ما
لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم شرطها اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها
وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجي ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد
فيه ولا يعقل ... الآن عدم الثاني غير التنوين كذا في الامتحان وفيه تحقيق
وتدقيق فمن اراده فليرجع اليه وان لا يكون بينهما ... في العموم والخصوص
بالترادف كليث واسد او لا كانسان وناطق ولا الاخص منه مطلقا كحيوان وانسان
والا فالاضافة مضافة تكون بلا فائدة وهي اي الاضافة معنوية ولفظية وليس في كلامه
ما يشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب
على نوعين معنوية مفيدة لشي في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب
لشرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم الذي ... ظاهر وعكس
البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام ولفظية مفيدة شيئا
في اللفظ ولذا سميت بها فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف غيرها غير صفة اي اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذي تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج
عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اي فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة
اصلا نحو غلام زيد او كانت صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله وضارب
عمرو امس واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وحسن الوجه

وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل
او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا من المسمين بذلك الاسم
نحو زيدنا ضرب زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان
نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة في نفسه او معرفة مجردة وهي اي المعنوية اما بمعنى من البيانية وذا كثير
قدمه عليها على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا
الى بيان ان العامل الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب عنه ثم الى بيان الشرط ثم الى بيان الفائدة
الفائدة وقدم الشرط عليها لتوقفه وجودها على وجوده ان كان المضاف اليه جنسا
لم يتكلم اعلم فيه وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه في هذه الاضافة يجب ان يكون
اصلا للمضاف ومحالا فان ربما يختار شاملا للمضاف وغيره كان المضاف شاملا له ولغيره لما ان
لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فانها تكون خاتما
وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها او بمعنى اللام في غيره اي الجنس مثل وكل ما كان كان غيره
كان الجنس هو الاكثر سواء كان مباينا له نحو غلام زيد وراس عمرو او اخص منه مطلقا
كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصلا كعقبة خاتم ولم يذكر ما بمعنى في كضرب اليوم
بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة
التصريح بها في الاستعمال بل يكفي صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام
ولا يحتاج في مثل سحق الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة كذا في الامتحان
وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة لان وضعها لمعهودية
المضاف بما اضيفت وذا في المعرفة دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره
كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاء في غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومشهور اليه من غير
اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا
بينك وبين مخاطبك اما لكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون
معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة

كنقود

كنقود ولقد امتزج الاسم سيتبين ذكره في الامتحان والمضاف غير غير ومثل وشبه
ونحوها فانها لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام والعدام العرب
فيها في الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها
ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد لوجد فيها الاشتهار
او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى متعدد واحد تتعرف لكن جعل النادر في حكم العدم
وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة
نحو غلام رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركة ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل
كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما نسب الى رجل خرج غلام امرأة وقلت
الشركة فيه ورده الملخص بان التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل الانتساب
الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام الرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام
زيد وغلام لزيد في المعنى فالحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل
وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيد في حصول الفائدة اللفظية دون
المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول التخصيص
في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار وانسب المضاف وعامله
وجعل عاملا له بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا
قياسيا كما صرح به نفسه انسب الاضافة منشأ الانتساب المذكور وجعل لها حكم الافادة
بحيث انقطع نسبتها اليه وفي التقدير ليست بموجبة له بلا داع وحصول مثل
بشيء لا ينافي امكان حصول بشيء آخر كما في الالفاظ المترادفة المتساوية وبه تحقق
القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا اللفظية
بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيه لم توجب الانفصال
والنسبة الى المعمول كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلا
يحق القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية بل باللفظية
فالفرق ظاهر ومراد التحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء بانه ابهام اسرع الى الاشتباه

الجواب من رموزه الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة وعلامة اللفظية
ان يكون المضاف صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها نحو خالق السموات
وكريم البلد ولما تفيد اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان
عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما التخفيف
في نحو ضارب زيد او رجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف
اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا نحو عمرو ضارب زيد الآن او غدا
وحواج البيت انه من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه
واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه اصله حسن وجهه ونحو الامام
بدليل كونه انحو منه نحوا وصفا غير متعد للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضاف الى
الفاعل ومعمور الدار اي معمور داره من اسم المفعول المضاف الى نائب الفاعل واما بحذف
نائبه وحده نحو الضاربا زيد والضاربو زيد او مع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربو
الوسن وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز
الضارب الرجل مع عدمه حملا له فيكون منقولا لتعلق [illegible] عليه جاز وهو [illegible] والمحمول عليه
على المختار في الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا
باللام وكذا الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل
الضارب غلامه اصله الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف اليه واستتاره

في بيان حكم المبهم التام

في المضاف والثامن من التسعة الاسم المبهم التام باحد الخمسة الآتية اذ لولاه لم يشبه
الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه ينصب لشبهه بتمامه باحد
الاشياء الخمسة الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل
الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وانه
وجاز فيه مع التمام ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص التنوين بها على
ما عليه البصريون لكفايتها في ازالة الابهام وعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين
على التمييز بيانين اي على التمييز به تسمية له بالمصدر في نحو بعد التمام وطاوعيت

الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال وتمامه ثم لما كان المفهوم
بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءا من الاول وهنا ليس كذلك
اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفي لا اللغوي فقال اي كونه بحالة يمتنع
اضافته معها الى شيء واتصافه به يكون بانواع اشياء بان يدل على استقلاله
وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد في العرف من تمامه بنفسه لا بآخر
وهو في حكم النكرة وذكر اي التمام بنفسه يكون في الضمير المبهم في الاكثر بان لا يكون له
مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءني زيد فبالله رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة
كما في مثل يا لزيد رجلا وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع المدح
والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اي لقيت رجلا اي رجل [illegible] قال ما لقيت رجلا
وفيه للمبالغة والتفخيم ما لا يخفى ونحو ياله رجلا اللام للتعجب وقوله ياله مراما بعده
ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد
المعين لقيل نعم الرجل وكذا في ربه اذ لا يمكن فيها ارادة المعين لما عرف من اختصاص
رب بالنكرة وفي اسم الاشارة لانه من المبهمات كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على
راي من قال انه تمييز عن اسم الاشارة لا حال وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا
نحو [illegible] ذهبا واحد عشر رجلا فان كلا منهما غير المنصرف والعدد المركب كذا [illegible] حكم وكذا
وكذا انما يمتنع عنه التنوين لعلة لا تقدير الاستحقاق له في اصل الوضع ثم عد بعده
الاربعة الاخيرة من السماعي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يعب كذا في حاشيته ولما كان
لتمييز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام توفية للمرام فقال ومميز
ثلاثة بالتنوين غير منصرف فكونه على النفس او في حكمه والزائد عليها منتهيا الى العشرة
بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور بالاضافة للتخفيف ومجموع وتوضيح نحو ثلاثة رهط وتمر
ليطابق المعدود العدد نحو ثلاثة رجال الا في نحو ثلاثمائة الى تسعمائة فان التمييز فيها [illegible]
وهي ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان القياس مئين او مئات
وبهما لا يجوز ان اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر [illegible] تمييز للعدد فلا يقال

ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الوضوح من التمييز وهو
تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات واما
علم ولا بد في جمعه من اللام والتمييز نكرة لما عرفت واما الثاني فلعدم جواز وقوع جمع
المؤنث السالم بعد الثلث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع ما هو في
صورة جمع المذكر السالم بعدها اعني عشرين واخواته ولانه يلزم عند ذكر تمييزها ان
يقال ثلث فئات رجل مثلا ان يلي التمييز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهو
لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وليه ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر قال بعض الفضلاء في احد
دال على الكثرة عن لفظ الجمع وتمييز احد عشر وزائد الى تسع وتسعين بل تسع
وتسعين منصوب لتعذر الاضافة اما في مثل عشرين فلكراهتهم ابقاء ما هو في
صورة نون الجمع ان لم يحذف او حذف نون غيره ان حذف واما في غيره فلكراهتهم جعل
ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد
كان منبها على التعدد بخلاف نحو ثلثمائة رجل فان الاولين يمنع الاتحاد صورة
وانما لكونه اخصر لثقل التركيب والفرق في الفضلة اولى وتمييز مائة والف وتمييز
تثنيتهما وتمييز جمعه اي الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا ينصب بل هو مفرد لانه
يضاف الى بعضها نحو ثلثمائة فيحصل التركيب فرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه
اطراد الباب ومجرور بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة
ولا افراد فمحمول على البدل وحذف المميز اي ثلثمائة مدة نحو مائة رجل ومائتا رجل
والف درهم والفا درهم والاف درهم وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في
بعض تمييز القسمين مما تم بالتنوين وما تم بنون التثنية احترز بالبعض عن
مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مما تم بالتنوين الاضافة الى التمييز
اضافة بيانية لحصول الوضوح مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا يجوز الاضافة
في غيرهما اي القسمين اما في الاول فلما مر من تعذر تجريد المميز واسم الاشارة

عن التعريف وتنكيرها الذي هو شرط الاضافة المعنوية اما في الاول فلتعذر اضافة كراهة ابقاء
نونه وحذفه واما في الخامس فلامتناع اضافة المضاف ويكون شبه الجمع لا بنون الجمع
مثل الاخسرين اعمالا وحسنوهم وجوها فان التمييز بعدها انما يكون عن نسبة في شبه جملة
وهو اي شبه الجمع عشرون وزائدا الى تسعين بل تسعون نحو عشرون درهما وبالاضافة
نحو مثله عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه في العمل لكونه جامدا والاسم
التام المشبه بالفعل ولما كان الاظهر من الاضافة المعنى الى الفعل كونه مقرونا بحسب
وضعه لولا له وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه كان مجازا تسمية الدال باسم المدلول
ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق
ولا مشتق منه في الحال عرفية اذ جعل فيهما لكن منها وقد يراد به ما يشملها كما في
تعريف الفاعل يلزم منه معنى الفعل اصطلاحي اي معناه المطابقي كما في اسماء الافعال
او التضمني كما في الـ ثم عدل عما ذكره الفاضل الجامي من ان المستنبط من فحوى الكلام
من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله الاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده ولكن التنافي
اما داخل في الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل
العصام ايضا من انه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون في صيغته لخروج فعال
بمعنى الامر عنه كنزال وتراك وانما عده عاملا واحدا من القياسي مع ان بعضا من نواحيه
يمكن ان يعد منه لدخوله فيها بعد ما تحقق كما اشار اليه بقوله كل لفظ الخ وبقي في التعقيد
انه جعل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعده من القياسي كالشيخ
عبد القاهر ومن تبعه لم يصب فصل اسماء الافعال اي اسماء معاني الافعال
لانه لا يلزم منها الا الفاظ بل هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا ذكره
في الامتحان وهو اي اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول
ارجح لموافقته الضمير مسماه وعملا ولانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتاويل
الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التي
تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلية اذ لا بقاء استدلالا رويت اسماء الافعال

بل يقال انه اسم الفعل وايرا د صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد فمنه اول الوصلة ما اسم كان بمعنى الامر فدعه لكثرته او الماضى لم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كاُفٍ بمعنى اتضجر واَوَّهْ بمعنى اتوجع اى صار بمعنى وضع الامر او الماضى لم يقل ما وضع لمعناه لان دلالتها على المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا وجب عن تعريف الفعل فلو قال اسما ما كان انسب ولا يرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذى هو المقسم وقيل اى اسم الفعل او ما كان الخ حملا دال مسماه على حذف المضاف والتجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر الماضى ما كان بمعنى هو الامر او الماضى لكان جعلا على ظاهره لكنه لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معموله اى اسم الفعل عليه الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجئ فى بحث المفعول له وفى اكثر النسخ معمولها اى عليها عليه والصواب معموله الاول او تانيث الثانى كالاول وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم الطبع الا ما ذكر من قوله واما المنصوب فلضعفه فى العمل فان المراد به ضعفا عمله باعتبار معناه الفعلى وهو ليس بوضعى له ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله وحمل عمل مسماه واما قول من قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملايم له اصلا الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو هات زيدا اى خذه ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره من الافعال ونحو قوله تعالى هلم شهداءكم اى احضروهم ويجئ لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واهلا بها لم ترجا التثنية عند البصرية وعلامتها عند الكوفيين وعند الحجازية ولا يتغير فى الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الا فى بنى تميم فانهم يقولون هلما هلموا الخ كما وقع فى الحديث الشريف هلموا الى حوائجكم وهات شيئا اى اعطه وحيهل صلوة حيهلا الثريد اى ائته وحى وحده بمعنى اقبل ويُعدَّى بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبلوا عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون المركب

ايضا

ايضا بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه بكسر الهمزة ودونك عمروا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك من نحو آمين بمعنى استجب ووراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك والثانى وهو ما كان بمعنى الماضى نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قربا وغير ذلك مثل بطآن بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح النون اى بطؤ وغير ذلك فى الموضعين الى انها غير محصورة فيما ذكر وقال فى بعض تعليقاته انها كثيرة جدا وما ذكر واحصرها وغيرها ضعيفا لتعددها سماعية انه لم يصب ومنه اى من معنى الفعل الظرف المستقر وقد مر تفسيره فى بحث الخبر وهو لضعفه فى العمل لا يعمل فى المفعول به القوى بالاتفاق ولان عامله الذى ناب هو منابه كونه حذفا لا يعمل فيه الزومه ولا فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن فلكونه ادون اعتبارا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر فى بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة وجه الاشتراط ما مر والموصول ليكون نائبا عن الفعل الذى هو اصل فى العمل والعمل لا يكون الا بعلة تحصل له نوع قوة فى العمل وهذا بناء على انه هو العامل على ما هو راى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه فى سائر المواضع المقدر هو فيها نحو زيد فى الدار ابوه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى زيد وعلى كتفه سيف وفى الدار احد وما فى الدار احد وجاءنى الذى فى الدار ابوه ويجوز فى هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا كما فى مثل اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه اى فى الظرف منتقل من متعلقه بمعنى اللام الى وقيل فى غير كما اى المفعول به والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما فى الظرف فلانه يكفيه رائحة الفعل واما فى الحال فلكونها فى حكم الظرف ومنه المنسوب فانه يعمل عمل اسم المفعول الذى هو مؤوّل به نحو مررت برجل هاشمى اخوه اى منسوب الى الهاشم ويشترط فى عمله اى المنسوب بالشرط

فيه اي في الاسم المنقول ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه والاسد اي الجرئ ولذا اي لاجل ان الاسد بمعنى الجرئ عمل عمله ومنه كل اسم يلزم منه معنى الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو الله في السموات اي المعبود فيها الا انه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا وليت ولعل كليت او لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي نتمنى او نترجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا وقال الرضي ليس المعنى على تقييد التمني والترجي بالحال بل على تقييد خبره بها اقول ليس هذا القطعي بل يحتمل الامرين وانما لم يقل والحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يعمل بمعنى فعل كان لان حروف النداء والتنبيه والتشبيه على ان ما عدا كان ليس بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوعا فافهم وحروف النداء نحو يا زيد راكبا اي ادعوه وحروف التنبيه لفظا مثل ها زيد قائما او قاعدا وكانه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا وحروف التنبيه كما مر مثل الاسم الاشارة الا انه يؤول باشبه وحروف النفي كما ولا ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذي علم كاملا وغيرها من مثل ما شانك قائما اي ما تصنع قائما المذكور آخره قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها تحمل في غير الفاعل والمفعول من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول معه كما شانك وزيدا وقول البعض تجوز المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام واكثره اخل في هذا بعد كلي فلا وجه لاسقاطه في بيان النسخ كما اسقطوا والعامل المعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا للاخفش فانه جعله ثلثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة او تاكيدا او عطف البيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلافها وكيف اعرابها وبناؤه في مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال المصنف والشيخ هذا الرفع مثل الجر الجواري ورفع الملائكة بسجود على قراءة الحسن والجمهور الاتباع

ليس بابواب ولا ابتداء والنصب بالرفع والجر بها زيد الكلام وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما فاله ايضا بعض الكمل والاول رافع المبتدا والخبر اي ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومهما يقتضي المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول في كونه مسندا اليه والثاني في كونه جزءا ثانيا وقد مر ان مبنى العمل على الاقتضاء وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يلزم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبني على تجريد التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدا وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن ان يقال ان هذا مبني على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فم البئر اي اجزه ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظي وعدل الى المعنوي فكانه وجد عنه او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا في اكثر النسخ التجرد اي النوعي والخلو وهو الاظهر والاول اوفق لما في تعريف المبتدا وهو انسب لما في نسخ الجامي والمراد بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل علمت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي بالمعنى المذكور عليه اذ في الاول قد ابطل التعليق عمل علمت في اللفظ وعمله في المعنى ليس بالاصالة وفي الثاني الباء زائدة ملحق بالاصلي كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد اليه او اسناده الى شيء وخرج به تجريد الاسماء المعدودة فانه ليس لعامل قبل التجريد في قصده موثر اليس بمرفوع لعدم صحة كون فاعل الوجود شيئا عدميا فلا يحسن نسبة العدمي بالموثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل علامات لتاثير المتكلم لا موثرات والعدم

الخارق نحو ان يكون علامة ويرد على ما جعلناه اولى ايضا انه اعتبار رفعه
مؤثر الليس بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجودي للفعل فراعتبار ربيا فلا يحسن تشبيهه
بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم **والثاني** رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه
لا بالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب وصفة او حالا نحو جاءني
رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل في هذه المواقع وقوع المفرد
كما سيجيء فان قيل هذا الوقوع يوجد في الماضي ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه مبني الاصل
فلا يكون معمولا الا في الموضعين كما سيجيء وذلك الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه موقع
الاسم انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم لفظا
فانه اذا لم تجرد عنها يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم
وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه يكون كالاسم فاعطي له اسبق اعرابه واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو
كاد زيد يخرج وفي نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه
يقال الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ محذوف متقدم عليه وكذا داخلان الزيدان
ويكفيهما وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره اسما غير الاعراب
الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين
لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن
الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل
هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات
في التفصي فالمحقق عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب في كلام
فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان
الفعل يتوقف في معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم فمجموع ما ذكرنا
من العوامل على ما ذكرنا ستون واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه

فمعنى مثل لن يضرب ولم يضرب لم يصح ان يقال ان يضرب واقع موقع ضارب لعدم صحة لن ضارب ولم ضارب منه

قوله غير الاعراب اي بحسب المقتضي وذلك لان المقتضي على تقديره اي الواقع موقعه فعلا هو المشابهة التامة وعلى تقديره اسما هو الفاعلية فكانا وعلى الخبرية فعلا والاسكان لعل الرابع في مثل زيد يضرب ورايت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب على تقديره فعلا الرفع فقط مع جعله على تقديره اسما في الاخيرين النصب او الجر فافهم منه

على ما ذكروا فمائة زادوا ونقص اما الاول فستة عشر في الباقي الثلثة
الاخيرة منه حروف الجر والنفي الجنس واذا اما في كلام المجازات واثنان في القياسي
اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة واربعون في السماعي ثمانية
وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة
عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في اول القياسي وهو
الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال ادخلها في تاسع القياسي
وهو معنى الفعل واربعة اسماء احد عشر اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها
كم وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها في الاسم التام وهو ثامن القياسي وستة
منها حروف وهي ستة حروف النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اهملها
لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم **الباب الثاني** الذي عهد جزءا من الرسالة
لفظا ومعنى كائن في بيان احوال المعمول او في تحصيل ادراكها **اعلم** اولا قبل
الشروع في المقصود ان الالفاظ الموضوعة بحثه اذا لم تقع في التركيب كالالفاظ
المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار رجل عمرو واما الافعال فلا توجد
بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم العامل كما لا يكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت
فيه فهي على ثلثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة
ولا بالتبعية اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم
القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان الاول الحروف مطلقا عاملا او لا
بالاتفاق والثاني الامر بغير اللام عند الكوفيين البصريين فانه لما حذف عنه
حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على
ما مر فاعرب والعمل فيه خرج عن المشابهة لذهاب سببها فوجب ان يعاد الى
اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية وهي
مخفية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف **والقسم الثاني** ما يكون معمولا
دائما اي يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا

اي كما لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى يحكم على اسماء الافعال
قال الدماميني عن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب
واختلفوا في تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد
الخبر كما في اقائم الزيدان واختار ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة
عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض بروح تعريف المبتدا اجمعا
وقال الرضي قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلاف هذه فليس
فيها معنى الاسمية بشيء بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسمع في قولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتدا لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا
بل علة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على المصدرية اي على انها مفعول مطلق فرويد
زيدا مثلا في تقدير ارود ذا ارواد ارواد زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء للافعال
ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة لفظا ومبنيا اذ لا موجب للبناء حينئذ لان
معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها وان قال بعضهم وهم المحققون
على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندي وقال
الدماميني هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار
عنده كما حقق ونائبة منابه بحيث لا يعمل فيها عامل اصلا ولذا بنيت كالفعل [illegible] ضمير الفصل
وهو ما يقع بين المبتدا والخبر اذا كان معرفة او افعل من وقد دخل عليها عامل سمي
فصلا لانه يفصل بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع كان زيد هو القائم بالخبرية دلالة
على انه مستقبل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دالا وتسميته بالضمير
لكونه على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب
قال الدماميني هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم ولما كان [illegible] السابق اسما واللاحق حرفا
صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات
من اسمي الفاعل والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد فقال بعضهم وهو المازني
انها موصولة الاسم موصول بغيرها اي كغيرها الداخلة عليها فيكون مما لا يكون معمولا لفظا

بل

بل المعمول صلتها وقال الشرح وهو غيره في اسم موصول لا حرف بمعنى الذي في المذكر
او التي في المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما لظهور الاعراب [illegible] ليس فيها بل في ما بعدها
فيتبع وجهه بقوله لتعطي اثرها اي اللام لما بعدها لما انتقل اي لانتقال ما بعدها من الفعلية
الى الاسمية كراهة دخولها على الفعل لكونها في صورة الحرف فاذا قيل جاءني الضارب زيدا
جاءني الذي ضرب زيدا فالاول اي الذي معمول لكونه فاعلا جاءني والثاني اي ضرب
غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاءني الذي يضرب زيد فلا شك انه معمول رفع
واما اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير الذي الى اللام وضرب الى
ضارب وقيل جاءني الضارب صار الاول اي الذي في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو
اللام وان كان في المعنى والحقيقة اسما والثاني اي ضرب في صورة الاسم اي اسم الفاعل
وان كان في الحقيقة والمعنى فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب المحلي من الاول الى الثاني
وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما في الاول ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى في الاول [illegible]
فهو معمول لفظي في الاول [illegible] الحقيقة للاول الذي هو المعمول وان ظهر في الثاني الذي هو ليس
بمعمول لا معنا فانه [illegible] ما نقلناه آنفا في الرضي فافهم ولا بد من الفاعلين
والثاني من الاثنين الفعل المضارع اتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد لما لا اثر
بعد الوقوع في التركيب لا يجزم الجازم او الناصب والوقوع موقع الاسم والقسم الثالث
من الاقسام الثلاثة ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكنه قد يقع موقع القسم الثاني وهو
ما كان معمولا دائما فيكون معمولا وهو اي القسم الثالث اثنان ايضا اي كالقسم الثاني
الاول الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم
شرطا او جزاء بدون الفاء وقرينة المثال اذ به لا يعتبر الجزم في محل الماضي بل
في محل الجملة كما يجيء يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف على ذلك الماضي
نحو اعجبني ان ضربت وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا او وقوعه موقع تضرب
المنصوب لفظا وان ضربت وتضرب بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم
شرطا ضربتك واقتل بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء او غيره

هذين الموضعين لا يكون الماضي معمولا للعدم تقتضي الا عرب والثاني من الاثنين الجملة وهي على قسمين فعلية وهي اي الجملة الفعلية على ما هو راي صاحب اللب وختار المصنف في هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا اي صريحا ولو تقديرا بدون اداة الشرط او بها او معنى والمراد به ما يلزم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في قسمها او نحوه بقرينة الافعلية ومن فاعله نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط وان تكرمني اكرمك مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بدونها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد قسما آخر من الجملة والا لاستحق نحو قد زيد مثلا ان يكون العدد زوجيا او فرديا او الخبرية او الحالية او نحوها ولخروج عن الاسمية ما يعرض له نحو عامل واستحق ان يعد قسما آخر من الجملة فيلزم لا ف ... جدا وهيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق كاسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان في الاسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو راي الجمهور وهو المشهور وافي الدار زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجها في الفعلية لكون الظرف مستقلا بالفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده عليه هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه ملفوظا ولا مقدرا وانما اعتبارات بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسها فلا مخالفة بين كلاميه في كتابيه كما ظن واسمية وهي الجملة المركبة من المبتدا والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد له اي للفظ بها من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه مقولا به كما سيشير اليه بقوله اي هذا اللفظ حتى يجوز وقوعها اي الجملة التي اريد بها لفظها في كل ما موضع وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتداء وفاعلا ونائبه وغير ذلك المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ ونحو يعجبني زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل ومنه

اي مما

(ولو كانت ... فعلا او صفة مصدرة ... اسمية او النفي ... الفعلية بشرط الاعتماد ... بالنيابة عن الفعل وانتقال الضمير اليه ... حاشية)

(قيد العزيز المعروف ... منه)

اي مما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها مقول القول نحو قولهم واذا قيل لهم آمنوا الآية فهو ليس موقع المفرد يشترك الى كسراتها فيه كما سبق ولذا افصل عما قبل منه وكذا اي كما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها في انه لا بد له من اعراب الجملة ان اريد بها معنى مصدري لما بعدها اي بالفتح والتشديد او ان بالفتح والسكون او ما المصدرية من صيغة الافعال نحو علمت انك قائم اي قيامك ولقوله تعالى وان تصوموا اي صيامكم خير لكم ونحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة دوام جلوسه او بغيرها اي بلا واسطة هذه الثلثة نحو الجملة التي اضيف اليها من الجمل التي اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفاصيل الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة والاراد بها تقتضي امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما يقتضيه ارادتها مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل لان المقتضي للامتناع التامة لا المطلقة لقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم نفع صدق الصادقين قال الفاضل العصام اختلفوا في ان المضاف اليه في مثله الفعل والجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية ... اذا وقعت مضافا اليها والاكثر صحح الثاني في الامتحان والظاهر انه الجملة بلا تأويل كما اشار اليه في تعريف المضاف اليه وجه فيما علق عليه فخالف في كلامه في موضع آخر اشار اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت في المصادر مبالغة كما في قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم متعلق به اي عندهم وهو مرفوع على انه خبران وقوله انذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعله او انه مبتداء وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبران اي ان الذين كفروا استوى او سيان عندهم في عدم الجدوى الانذار وعدم الانذار وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة ههنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة ولم تجردتا عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهي عن معنييهما في قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيهما من الابهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها

عليها لا لافادة تقرير معنى المسند او تاكيده كما سبق اليه الاشارة ونحو قول المفضل الضبي اذ راى
المعيدي تحقيرا واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه ما يعجبه تسمع بالرفع مجردا بان المحذوفة على النسبة
الشائعة والرغبة فاريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الى وجه
العدول مثل ماتر واما على ما هو المشهور من رواية بحذف ان ورفع الفعل لفقد ما سلبوا تعين
مما نحن فيه بالمعيدي منسوب الى معد مصغر مخفف على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا
لياء التصغير خير من ان تراه خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته اي سماعك وهذا
الاطراد مثل تسمع مقصور على السماع من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق
والواقع في غير هذين الموضعين اللذين اريد بالجملة في احدهما لفظها وفي الآخر معنى مصدري
وذلك الغير هو الموضع الذي اريد بها فيه معناها المطابقي لا يكون لها اي للواقع في ذلك الغير اعراب
الا ان تقع اي الجملة خبر المبتدا نحو زيد ابوه قائم مثال الجملة الاسمية او خبر الباب ان نحو ان زيدا
قام ابوه مثال الجملة الفعلية فتكون الجملة الواقعة خبرا لهما مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان
نحو كان زيد ابوه عالم او خبر الباب كاد نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم
زيد عمرا وابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة
معلقا عنها نائب الفاعل نحو علمت اقائم زيد فان اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم
رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع حالا نحو جاء زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة
في هذه المواضع من خبر كان الى الحال منصوبة المحل او تقع الجملة جوابا لشرط جازم مقترن
بالفاء والذي يجي للربط فيما لا تاثير لاداة الشرط فيه وتكون من وجه وسيجي التفصيل فيما يؤثر
فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او تجب او يجوز فيه الوجهان او بعد اذا التي
للمفاجاة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء في الربط لان معناها يقتضي عدم ترتب ما بعدها
فيهما معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون ونحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا لشرط
جازم مجزومة المحل لكونها جوابا للشرط الجازم ولامتناع الجزم في لفظها ولو تقديرا لكونها
محلا وسيجي الفرق بين المحلي والتقديري او تقع صفة للنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة

لكونها

واصل ان المفضل قد سمع بالمعيدي واعجبه ما بلغه عنه فلما رآه احتقره وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان الرجال ليسوا بجزر وانما المرء باصغريه قلبه ولسانه ان قال قال ببيان وان قاتل قاتل بجنان فاعجب المفضل كلامه كذا قيل عليه رحمة الله

لكونها في حكم النكرة لصحة تأويلها بها نحو جاءني رجل ابوه قائم فيصح التأويل بقائم ابوه او معطوفة
على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم
وابنه قاعد او تقع بدلا من احدهما اي المفرد والجملة التي لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه
في تأدية المراد مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى في قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا كما في قيل وقيل تفسيره وقوله تعالى لا يؤمنون فانه بدل
على وجه من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى في تادية المراد الذي
هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه
التزاما وبيانا له على وجه كما صرح به الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل لكونه
اوضح منه واما الامثلة التي اوردها المعانيون في باب ما ليس له محل من الاعراب فهي
اوردها في هذا المحل فانما قصد تصويره في نوع الجملة بدلا او بيانا او تاكيدا لا تمثيلا
لما هو تابع لما له محل من الاعراب او تاكيدا لفظيا اي للجملة التي لها محل من الاعراب نحو زيد
ضرب ضرب وزيد ابوه قائم ابوه قائم او بيانا لها اي للثانية لخفائها على رأي
اي رأي اهل المعاني وقال ابن هشام في مغني اللبيب في باب الفرق بينه وبين البدل
انه لا يكون جملة ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال في موضع آخر ولم يثبت
الجمهور وقوع البيان والبدل جملة فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع ان كان
اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين
احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع من وجه وخفاء اراد ان يبين ضوابطه على وجه
الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا ملال فقال فظهر من هذه الجملة اي من قوله فان اريد
بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان قسم في تأويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع كالمفرد
اذ الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك القسم ايضا اي كالجملة مطلقة
قسمان الاول ما اريد به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدري وقسم من الجملة صرح
بهما مع ظهور تقسيمها بعدها ولئلا يتوهم من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول
منها لا يكون في تأويل المفرد بالتأويل المذكور وان صح كونها في تاويله بغيره فلا تكون

معمولة في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة الا في تسعة مواضع خبر اتى خبر كان ومفعول
ثان او ثالث او جواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع المفرد او كلمة لها
محل من الاعراب **ثم** اي ما بعد ما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا **اعلم** ان المعمول
على نوعين معمول بالاضافة ومعمول بالتبعية اي بكونه تبعا وهو بمعنى التابع وهو مشترك
بين الواحد والجماعة **النوع الاول** من النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم **اما المرفوع** فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة اصول
واربعة ملحقة بها وواحدة منها الفعل المضارع الاول الفاعل قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه في الا فيه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لانها اشد امتزاجا
لا لانه اول جزئيها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي الارتباط
به من اول الامر بخلاف المبتدا فانه اسم مستقل لا يقتضي لذاته ارتباطا بشيء ولان عامله
اقوى لكونه لفظيا فعلا ومشابهة للعامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى
في المرفوعية من المبتدا وفي اعارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدا الذي لا نزاع
في اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب ثبت اصالته بالنسبة اليها بالشبهة
واما اصالته بالنسبة الى النائب فغني عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه
باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد
ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وقيل ان افادة هذين
الوجهين اصالة المبتدا في المرفوعية التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول
افادة الاصالة في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه محكوما عليه
وهما غير مطلوبتين ههنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل ما مرفوع ولو حكما بقرينة المقسم
اسند اي نسب بقرينة قوله او ما بمعناه اذ هي ما ليس لنسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحي
فخرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدا لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه بل جامد
او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب التام
فخرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسما له كما مر المعلوم فخرج به النائب

قبل

مطلب في تقسيم المعمول

قدمه على المجرور لكونه ذا وجهين بخلاف المجرور فانه يجر بالعامل ووجه تقديمه على المجزوم مخصوصيته بالاسم والاصل في المعمولية

مبحث المعمول المرفوع

قيد به لئلا يشكل بمثل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل مع انه ليس بخبر

والفعلية ... الجملة ... اي لقوة ... على عامل المبتدا ... منه

يشير الى ان ليس المراد بالاسناد الاصطلاحي الذي هو النسبة التامة التي يصح السكوت عليها منه

قبل ذكر المعلوم يغني عن التام لاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات
مع ان اغنى التام عن المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى او ما بمعناه من الصفات
والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر ومما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده
في الامتحان ان الحد منتقض بمثل دخول المفعول فيه لوجود النسبة الوقوعية التي هي
نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه
فالحد الصحيح ما اسند اليه الموصوف او شبهه نسبة وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا
ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدي في المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود
لاجل الاصحاب مخصوص وهو الرفع ههنا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت ثم الكلام قد بين
في هذا الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا حاملا ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها
وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيلها وتمييز
بعضها عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد ههنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن
عرف المرفوع او المنصوب بعلامته او غيرها واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف
مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه هذا البيان فاورد عليها او رده نحو ضرب زيد
مثال لما اسند اليه الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان مثال لما نسب اليه ما بمعناه نسبة
تامة لما عرفت انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو زيد قائم
ونحو قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيد اي بعد مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل
اسنادا تاما لما عرفت انه جملة فعلية **والثاني** من التسعة **نائب الفاعل** عدل عن قولهم
مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه لا يتناول نحو درهم في اعطي
زيد درهم اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله ويجب المعنى الاضافي اللغوي
مع انه ليس منه قدمه لئلا يقع الفصل بين النائب والمنصوب وهو ما مرفوع ولو حكما
اسند اي نسب اليه الفعل فخرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدا التام فخرج به ما اسند
اليه الناقص المجهول فخرج به الفاعل او ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد واضروب
الزيدان ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي ابوه ولا يكون نائب

اى الفاعل والنايب الا اسمين او ما فى تاويل اى الاسم المدلول عليه بالمعنى لكونهما
مسند اليهما غير ان النايب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند
اليها فيكون المجرور مرفوع المحل علامة نايب الفاعل نحو مر بزيد فيجب افراد عامله
اى النايب الذى هو جار ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا
فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتانيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل
ونايبه الذى ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا
كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل فى الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدا
وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله ولا يجوز فى النايب لانه اخذ حكم المنوب وفيه بحث لا يليق
بيانه فى هذا الكتاب ولا حذفهما معا لكون النسبة مأخوذة فى مفهوم عاملهما وضعا سوى
المصدر فلا يفيد بدونه الا انه المصدر وقد صرح بان حذفهما معا جائز وكل منهما من الفاعل والنايب
قسمان مظهر وهو ما وضع لمتكلم او لمخاطب او غائب تقدم ذكره ولو معنى ومظهر وهو ما ليس
كذلك فالمظهر الذى هو قسم منهما ايضا اى لكل منهما على قسمين مستتر اى منوى غير ملفوظ حقيقة
لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه من كونه فاعلا ومؤكدا
ومعطوفا عليه ونحو ذلك وبارز متصل بجزئية ما يأتى من التفصيل وهو لفظا حقيقة ولو
غير مستقل فالمستتر ايضا اى كالمظهر قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند
عامله الا اليه لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة
اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول اى واجب الاستتار يكون فى المتكلمين اى المتكلم وحده
مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة
فان الياء فيها ضمير بارز فا [illegible] كما يجى غير الماضى فان كلا منهما يبرز فى المتكلمين
والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضى الذى هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع
عنه فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر لكون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم
مبدا الكلام والمخاطب منتهاه فلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لانحطاط درجته عنها
فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية وفضيلة فيما احتاج بخلاف

اى المضارع الذى
يجى فى الماضى منه

المستتر

ومن اراد الاطلاع عليه فليرجع الى الامتحان

المستتر فانه ليس كذلك كانه فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة فى التعبير
فيه بل الخفا وتعمية ولذا لم يبالوا المساواة بين الاصل والفرع فى الاستتار
فى الغايب المفرد مذكرا او مؤنثا الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله
فى تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغايب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة
التكلم والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب
للمتكلم مع غيره وتضرب للمخاطب المفرد المذكر وفى اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل
وصه ومه بمعنى اسكت واكفف وفيه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار فى اسم فعل
الماضى بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفى افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل اذ
فيه لا يرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفى اسم الفاعل واسم
المفعول وما كان بمعناهما من الاسم المستعار والمنسوب وفى الصفة المشبهة والظرف
المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن فى الفاعل ونحوهما كما فى اسم المفعول وما بمعناه الظاهر
وثانيا اذا وجد فلا يجب استنادها تارة اليه واخرى الى المستتر المرفوع المتصل مختص
بالفعل لا يوجد فيما يشبهه لانحطاط درجة الفرع عن درجة الاصل يمتنع هذا الضمير نحو
جاءنى ضارب او مضروب او اسد اى جرئ ناطق او هاشمى منسوب الى هاشم
او حسن ونحو فى الدار زيد فان زيد مبتدا مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما هو
نحو هذا ولم يقل وفى الدار زيد عطفا على جاءنى لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا على
ضارب والظرف لغو متعلقا بجاء ان ثم ان فى كون هذا المثال من واجب الاستتار
بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله فى زيد عدم جواز عمله فى ظاهر آخر حتى جعل زيد مبتدا
مؤخرا لجواز فى الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة وقد
جعل بعض [illegible] مثل زيد فى الدار منه جائز الاستتار لجواز زيد فى الدار غلامه والحق
ما فهم ويكون فى تثنيتى اسم الفاعل والمفعول مذكرين او مؤنثين وجمعهما الا لم
مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه
ويجئ لكله ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع

ولا يجوز استنادها
الى البارز لانه
البارز صح
وانما خص هذا بالمنع والانفصال

حق المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام • واما وجب الاستتار فيهما لان تثنيتهما
وجمعهما ان لم تتثنية الفعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر
لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التاء وبل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعها
اليه وان لم يلزم ما لزم في تثنيته وجمعه لمكان بهته المذكورة نحو جاءني رجلان ضاربان
او ضربا او رجال ضاربون او ضربوا ولم يتعرض لمثالهما لم يوجد فيه شرط الحمل
لظهوره مما سبق من مثال المفرد وفي عدا او خلا فعليين وهو الاكثر احترز به عن كونهما حرفي
جر اذ لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفي ما عدا او ما خلا لانهما فيهما مصدرية
مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفي جر وفي ليس ولا يكون في باب الاستثناء
اي حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون فيه واما وجب لان كونها كالآلة لعدم الفصل
بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصور نصب تصرف الافعال نحو جاءني القوم عدا اخي
جاوز الجائي منهم زيدا او ليس الجائي منهم زيدا او لا يكون الجائي منهم زيدا وتفصيل
سيأتي في بحث الاستثناء والثاني جائز الاستتار يكون في الغائب المفرد والغائبة
المفردة نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب مثال الغائب المفرد وهند
ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد
وكذا البواقي فانه يقال ايضا يضرب وليضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب
او لتضرب او لا تضرب هند فلا يستتر فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر
لزم تعدد الفاعل وفي شبه الفعل عطف على قوله في الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول
وما بمعناهما والصفة المشبهة والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله في الفاعل الظاهر
غير التثنية والجمع المذكرين من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار
فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب او مضروب
او اسد ناطق او حاتمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي
فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق او حاتمي غلامه او حسن غلامه
او في الدار غلامه فلا يستتر الضمير لما مر آنفا واما البارز المتصل فهو مثنى الافعال

وهو اي البارز المتصل الذي في مثناها الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما والميم مزيدة فارقة
لالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انه انت وحده كما في المفرد والالف
علامة التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة التثاني
لكون الفاعل في كلها منها الف ويضربان وتضربان وليضربا ولتضربا واضربا ولا يضربا
ولا تضربا وفي جمعها اي الافعال المذكر وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المذكر
الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتمو بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه
زيدت الميم لئلا يلتبس بالتثنية ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف في المتكلم وحده وحذف
الواو لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل البعض مجموعهما
اسما حقيقة ولا يوجد في آخر الاسم ولو تقديرا غير جمع واو ما قبلها مضموم مستقلا
ولو لم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم
الاحتياج اليها واسكن الميم لان ضمتها لاجل الواو ولما حذفت بقي الميم على اصلها
الذي هو السكون ويضربون وتضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا
وفي جمعها اي الافعال المؤنث وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث النون
نحو ضربن وضربتن انما شدد النون فيه لان اصل ضربتن ضربتمن حملا على التثنية وقلب
الميم نونا لقربه منه في المخرج فادغم ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن
ولا تضربن وانما ابرز فيما ذكر من التثاني والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل
لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما في الغائب المفرد والغائبة المفردة
او ليس فيه صيغة علامة التثنية والجمع كما في الصفة وفي المخاطب المفرد مذكرا كان
او مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيها التاء نحو
ضربت ملتبسا بحركات التاء الثلث والمتكلم مع غيره في الماضي ايضا وهو اي
البارز المتصل الذي فيه نا نحو ضربنا وجه الابراز فيه مر وفي المخاطبة المفردة في
غير الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيها الياء عند الجمهور انما ابرز فيها لئلا
تلتبس بالمخاطب المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوي مناسب للمذكر الاصل



القوي لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث
مجيئه للتأنيث فيناسب المؤنث الذي هو النوع الضعيف وليكون الاعراب الاصل
اصلا وهو الحركة والاعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذي هو النون عند ولو لم يتميز
لم يكن الاعراب بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذي هو ضمير المثنى
مخالف للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثاني فلا يليق بالاصل الذي هو
المخاطب المفرد ولهذا ذهب الاخفش الى ان الياء للخطاب وفاعلها مستتر فيها نحو
تضربين واضربي ولا تضربي واما المظهر الذي هو الفاعل او نائبه فظاهر غني عن
البيان والتوضيح بالمثال واذا اسند الماضي الى المظهر الفاعل يجب افراده اي الماضي
والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه
اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم
الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها فلو قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا
له والا فالوجهان لان كان المظهر جمعا لكان اظهر واسلم عما استفيد من كلامه
في الامتحان في بحث النعت وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر
لو مثنى او جمعا او التأويل البعيد كما مر في الموازن للمشاربة وغيبته اذ المتكلم
والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر كما سبق ولو كان المظهر مثنى او جمعا فوجوب الافراد
لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره ح لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى
يثنى الفعل او يجمع نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا
لا لفظيا وسيجيء بيانه من الآدميين لا من غيرهم كناقة مفردا او مثنى لا جمعا متصلا
بعامله فعلا او موازنا له لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المنفصل لا يجب تأنيث
عامله بل يجوز الوجهان كما سيجيء يجب تأنيثه اي عامله ايذانا بتأنيث الفاعل
من اول الامر لان الفاعل متعرفا والا الفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تأنيثه
لانه يشبه الحرف في عدم التصرف فينبغي ان لا يلحق به ما هو علامة لغيره نحو نعم
المرأة هند واكرم بهند ويجوز نعمت المرأة هند واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا

لكونه

لكونه كالمثل نحو ضربت هند او الزيدان مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من
الآدميين مفردا او مثنى متصلا بعامله الذي هو الفعل وزيد ضاربة جاريته
بالرفع مثال لما كان عامله موازنه وكذا اي كما يجب تأنيث الفعل اذا كان المظهر
ما ذكر يجب تأنيثه ايضا اذا اسند الفعل الى ضمير المؤنث حقيقيا من الآدميين او لا
او غير حقيقي لما مر من ايذان تأنيث الفاعل من اول الوهلة حال كون ذلك المؤنث غير جمع
المذكر المكسر العاقل فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب التأنيث كما سيجيء نحو هند ضربت او ضاربة
مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي من الآدميين ونحو الناقة سارت او سائرة في غيرهم
والشمس طلعت او طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي وفي الاسناد الى غيره ولو قال
واذا اسند الى غيره لكان اظهر وانسب اي غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكور بأن
يكون ذلك الغير مما كان مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان منهم
ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما كان ضمير
ذلك الجمع يجوز تأنيث عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو
ليس مما يجوز تأنيث عامله وتذكيره اوجبه بقوله انه كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير
الى المظهر دون المضمر كما لا يخفى مع ما يستفاد من الاظهار نحو طلعت او طلع الشمس مثال
الغير الحقيقي ونحو سارت او سار الناقة مثال الحقيقي من غير الآدميين انما جاز التذكير
فيهما لقلة الاعتداد بتأنيثهما مع ان في لفظهما ما يشعر به بخلاف المضمر لعدم ما يشعر
به فيه ولذا وجب تأنيث عامله وجاز التأنيث نظرا الى وجود مجرد تأنيثهما ونحو جاءت
او جاء المؤمنات مثال الجمع المؤنث الحقيقي من الآدميين انما جاز فيه الوجهان
لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تأنيثه بتأويل الجماعة التي هي من المؤنث الغير الحقيقي
وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث في مثل المؤمنات لان التأنيث الطاري بالتأويل
اقتضى اعتبارها كالمستقل اعتبار التذكير الحقيقي في نحو رجال ونحو جاءت او جاء القاضي

اليوم المراة مثال المؤنث الحقيقي من الادميين المنفصل عن عامله واما جواز التذكير
فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الادميين فلضعف المسند عاليه تأنيث الحق الاعتقاد به
عنه هذا اذا لم يكن منقولا من المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المراة
يجب تأنيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يسم من ليب
لمذوره والرجال جاءت او جاء وامثال الغير في المذكر المكسر الذي قل وجه تأنيثه
كونه بتاويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي كرجح ووجه تأنيث ما اسند الى
ضميره وجوبه ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل
بالنسبة الى عامله على معرفتهما وتوقف الاول على الثاني لان الاعدام تعرف بملكاتها
قال والمؤنث في عرف النحاة ما فيه اي في آخره علامة التانيث يعني
تغيير حاء ذا المفسرة به لا يكون الا في الاخر والمراد به ما يعد الاصوات فيهم نحو
ضاربة وضاربتين فتاء اخت ليس بعلامة التانيث بل هي مقدرة فيها لفظا
او تقديرا اي ملفوظة او مقدرة في الجميع كنار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح
حكم بان التاء مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد بين جمع التاء
فيه ايضا شاذا نحو قديمة ووراءة فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف
للعقل والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها علامة المذكورة
بل صيغها موضوعة لها كانا وانت بالكسر وباء مثل تضربين ونون مثل ضربن وتا وته
وهذه وهذي وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات مع ان التانيث فيها
بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط
ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها
لا اسمي يقصد به تحصيل صورة فلا يرد ان في هذا التعريف دور لتوقف معرفته على

معرفة

معرفة التانيث وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء
لفظا او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة لكان اسلم وحقي اي علامة التانيث
التي الموقوف عليها حال كونها هاء وقوف الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانه يوقف
عليها هاء في الاصل اي في حال الافراد ويخرج به تاء مثل اخت وبنت فانها لا يوقف
عليها هاء اصلا وعلامة التانيث مقدرة فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة وشمس
مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها في التصغير نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف
مع الصفة فتصغيرها بتقدير شمس صغيرة مثلا فلما يجب الحاق التاء بصفة المؤنث التي
قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى الاول
للحقيقي والثاني لغيره والالف الممدودة نحو حمراء وصحراء مثل بهما وهذا اي كون المؤنث علامة
التانيث لفظا او تقديرا جار في غير ثلاثة بالفتح والزائد عليها منتهيا الى عشرة فان
مذكرها بالتاء اعتبارا بتانيث الجماعة ومؤنثها بحذفها اي التاء لوجود تانيث
الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطي التاء له
اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والثلاثة
بفتحه والزائد منتهيا الى التسعة مع عشرة اثبت التاء في الجزء الاول فقط في المذكر
ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب وحذفت من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونها من جنسين وانما جاز
ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من [illegible] جنس واحد لان التاء في الجزئين الاولين
منهما [illegible] الوسط لعدم [illegible] وكانت بدل لام الكلمة بخلاف الاخرين [illegible]
كانت [illegible] وهمزة الوصل في اثنتا للابتداء لا للتانيث وانما العوض التاء [illegible] وانما
حذفت التاء من المذكر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيد [illegible]
نحو ثلاثة عشر رجلا وفي الثاني اي اثبت التاء في الجزء الثاني فقط في المؤنث نحو ثلاث عشرة

اراد به تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول ابتداء له بحاله الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس والتانيث اي المؤنث الحقيقي او تانيث ما بازائه اي بازاء مسماه ذكر من الحيوان بخلاف نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكر اعني المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقي نحو امراة فان بازائها رجل وناقة بازائها جمل والتانيث اللفظي ملتبس بخلافه اي الحقيقي يعني ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا يسمى لفظيا نحو غرفة مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا وشمس مثال لما كانت في لفظه تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى الفعل على معرفتها ومعرفتها بعرف المفرد اجمالا وبالفعل تفصيلا اراد بيانهما ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث الا ترى وما يجاب به على التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا ما اي جمع تغير الجمعية فيخرج نحو فلك من مصطفون لان تغيره بالجمعية للثقل صيغة مفرده ولو كان ذلك التغير تقديرا كالفلك فان ضمته من دا كضمة قفل ووجها كضمة اسد والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيد ايضا في اللب اكتفاء في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المص في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريف حتى يكتفي به فينبغي ان لا يهمل هذا القيد في لكن به هذا والمراد بالتغير هو المتغاير فخذ ثم فتخرج به جمع السلامة بخلاف قسميه فان تغير الاخر لا يعد فيه ثم من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد وما هو اعم من الحقيقي نحو رجال او الاعتباري كاساور وانابيع كعباديد يقدر له مفرد ولما ظهر من تعريف المكسر ان السالم ما لم يتغير صيغة مفرده الجمعية ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر السالم قدمه لما تقرر ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا ما اي جمع لحق في اصل الوضع آخر مفرده القائم بقول آخره كما في الكافية لانه يلزم ح ان لا يصدق الحد على جمع يكون مفرده اذا الواو والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشارح الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به

قوله والجمع فعل التعريف ... المؤنث في الموقف ... ذكر ... تعريف قسميه ... السالم الاول ... السالم ... اللفظي الاسمي تم

وتعريف البيضاوي للمطلق الجمع ... ما دل على الافراد ... مفرده ولو اعتبارا ... تغيير ... تقديرا تم

ليس

ليس ما يتناول المثنى والمجموع والا لزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس ويخرج ايضا جمع الجمع بل ان الاصل وانما الدال على المفرد حقيقيا كمسلمين او اعتباريا كايامن فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث دلالته على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالته على ثلثة منه مثلا مفرد نحو ذوة بقلة ... ووده واحدة مفرد لا يامن فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق في جمع جمع كايامن مثلا على اقل من سبعة وعشرين واو مضموم ما قبلها الحالية لفظا نحو مسلمون او تقديرا كالمصطفون او ياء مكسور ما قبلها الحالية لفظا كمسلمين او تقديرا كالمصطفين ونون مفتوحة للتفاوت وانما لحق عنده الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان جمع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه ثابتة في غير الاضافة فان النون تحذف عند لشبهها بالتنوين لا لقيامه مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم والتعجب من الشارح الاول حيث تبع المحشي الفاضل الجامي وشرح كلام المص على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما جمع لحق آخر مفرده حقيقيا كمسلمات او اعتباريا كالعوامات مؤنثا او مذكرا نحو قوله تعالى معلومات والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة الف وتاء للافادة المذكورة في السالم قيل لا بد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة عن الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى اللحوق وهو الطريان على الشيء ككما صوات يع في السته علي ما ذكره الفاضل العصام نحو مسلمات والتثنية اي المثنى ما اسم لحق في اصل الوضع آخر مفرده ولو اعتباريا كرجالان وانما لم يقل آخره لمثل ما مر لانه ينتقض الحد بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الف او ياء الخ لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان يقول آخر مفرده الذي كان به كذا ذكر الفاضل العصام ولو لم يحمل ما عبارة

عن الجمع في تعريف جمع السالم لا ينتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافته
المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة فيؤول الى ما ذكره الفا او ياء
مفتوح ما قبلها اي الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف لظهور لزومه كذا في الامتحان
وانما فتح مع ان المجانسة تقتضي الكسرة لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم
يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف ونونه مكسورة للتعادل وانما لحق
هذه الحروف ليفيد الجمع او اللواحق وهي دالة ان مع مدلول مفرده مثله في الوحدة والجنس
فقط ثابتة في غير الاضافة وفيها تحذف لما مر نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع سواء كان
واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة
واما جمع المذكر السالم فيجب تذكيره عامله ولا يجوز تانيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب
التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء ولشمولها صيغة واحدة والمراد به ما لا يكون مشابها
بالمكسر ولا على خلاف القياس والا يجوز التانيث في مثل سنين وارضين ومسلمين
قال الله تعالى امنت به بنوا اسرائيل فالاول في حكم الابناء والاخيران في حكم
الجمع بالالف والتاء فتقول جاء المسلمون او رجل قاعد ناصروه الاول مثال لما
عامله الفعل والثاني لما عامله موازنه واذا اسند اي العامل الى ضميره اي جمع المذكر
السالم يجب كونه اي العامل وارجاع الضمير الى الضمير باعتبار السابق واللاحق جمعا
مذكرا بان يتصل به الواو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذ
باتصاله به يعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع في الحقيقة
هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند
اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤوا او جائيون
او جاؤون واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون

بعد نحو

عامله

فيصير نوع الشرف والتانيث نوع تحقير

عامله مفردا مؤنثا ايذانا بتانيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتاويل
الجماعة فيه او جمعا مذكرا سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان
فعلا فباتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا الواجب المخير وهو الواحد المبهم
من الامرين ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باو هنا وقال
فيما سبق يجوز و عطف بالواو نحو الرجال جاءت او جاؤوا او جائية او جاؤون
ولو مثل بالمكسر ايضا لجائزة لكان اولى وغير هما اي غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر
المكسر العاقل من الجموع وهي جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان
او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا اذا اسند الى ضميرها
نائب الفاعل المسند والضمير فيها او ضميره الى العامل يجب وجوبا مخيرا كون عاملها اي
ضمائر الجموع المذكورة مفردا مؤنثا لما سبق من الايذان بتانيث الضمير او جمعا مؤنثا
سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع
المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير واما
اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع
المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذا الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة
هو هذا الضمير لا الفعل كالواو ولكن وجوب كونها كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير
جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالافراس ذهاب
ولو قال او جمعا غير واوي اذا كان صفة كما في لب الالباب لكان اسلم واشمل
نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او جائيات او جواء مثال لما اسند الى ضمير
جمع المؤنث السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل مثل
الجواري جاءت او جئن ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل
من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او ذهبن ومن غيره الثمرات جنت والاشجار

مطلب
في بيان المبتدا

قوله ما يطلق عليها اي لفظ المبتدأ بجامع ... عموم المجاز اذ لا يجوز الجمع بين المشترك عند المحققين واما من جوّزه منهم القاضي البيضاوي فلا حاجة الى التجوز كذا ذكره المحشي

اذ لا صفة الا وهي جارية على موصوف محقق

او مقدر

قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر
الغير العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير العاقل من الحيوان الاول ليس جاءت
والمرفوع الثالث من السبعة ما يطلق عليه لفظ المبتدا ولما كان عند المحققين
بان حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى اراد ان يقسم
اولا الى نوعين ويعرف كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص
كما كان في المستثنى قال النوع الاول الاسم لا الصفة بقرينة المقابلة اولا
واما ضارب زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب زيد ثم يراد به ما يقابل الفعل
عند من قال ان المبتدا اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
المردود بان كون مسندا اليه وكونه صفة واقعة المسند اليه خرج به الخبر الذي ليس
بصفة او المطلق والنوع الثاني من المبتدا واما الصفة المعدودة غلبت بدخلة
في المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا ولو قال عن
العوامل اللفظية كالبيضاوي لكان اظهر واخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد
وخرج بهذا القيد اسما ان وخبر كان نحو زيد قائم وخرج انما قائم الاول للاول والثاني
للثاني ولا بد له اي الاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة له بدونه والنوع
الثاني الصفة اي اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخواك والمستعار
نحو اسد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او اسما
نحو ما نع الزيدان ومن ضارب البشران وكذا متى واين وكيف وايان او كلمة
النفي حرفا وهي ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم
الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف
النفي والف الاستفهام والبيضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام وقال المحشي

نحو متى ذاهب ... وايان قادم زيد

في شرحه اللفظ الموضوع ... وبين عموم المجاز بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة حسا لكان ذا
ايضا مما فهم ... ظاهر المراد به ما لا يكون متمكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل ارا انت
عن الهتي ثم انه ينتقض التعريف منعا نحو اقائم ابوه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة
الواقعة بعد الاستفهام الخ مع انه ليس مبتدا بل هو مع فاعله خبر فان الخبر ليس بمفرد قائم بل هو مع
فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل المثال المذكور
وان وجد الاتصال لفظا لكنه لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل في المعنى على المبتدا الذي
هو زيد كذا في الامتحان فيكون التقدير از يد قائم ابوه واما كونه زيد اقائم
ابوه فلا يجوز لكونه في صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ
في كلامهم زيد اقائم ابوه كما جاء ازيد اقام ابوه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم
فلا ضير لانه دافع الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اما اولا فلانه
جملة مبتدا الا يغني عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاول الذي
استحقه الجميع في لفظها في غير هذه الصورة واما ثانيا فلو جعلت مبتدا يكون اعرابها في هذه
الحيثية في لفظها ومن حيث كونها خبرا في محله ولا خفاء في كون هذا تكلفا واما ثالثا فلانه
تجعل مبتدا بان تحمل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغنى عنه واما رابعا فلانه
اذا جعلت مبتدا يكون المجموع بلا معنى واما اذا لم تجعل بان تحمل عليه ايضا يكون مفردا
صورة ومعنى والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما خامسا فلان
كون المسند مبتدا خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدا اضطراري لوجد كونه وجه سوى
الابتداء الحكم عليه بانه مبتدا ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به تكلف وليس
هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر متقدما والمبتدا مؤخرا خلاف الاصل
كما ان كون المسند مبتدا كذلك فبالنظر الى الاول جعلت مبتدا لوجود الاضطرار في محله
وبالنظر الى الثاني جعلت خبرا واما ما نحن فيه فبخلاف ما نحن فيه كما عرفت في اقائم

الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيهما الخبر متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية
ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدا اذ المطابقة لازمة بينهما وليست معنا بخلاف مثل اقائم
زيد فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدا لكونه بمعنى الفعل لكون الاستفهام والنفي بالفعل اولى
بل هما عليه سواء وتسد مسد الخبر ولذا جعل الجملة فعلية كما سبق ولا يجوز تعدده المبتدا اي النوع
الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه يعني انه لا يجوز
تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا بعاطف فيجوز
ثم ان كان خبر كل مخالفا لخبر الآخر فيؤتى بالواو والا فيثنى او يجمع نحو الزيدون فقيه
وكاتب وشاعر والزيدان عالمان او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون
والاصل في المبتدا والاولى تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف
مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يتقدم ذكرا ليتوافقا وشرطه اي شرط صحة كونه مبتدا
ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان
في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث
كذا في شرح لب الالباب او نكرة مخصصة اي قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار
عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشيء للافادة
وهي قد توجد بدونه نحو كوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون
من النحاة افادتها دونه واختاره ابو حيان حيث قال ابو حيان فالموافق له ان يقول
او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام
غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور بيان المشترط لا الضبط فانهم لما رأوا ان المبتدي
لا يفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنه
الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا
اليه نحو صوت بليل شغلني او بغيرهما نحو افضل منك افضل مني فان تقييد الجنس يجعله مناط

الفائدة

الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به فيقبح حيوان ناطق
كذا الالف به كونه ... بل تركه كذا في ... كونه النكرة مفيدة ويجوز حذفه اي المبتدا
عند قيام القرينة نحو زيد في جواب من القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال والنوع الثاني

في بيان خبر المبتدا

في بيان خبر المبتدا وهو المجرد عن العوامل اللفظية كما مر في ذكر المبتدا والمسند به
اي الذي الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد
منه بالمبتدا ذكره الفاضل العصام في الشرح خرج به النوع الاول من المبتدا حال كونه كل المسند
به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل
زيد قائم ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الآخرين معناه ولكن النسبة في الاول تامة
وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل قولها
جامدا او مركبا كالمشتقات وما يجري مجراها فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعها
كما صرح في الامتحان وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل
لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام
او النفي والصفة الموصوفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به المص
ينتقض التعريف ح منعا بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به
غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بنحو قائم
في نحو اقائم او ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه
انه غير الفعل ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم في مثل
زيد قائم وان يدل على النسبة الناقصة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدا
كما صرح المص في الامتحان في تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان
لا يصدق التعريف على خبر اصلا فتخصيصها فاسد والحكم لا يخفى نحو قائم في زيد قائم ويجوز
تعدده اي الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتدا لجواز اجتماع الاوصاف الغير المتنافية

في محل واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفي الامتي زيد قائم
ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المتضادة مذكور في الرضي ويجوز فيه
العطف ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو المراد بها يعني ان الاصل
في الخبر كونه مفردا ليوافق الركنان وليكون اخصر وقد يقع جملة ولكنه قد يكون
جملة فلا بد في الخبر الكائن جملة من عائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هي مستقلة
لا تقتضي التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين كذبوا
وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ نحو انه من يتق ويصبر
فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر
في موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي ان لم تكن خبرا عن ضمير شأن فانها اذا كانت
خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم
او قام ابوه الاول للاول والثاني للثاني ويجوز حذفه اي العائد لو علم
لفظا لا معنى يعني ان حذفه ليس منسيا لقرينة اذ لا يحذف بدونها الا نسيا فيما
اذا كان الخبر جملة اسمية وهي مبتدأ وصاحبها من الاول نحو البر الكر بستين اي الكر
منه بقرينة ان بايع البر لا يسعّر غيره وسماعا في غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واصله اي الاصل في الخبر والاولى ان يكون نكرة لكونه
عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بحاله دون ذاته فالمبتدأ عمدة للبيان واذا كان
اصل التعريف وقد يكون معرفة فان قلت الاتيان في الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند
المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولا يعرف
النسبة بينهما ونحو الله الهنا ومحمد نبينا تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما
لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة ويجوز
حذفه اي الخبر عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتدأ بعد لولا وجب

ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
حاجي رحمه الله الباري
خبرية لا انشائية عند البعض خلافا عند الاكثر فقد قال عبد الغفور فتأمل
[illegible]
قوله من حيث هي هي ... بالمشتقات فانها ... غير مستقلة
[illegible]
والمحقق
الحاقة اي الساعة [illegible]
[illegible]

دخول الفاء في خبره في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول
للثاني او للحكم به ولو بجعل المتكلم وقد فسره الرضي بلزوم الثاني للاول نحو اما زيد فمنطلق
الا الفقر ورد ان سواي في وقتها لقوله اي ان واما القتال لا قتال لديكم والعائد عنها
العموم المشتمل على المبتدأ فان لا لنفي الجنس فالمعنى القتال المذكور منفي عنكم لاستلزامه
نفي كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا في عراض المواكب او للضرورة اي حذف القول الذي يجوز حذفه
استغناء عنه بالمقول لقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال
لهم اكفرتم وان كان اي المبتدأ اسما موصولا بفعل او ظرف اي بجملة فعلية او ظرفية
وهي قسم منها فهما مجازان من تسمية الكل باسم الجزء او موصوفا به اي بالموصول المذكور
او نكرة موصوفة بها اي بالفعل والظرف او مضافا اليها اي الى الموصول بأحدهما
والموصوف به والنكرة الموصوفة بأحدهما ومن قصد على التنازل فقد قصر او كان لفظ كل
مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد لا بجملة او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في
خبره لان كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية
هي قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء والوصف في كل المضاف
وان كان مفردا لكن المشابهة بها لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه نصا في الحقيقة فجاز
اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدأ وكذا اي كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ
المذكور اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ جاز دخولها في خبره اذا دخل عليه اي على المبتدأ المذكور
ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفا كان نحو ليت ولعل وكان وما ولا
او فعلا نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذي اعتبر فيه
فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما
جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تأثيرها في معنى الجملة فكان وجودها
كالعدم وان المفتوحة وان كان لها تأثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لانها اكثرها

في افادة التحقيق والحق بها ايضا لكن المشترك في جواز العطف على محل اسمها ويدل
على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان
لله خمسه وقوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون ومنه
ان يأتي في المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلثة
ومنع كان لدخول في ان ... وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب ومن كلامه
في الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح فيتبع كلاميه في كتابيه تدافع
ظاهر فافهم نحو الذي يأتيني او في الدار فله درهم قال ان خلا العموم الاولى والذي
في الدار لئلا يتوهم ان الترديد في الصلة دون التمثيل مثال المبتدا الموصول بفعل او ظرف
وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مثال الموصوف بالموصول
بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن سببا لملاقاة الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى
ما فسره الرضي لا حاجة الى هذا التأويل فافهم ورجل يأتيني او في الدار فله درهم
مثال للنكرة الموصوفة باحدهما وغلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال المضاف
اليها ونحو غلام الذي يأتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يأتيني او في
الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال الكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد وكل
رجل فله درهم مثال الكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي المواضع المذكورة
لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سببه موجبا ومجوزا والمرفوع الخامس من الستة
اسم باب كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه
لما بين في بحث الفاعل ان باب كان لا يدخل الا على المبتدا والخبر في الاصل ويسمى
مرفوعه اسما له وعلم من تعريف المبتدا كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل
عليه باب كان وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما او ما اوّل به وفي عدم جواز تقديمه
على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا ومظهرا وفي كون المضمر مستترا

في بيان اسم باب كان

وبارزا

وبارزا الى آخر ما ذكر في بحث الفاعل والمرفوع السادس خبر باب ان اي الحروف المشبهة
بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فنذكر واحده اي حكمه كامر خبر المبتدا اي كونه واحدا او متعددا
ومفردا او جملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا لوجود الشرائط وامتناع
الموانع فلا يرد ان ان ليس زيدا ممتنع مع جواز ليس زيد لكن لا يجوز تقديمه اي خبره على اسمه
لان باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه ثقل عمله الرفع وهو تقدم المنصوب على المرفوع
خلافا لترتيبه عن رتبة الاصل ولو قدم يلزم التوافق بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز تقديمه
عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا ووجب لو نكرة نحو ان في الدار رجلا
وقوله عليه السلام ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره والسابع
خبر لا لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه وهو ما اسند الى اسمها لم يتعرض لبيانه مما سبق كما سبق
وحكمه ايضا حكم خبر المبتدا كما ذكر في خبر باب ان لا انه لو كان معرفة لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا
لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر ويكثر حذفه لو عاما ووجب في بني تميم ان دل عليه قرينة
فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهمله فافهم نحو لا غلام رجل عندنا والثامن من الستة اسم ما
ولا المشبهتين بليس وهو ما اسند اليه بليهما لم يتعرض له لما مر ايضا وحكمه حكم المبتدا لما مر
والتاسع المضارع الخالي عن النواصب والجوازم واما الداخل عليه احدهما فمنصوب او مجزوم
كما مر نحو يضرب ويضربان الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني لما بالحرف واما المنصوب
فاثنا عشر احد عشر منها اسماء خمسة منها مفاعيل وستة ملحقة بها وواحد منها المضارع
المنصوب الاول منها المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه كل فرد منه بغير
تقييده بحرف جر بخلاف المفاعيل الباقية وقدمه لكونه عاملا بعضا بخلاف غيره فانه من متعلقات
الفاعل وهو اسم ما اي شيء بمعنى ذكر اسم فيه وفي امثاله لانه ما فعله الفاعل انما هو المعنى المفعول
من اقسام اللفظ ولو كان عبارة عن اللفظ لا يحتاج الى تكلف تقدير مضاف اي فعل مدلوله او ذكر
المختص فيه وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول

خبر باب ان

اسم ما ولا المشبهتين بليس

منصوب المفعول المطلق

قوله فاعلا فاعل اي قائم به بحيث يصح اسناده اليه موثرا فيه او لا فلا ينتقض بمثل
مات موتا اذ فيه القيام لا التأثير المتبادر من الفعل ولم يقل قائم مع انه اخصر لما في الامتحان
ان يراد به القيام بلا قرينة تعلقا بالملائم مما في الحد المحدود باعتبار معناه اللغوي ولم يذكر
كون الفاعل مذكورا كما في العامل لئلا ينتقض بما مع مصدر كمحذوف الفاعل او مبني للمفعول كعجبني
ضرب زيد ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع
الا لما هو صفة المصدر وهو لا داخل في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عامل مذكور
وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع
الى المفعول لا لنسبة القيام على ما حقق الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل موتا في المثال
المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوي
لا الاصطلاحي فلا حاجة الى الصرف عن الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر من ذكر الفاعل
مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد من الصرف عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج
الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد القاضي ليكون وجها له ولعل من قدح ابن الحاجب
لانه لا يحتمل توجيها او ... يرد عليه ما اورده عليها ولذا اختاره هنا فانه ما يحتمل
توجيها اذ واصلح ما لا يحتمل حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم
المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ
الظاهر ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض
لا يكون قرينة مذكور صفة لعامل لفظا كضربت ضربا او تقديرا كقوله فضرب الرقاب
اي فاضربوا خرج به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وضربا ذكره لانه قد ما اورده في
الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمي مع
عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لقصد العموم بمعناه صفة ثابتة له اي ملابس
بمعنى ذلك الفعل وضعا للملابسة المشتركة في معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربت

ضربا

او تضمنا كذا كضربت ضربة او قتلته كضربت ضربا او ضربتين ضربة ذكره في الامتحان
وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل الچلبي حيث قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو
مع كونه خلاف الظاهر غير متمش في النوع والعدد ومفعول المصدر والمضمن مراد القاضي
على هذا وجعله من الاسباب عدوله عن حد ابن الحاجب لا احتماله التوجيه حسن كما جعلناه
عمدا ابقى على حاله عفا ثم انه خرج به مثل تأديبا في مثل ضربته تأديبا لان التأديب
ما يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب وسيلة اليه كالشتم والنصيحة ونحو ذلك
وكذا كراهتي في مثل كرهت كراهتي اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالمشترك في المدلول
ان يقصد باخرهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه
به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه سوق لبيان
المنصوب ومفرداته وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا للعامل وخصوصا به بعد بيان
جميع انحاء العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه ينصب معمولات
كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب من عدم تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت
وضربي لشموله اذ لم يبق في كلامه هذا البيان فلا يرد فيه ما اريد كلام المصنف ولذا
عدل القاضي عنه في اللب هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام والعلم بالحقيقة
عند الملك العلام نحو ضربت ضربا مثال لما هو للتأكيد وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع
وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة لفظا فانه غير
بل اكثرية ولذا قال وقد يكون الفعل ملابسا بغير لفظه اي لفظ ما فعله او المفعول المطلق
هذا هو الملايم للحق ويجوز العكس اما بمادة نحو قعدت جلوسا او بابا نحو انبت
الله نباتا وقد يحذف الفعل الاصطلاحي والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه والدال
على الحذف قرينة ذكر الفاعل في التعريف والفعل بدله معنا وكونه تكلفا هذا غيرها والتشبيه
على هذا لم يقل عاملا مع كونه اظهر ولم يكتف بذكره الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحمل

مبحث المفعول به

ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ لا حذف بدونها الا ان يقال انما جواز نحو
خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اى آض
ايضا اى عاد ثم غلب في معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه اى المفعول المطلق اذا لم يكن فعله
على عامله لو للنوع او العدد واما لو للتاكيد فلا لان حق المؤكد التاخير كذا في الامتحان
ولا يلزم اى المفعول المطلق مثل ما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب في غير المصدر
مع انهما يستويان في كونهما مقتضى النسبة التي هي داخلة في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر
واتفقا عليه الفاعل بقيام مدلوله لان الفعل لم يوضع على ما يدل عليه بخلاف الفاعل
فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفي اللزوم جواز تركه
لا وجوب ذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى لبعض فائدة والا كان ذكره عبثا
والمنصوب الثاني المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه
ايضا بخلاف غيره وهو في اللغة الذي العمق به الفعل وبه نائب الفاعل ومجروره عائد الى اللام
ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه اى تعلق به حسا او عقلا وهو في
هذا المعنى وان كان مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح
الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها بقرينة التعميم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت
زيدا اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه والسقوط لشيء على زيد لوجود التعلق عقلا
فعل الفاعل اى حدث القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وباسم المنصوب وتوحلا
فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما في مثل اعطى زيد درهما اذ زيد لا بد فيه من الجنس
لا حتى يحتاج الى الجواب فيصدق على درهما انه منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف
الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرو مع كونه وما
ضرب زيد عمروا لوجود الدلالة عليه عبارة والا لم يفد النفي نفيه **وهو على قسمين** عام
للازم والمتعدي وهو المجرور بالحرف سوى في واللام وما بمعناها اذ مدخول الاول

مفعول فيه

مفعول فيه لا به والثاني مفعول له لا به كما في بحث حرف الجر وخاص بالمتعدي وقد مر
بحث المتعدي واللازم في بحث العامل القياسي ويجوز تقديمه على عامله لقوته في العمل
وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس اسم فعل ولا مصدرا لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما
الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا مضافا اليه الشيء اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم
عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب كما يقال زيدا ضربت وبه مررت ويحذف مطلقا
اى بقرينة نحو هذا الذي بعث الله رسولا اى بعثه او بدونها كما في قولهم فلان يعطي ويمنع
الاعطاء وهذا تكرار لما سبق في بحث العامل القياسي ويحذف فعله اى عامله نظيره لقيام قرينة
نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب **والمنصوب الثالث** من ثلثة عشر المفعول فيه
جعل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وعكس
في اللب لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه وهو اسم ما اى شيء فعل فيه
اى في ذلك الشيء مضمون عامله اى ذلك الشيء فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة
او محمول على التسامح او على حذف المضاف ولو قال ما فعل في مدلوله مضمون عامله وجعل
ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسلم ولولا
اسم لامكن التوجيه في فيه فافهم يعني وقع فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة
كما في المصدر او تضمنا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل الفعل او لا فخرج بان وقع فيه
ذكر الفاعل فدخل فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة
اليقين فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه
وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون
العامل من زمان او مكان بيان لما واشارة الى القسمين اللذين هو ما بيان قسم كل منهما
واشترط نصبه لشرط كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على
المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فمفعول اليه بغير صريح عندهم خلافا لابن الحاجب

مبحث المفعول فيه

حيث جعله مفعولا فيه وهو المعنى كما مر في بحث الحال لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط
تقدير في وقد مر شرط تقديره في بحث حرف الجر و يجوز تقديمه اي المفعول فيه على عامله
ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر و كذا ان كان العامل معنى فعل و اذا جاز التقديم
عليه مع كونه اضعف فلأن يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة او لا وقد يحذف عامله
بقرينة كيوم الجمعة لمن قال متى سرت او سرت و المنصوب الرابع من ثلثة عشر
المفعول له مثل ما مر في مرة قدمه لما قرر انه سبب الفعل ولانه بحذف اللام يشبه المفعول
المطلق حتى عده بعضهم منه وهو اسم ما اي شيء فعل لاجله اي قصد لاجل حصوله الفعل
عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تاديبا و خرج به سائر المفاعيل مضمون فاعله ارتداده
الذي هو الحدث فقد ذكر ما ذكرنا فلا يرد مثل وجرت التاديب الذي ضربت لاجله حتى
حتى يحتاج الى رفعه بقيد الحيثية كما في عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه مفعولا له
لفظا اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر شرط تقديره ايضا في بحث حرف
الجر و يجوز تقديمه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان
مجرورا و تركه مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق و يجوز
حذفه بالقرينة كقولك تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اي ضربته و المنصوب الخامس
المفعول معه قيل معه نائب الفاعل كما في له و فيه وانما عبر عن نصبه كما جوزه بعض
النحاة من اسناد الفعل الى الاسم النصب و تركه منصوبا كما هو عليه في الاكثر
واليه ذهب في قوله تع لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت
بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفي الآية الكريمة
اي الذي فعل الفعل معه ذكره في الامتحان و في هذا التفسير اشارة الى ان نائب
الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد
ملفوظا لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نودي ولم يلفظ والى الجواب

قال الفاضل الجامي رحمه الله حيث قال اي الذي فعل الفعل مصاحبة [illegible] الفاعل [illegible] المفعول في وقوع الفعل عليه تمام

عما ذكره

عما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب ح المفعول معه لان مسنده صفة جارية على
غير ما هي له و تقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستتر مقدما على مرجع البارز
حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيأتي به على خلاف الظاهر
للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر و هو الابعد و ههنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على
الفعل الذي هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور
و هو المذكور اي المنصوب الذي ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لا فائدة في تقييد
الفعل بكونه غير منصوب مع انه لا قرينة لهم المراد به ما يقال المقدر ليفيد عدم جواز حذف
المفعول معه لا كالمذكور المذكور بعد الواو و خرج به سائر المنصوبات كما سوى الحال
بالواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او شبهه او معناه و خرج به تلك الحال و المراد بالمعمول
اعم من الفاعل والمفعول الذي ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذي هو نص في المقصود
الذي هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذي هو الاصل فيه فلا
عدول اليه الى النصب فيكون نصا على المقصود نحو جيئتك و زيدا درهم بخلاف نحو
كفاك و زيدا فانه كضربت زيدا و عمروا و هو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق و تجويز
الفاضل الجامي كون الاول مفعولا معه دون الثاني تحكم صرح به الفاضل العصام
ثم ان معنى المصاحبة هو المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة فيه في زمان واحد على
ما ذهب اليه الا انه حينئذ لا مفعول معه لا يصح عطفه على معمول فعل واما على ما ذهب
غيره المقارنة مع جنس التلبس بالفعل و المشاركة فيه فيجب بشرط لقولهم استوى الماء
والخشبة اي ارتفع و سرت والنيل اذ لا ارتفاع في الخشبة ولا سير في النيل واجيب
بانه اريد بالاول معنى التساوي اي تساوى الماء والخشبة في العلو و بالثاني معنى
الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف نحو جئت و زيدا و مالك و عمرا و جئت انا و زيدا
او زيد ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على عامله فيه اشارة الى ان عامل المصاحب

في بيان الحال ..

لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الرادى الصحيح والمعنوي اذ
لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب منصوبه في كل رجل وضيعته ولا على المفعول معه المصاحب
لاقتضائه معنى الواو وسبق التقريب ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب
وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منهما لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز
تعدده مع ما تقرر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد ولما فرغ عن المفاعيل
الخمسة شرع في الملحقات بها فقال والمنصوب السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول
فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب
واقع بعد تمام العامل لان شبهها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها
مع كونها اكثر منه وهي في اللغة من حال يحول اي انقلب وتغير سمي بها الوقت لانقلاب
مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال بمعنى المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون
العامل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرفوعة تدل على زمان انت فيه وفي عرف
النحاة ما اي منصوب لفظا او محلا يبين هيئة الفاعل او المفعول به بمنع الخلو فلا يخرج
مثل ضرب زيد عمرا راكبين ويخرج بها التمييز لانه يبين الذات وباضافتها اليه المصدر
في مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت القهقرى فانه يبين هيئة الفعل وبما عرفت من
ان المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في الجنس
فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة وهي الحالة والكيفية
اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان تكون
محققة او مقدرة مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدري الخلود وتسمى الاولى
حالا محققة والثانية مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف بها غالبا
ولا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان تدل عليها
هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو جاء زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه

وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس كما ذكره الفاضل الرومي لفظا
او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا
بان يكون احدهما في المعنى وان كان في اللفظ خبرا او مبتدأ كما في مثال الماتن او مفعولا مطلقا
كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه فانه في المعنى اما فاعل او مفعول به
نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو بل نتبع ملة
ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ملة ابراهيم وان تاكل
اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية
مصبحين مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل او المفعول به اللفظي وهذا زيد قائما
حال من اسم الاشارة كما اراده الفاضل العصام او من زيد كما هو راي الفاضل الجامي والعامل
معنى التنبيه والاشارة المفهوم من هذا وعاملها اي الحال الفعل مطلقا او شبهه او معناه
وقد عرفت ما هو المراد منها وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوي وجوازه على غيره
لا لافادة حصرها فيه لتخصيص الامتناع به وشرطها ان تكون نكرة لان المقصود منها وهو تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فتعريفها حشو وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل
في الحال التنكير كما في خبر المبتدأ فاشتراطهم التنكير وتاويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة
بالتنكير يؤذن بوجوب التنكير انتهى ويؤيده قولهم في بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه
في المعنى والتعريف اصل فيه فان ظاهره يقتضي ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى والاصل
فيه التنكير ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي لضعفه مع كونها
في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه عليه كما عرفت ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب
والظرف فانه عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد في الدار
او قائما في الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما في الدار وجوز
ابن برهان تقديم الحال الظرف على العامل مطلقا ولا علاقة للحال وتقدم الحسن في حرزه

الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع في عبارة الكافية المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها تابع
وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض بجواز ضربت
راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا
المعنى يؤدي بالتقديم ايضا لكن لا يسمى فاعلا بل مبتدا لكن في المجرور فلا يتحقق كذا ذكره الفاضل
العصام لكنه يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه
على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان
فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا وبمكانه الرفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع
فلما لم يجز ذلك في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضي
والسيد السند في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدماميني في شرح
التسهيل نقلا عن ملخص عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز
تقديم الحال على المضاف اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب
السويق الآن او غدا فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا جاءني مجردا عن الثياب ضاربة
زيد هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصنف ونقل عن البعض الجواز
في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معدا له كانه من تمامه كالهمزة
والتضعيف فالمجرور به في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت
اذهبت هندا او الاستدلال بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اي الا للناس كافة
والمفصل لم يعتد به ولا اختص التمثيل به اذ المؤول بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه
على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ الظاهر جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ
اولى من جانب المعنى في هذا الفن والآية الكريمة مأولة لا تصلح للاستدلال لجواز كون
التقدير الا ارسالة كافة للناس اي عامة جامعة لهم من الكفر فانها اذا شملتهم فقد

كفتهم

كفتهم ان يخرج منها احد او كونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما في علامة
بما تقرر ان الحال المحصورة لا تتقدم نابغي الآجال في الابلاغ ذكره الزجاج
والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد في شرح الجمهرة
كفته ومنه حديث الحسن رضي الله عنه ان رجلا كان به جراح فسأله كيف
يتوضأ فقال كفه بخرقة اي اجمعها حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع
قد يلازمه الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب المعاصي الكبائر يأباه
قوله تعالى بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال لذات الناس كما لا يجوز
فلا يلزم التقدير مثل الا لدعوة الناس فحاليته كافة مع ركيكة لدلالتها على الاجتماع والا
للدلالة على الهيئة على ما ذكره بعض الافاضل ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضي فلا يخلو
عن الابهام ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا للناس كافة
بلا اضافة وان الحال المحصورة لا تتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان الكلام
الاحتمالي يكفي وتعسف لا يمنع الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة
اي غير مختصة بما سوى التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء وقيل لئلا
يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب ورد
بان هذا يقتضي ان يجب التقديم ايضا اذا اختصت بوصف او غيره لوجود الالتباس
فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به ويعيده قوله محضة وقيل للتخصيص بتقديم مخصص
المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصلح الاخبار به
عن الجثة او لعدم الصحة في التحقيق مسلم واما في التنزيل الذي هو المراد هنا فممنوع
نحو جاءني راكبا رجل وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل
ان يكون مفردا كالخبر خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واثباتها
عليه في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شيء ولما كان جملة مستقلة

في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة فلا بد فيها اي
في الحال الكائنة جملة من رابط يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت
مع فاعل اذ الكلام في الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه لانه بمنزلة اسم الفاعل المستغني عنه مع
كونه واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى ما يجيء في الاستمرار
من التجدد وعن ابن النون نحو قمت واصك وجهه وقوله لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول
الله مؤول بتقدير المبتدأ او جعل الواو للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم الغريبا
لكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه غير ايجابي قد يجيء في التسهيل لم يحتج في الثاني
الى التاويل نحو جاءني زيد يركب والضمير مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده في
غيره اي المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي والجملة الاسمية
اما الضمير فقط فلما به لان الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة
الحالية الى فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها فضلة ذا بدء في الاستقلال فقصدت بالاحتياط
فيجوز الاكتفاء فيها بواحد من الوجود الربط المعنوي في الجملة والورود على اصل الحال
او على ما يجيء لكن الغالب في الاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي
على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية الواو واما مع الضمير فهو نافي
الاستقلال وعدم التعلق بذي الحال لانها لدلالتها على الثبوت غير واردة على اصل الحال
او على ما يجيء فناسب ان يكون الربط فيها في غاية القوة واما بدونه لدلالتها على
الربط من اول الامر فيكتفى بها وقال الرضي اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها
متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام الضمير لربط الحال
بذي الحال ولا بد منه فيها بالعامل لانها لتقييده والرابط به في المفرد هو النصب وقد اختفى
في الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة التي باعتبارها ربط الحال بالعامل فالتزمت
فيما هو اظهر في الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وربما وجب وجوز فيما ليس

بحيث بتلك المشابهة واما الضمير وحده فيها فمغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول
الامر نحو جاءني زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب به مع الواو او ولا يركب عمرو بالواو
وحده مثال المضارع المنفي او جاءني زيد ركب بالضمير وحده او وركب مع الواو او وركب
عمرو بالواو وحدها مثال الماضي المثبت او جاءني زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو
راكب مع الواو او وعمرو راكب بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لرجوعها
الى الفعلية عنده كما مر ولا الشرطية ايضا لانها لا تقع حالا بحالها لان الشرط
يقتضي الصدارة وعدم الربط والحال بخلاف لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذي الحال
فيربط بالمبتدأ لكونه لازما له فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءني زيد وهو ان يسأل
يعط او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل اتيتك وان لم تأتني ويجوز تعدد
الحال كالخبر نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا وحذف عاملها اي الحال مع قرينة مقالية
او حالية نحو راشدا مهديا للمسافر قال رب السفر او لمن تهيأ له او شرع فيه اي سر او اذهب
راشدا فيما كان فيه الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل
لكنه على الثاني لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا
الماضي المثبت اذا وقع حالا لما ذكر في وجهه لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعله اختار
مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم ووقع عليه عدم توقفه اشتراك المضارع
المثبت لخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل والمفصل **التاسع**
من ملحقه نحو التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو الانسب للتعريف
ويفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام فتدبر لانه معمول
بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى وهو ما ان نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر
كما ذكر ابن الحاجب بالوضع كما ذكر السيد الباقي لان الغرض منه ذكر ما قد ابهم منه المستقر
مثل رايت عينا جارية والتوابع خرجت فتأمل في التقسيم كما عرفت حتى يخرج عنه عينه ذات

تنبيه

نحو الحار اي ما نحن فيه الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة تامة باقية
الكتبها الحجة وقد سبق في بحث الجسم المبهم التام او عن ذات مقدرة اشار قال الخشيم
اعلم التمييز في نسبة كائنة في جملة نحو طاب زيد نفسا اي ما كان منه زيد بالاضافة والتمييز
فيه عين غير اضافي خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد بانه لا ابهام في المنسوب اليه
وهو زيد ولو ابدل لا زيد الابهام ويستغني عن التمييز على ان فيه فرق المبدل منه وهو
تكلف طاب زيد ابا او فيما ضاهاها اي شابه الجملة من اسم فاعل نحو الحوض ممتلئ ماء
اي ممتلئ شيئا والتمييز فيه خاص لتعلق ما انتصب عنه وفاعل مجازي في المعنى واسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والتمييز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة المشبهة
نحو زيد طيب ابا والتمييز فيه عين الاضافي محتمل لها اي طيب ابوه او ابوه ثم يذكر الشارح
المثال الذي يكون التمييز فيه خاصا بالمنتصب عنه اتكالا بما ذكره في جملة كما لم يذكر فيه
الامثلة التي ذكرها فيه الكافية بما ذكره فيها اذ لا فرق في التمييز بينها وابوه نوع اضافي
ودارا عين غير اضافي خاص بالمتعلق وزيد حسن وجها ابا ما انتصب عنه وافعل التفضيل
نحو زيد افضلهم عمرا وعلما عن غير اضافي او في نسبة كائنة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا
وابوه ودارا وعلما ووجها وهذا التمييز اي ما رفع الابهام عن مقدرة فاعل في المعنى
حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين انه هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات
المقدرة ومحولا عليها كما يجب المذكورة بل يكفي اشتماله على المحول ومنه العيون في
قوله وفجرنا الارض عيونا فانه على المعنى بجعل الفاعل ارضا اي انفجرت عيونها كما في الحاجي
او في حكمه بجعل الفاعل مجهولا اي فجرت عيونها كما في شرح التسهيل وفي قول البعض والارض
فجرت عيونا اشارة الى الثاني فافهم فلذا اي لاجل انه فاعل في المعنى لا يتقدم
على عامله كالفاعل المازني والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه اذ المحول عنه
لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي تقديم البيان على الابهام وذا ينافي الغرض

من التمييز

من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا والتمييز لا يكون الا نكرة دليل المستوى وقيل
لا اصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر والمنصوب والمستثنى ما يطلق عليه لفظ
لفظ المستثنى فقد وقع على غير ... كان لانه نحو الناقصة خاصة بخلاف ولما لم يكن
معلوم بحسب المعنى لكونه هذا مشتركا لفظيا قسمان مختلفان الحقيقة قسمه اولا الى قسمين
ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن ... عليهما الا بعد معرفته بتعريفه فقال
وهو نوعان متصل وهو يسمى مخرجا باعتبار الحكم والمراد من المقدر علم دخوله فيه باعتبار المفهوم
او الاخراج عنه فيستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جنسه ... نحو جاءني القوم
الا زيدا او الا هو او نحو اشتريت العبد الا نصفه بالا او احدى اخواتها ... لم يذكرها
في اثناء المباحث ببيانه فانه بعيد ولما بمعنى الا وقال الفاضل العصام بعد ان ليس في هذا التعريف
بل زيد التوضيح فلا باس بالنقص وعدم التعريج وتنقيح وهو المذكور بعدها الا واخواتها
الحوالة حال كونه غير مخرج منه لولا الاخراج متعدد ويعلم عدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كما في جاءني القوم
الا حمارا والمراد ... القوم الا زيدا خبر اي فانه غايته في زيد وعدم دخوله في المراد
في هذا التعريف بالقرينة كما اشار ... الكلام بسبب الا واخواتها المتصل فكلا ... الا فلا يلزم
القسمين والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب
اذا كان بعد الا المذكور غير بسوى وسواء وغير او لا ... بعد حاشا وعدا وخلا وليس
ولا يكون فان النصب بعدها غير متعين بكونه في موجب تام ... بيان لنحو ... بعد
اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لمغايرة حكمه في الكلام موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام
فيه اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز معه ويختار البدل تام اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه
كان مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجيء قوله وجوب النصب فيه ... بالمفعول في انه
فضلة يجيء بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التنوع ورد
بان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية بحسب المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وقيل البدل

المطروح

فى قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب فى المستثنى ايضا واتفاق غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض ورد بان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل قطع النظر عن الايجاب والسلب وايضا جاء زيد لا عمرو فى العطف اذ فى قوة تكرير العامل فتأمل ان اوجد فيه المستثنى اليس الا نحو جاءنى القوم الا زيدا او نحو ما على المستثنى منه على خبر كان وهو ان اللام بعيد الا متعلق به فلا قدمه عليه ليث الا فيه المعطوف عليه الا المعطوف على المقيد بقيد مقدم بث ازكر فيه ولا لام بعد كان فى حيز كما عادل فيما بعد فى نفسه وجه لو جوبه تعذر البدل لامتناع تقديمه على المتبوع نحو ما جاءنى الا زيدا احد او منقطعا وجه لوجوب ماقد ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمل نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ قدم ما جوز وجب النصب بعد الا لان المقصود الاصلى بيان ما هو ملحق بالمنصوب لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس او لا يكون قد بين فى مقام آخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك بما قبله فى كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس منه ذلك الملحق للاشتراك فى وجوب النصب او او كان بعد خلا او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف ومطلق نحو جاءنى القوم خلا او عدا زيدا اى خلا او عدا الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا ومحلها فى محل النصب على الحالية ولم يظهر منها قد اصلا والفاعل ليكون اشبه بالا وخلا فى الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل اليه بمعنى جاوز والتزم حذف او التضمين فى باب الاستثناء ليكون ما بعده فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب فى الاكثر اى المستثنى منصوب بعدهما على انهما فعلان فى اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدا لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا ومحلها حال لان بتاويل المصدر باسم الفاعل او ظرفا بتقدير زمان مضاف نحو جاءنى القوم ما خلا او ما عدا زيدا اى خاليا او مجاوزا الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت خلو الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم او مجاوزته زيدا قال الفاضل العصام

ولا يبعد ان يقدر الزمان فى الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما فى مذهب وفى المغنى الالزام حذف قد او بعد ليس او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما والمستثنى منه كالجزء المضاف نحو جاءنى القوم ليس او لا يكون زيدا الا ليس او لا يكون الجائى منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكلمة بعده لا فعلا الا استعمل الا فى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما لقيامهما مقام الحرف قال الفاضل العصام ان جعل المنصوب بها مستثنى نحو منصوبات جاءنى ما كان وما يكون نحكم مرتب فالحق ان هذه الكلمات بمعنى الا كغيره ح لاحاجة الى بيان محل تركيبها ولا الى تصحيح لواحقها ولا الى توجيه التزام ترك قد واضمار زوا عليها وان النصب بها على المستثنى الا انهم تعبدوا الى هذه الامور رعاية لاصولها لما تركوا مذهب غير يعنى الا رعاية لا اصل والحق ان تكلف الا ح فيما لم يشابه بعيد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز فيه النصب على الاستثناء وكذا الابدال لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة الاول المستثنى وتبعية الثانى البدل فى كلام غير موجب بعد الا اذ فى الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جاءنى القوم الا زيدا والا زيد ويجوز المستثنى على حسب العوامل اى اقتضائها اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب وان كان جارا فمجرور نحو ما جاءنى الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك وهذا فى الموجب قليل نحو قرأ الا يوم كذا الفعل المستعمل عند المفتى الا التمييز لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب والمستثنى مخفوض اى مجرور لكونه مضافا اليه وهو سورة بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد وحاشا فان مختصان ابدا لانهما فى الاصل بمعنى مكان ثم استعيرا للمخالفة اليه الثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز الاول منهما عن الظرفية والتصرف فيه رفعا وجرا او نصبا وبعد حاشا لكونها حرف جر فى الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية فى الاقل على انها فعل متعد فاعلها مضمر نحو ضرب القوم عمروا وحاش زيدا ترك ماده القديم نحو ضرب عمرو وعدا وحاش لكونهما او حرفى جر فى الاقل

واصل الخبر ان يكون صفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في
الاستعمال ويحمل على خلاف الاصل مع قلته على الا بالنقل الى معناه في الاستثناء لاشتراكهما في
مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم ان حكم ما بعده اراد ان يبين تعالى ذكره ان غير المحمول على الا انما
يظهر فيما ذكر في غير المحمول على الا ولو وفاق المعنى لكونه مستعملا في الاصل والصورة كان حكم المستثنى
بالا الاستثناء اعراب المستثنى اليه لما المجر به على التفصيل المذكور من وجوب نصبه او كالحال في
موجب تام او متقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في
غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ واصل الا الاستثناء لكونه موضوعا له ولذا
كثر في الاستعمال وقد يحمل على غير في الصفة على خلاف الاصل لما بينهما من الاشتراك اذا تعذر الاستثناء
بخلاف غير بان لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل
خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها صفة في الظاهر واللفظ والا فانها صفة
في التحقيق والمعنى حتى الا ليس الا الا انها لما كانت حرفا في الاصل والصورة اجرى اعرابها الذي
كان حق الموصوف فيما بعدها لعدم قبولها فيه لاستحقاقه لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون
في الجمع المنكر غير المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله
ولا دلالة فيها على عدد مخصوص الا الله اي غير الله محمول على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام اي غير الله وقد يكون في المعرف بلام الجنس نحو جاءني الرجال الا زيد اذا
لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الافراد والاعدم فيتعذر الاستثناء على ما رجح به
الاندلسي والاكثر وقد يكون في غير الجمع نحو جاءني رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني
مائة رجل الا زيد والمنصوب التاسع من ثلثة عشر خبر باب كان اي الافعال التي قصدها
وعدها المصنف والحصر منه عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره مما سبق كما سبق قدمه
لكونه معمول الفعل وكونه ناقصا بخلاف الا انه فانه معمول الحرف وامره اي خبر باب كان كامر
خبر المبتداء في كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك ويجوز حذفه كما كثرة الاستعمال

خبر باب كان

دون

دون غيرها وعدها المصنف من عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون
باعمالهم ان كان عملهم خيرا فخير وان كان عملهم شرا فشر ويجوز في مثل
هذا الكلام في مثل اسم بعد ان ثم فاء اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما في المتن
وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته وعكسه اي انه كان في عملهم خير كان فجزاؤه
خيرا وهذا اضعف لضعف علتي الاول ونصبهما اي ان كان عملهم خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما
اي ان كان في عملهم خير فجزاؤه خير وحذف كان بعد حرف الجر ليس بقياس بل سماعي نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتل سيف فقتله سيف والعاشر
اسم باب ان وجه عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمول ما هو مشبه بالفعل التام وهو
مما يشتد الا في صحة وقوعه نكرة مرتب ووقوع خبره فعلا ذكره الفاضل العصام لكنه لا يجوز حذفه
الا المضمر وكونه معمول انما يظهر بالعامل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف قال في الامتحان
ولا يرد فيه استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذ لم يله فعل صريح والحادي عشر اسم لا
التي لنفي الجنس قدمه لان عمل لا بسبب المشابهة لان فيهما شدة اتصال ولان عملها ولا يختص ببعض
اللغة بخلاف لا بهذه فلذا رجح ان عليها نحو لا غلام رجل ظريف فيها وقد مر شرط العمل في بحث لا
وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الالتباس نحو لا عليك
اي لا باس والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وهو اصل في المعمولية
وهو مثل خبر المبتداء والمنصوب الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع الداخل عليه احد
النواصب الاربع نحو لن يضرب والمجرور من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة قسمان
الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حروف الجر والثاني المجرور بالاضافة معنوية
او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة ولا تقديم معموله على المضاف لان الاضافة
تقتضي اتصال المضاف اليه بالمضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم
معموله يكون اولى لانه لا يكون المضاف لغوا غير محتج بتقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا

المجرورات

عن نائب لكونه بمعنى لا تضارب لتضمنه معنى النفي ولذا اكّد بلا في غير المغضوب عليهم ولا الضالين
فيكون ما لا اضافة كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة
غيرها اي الشعر سمع من العرب وخفظا اي يجوز الفصل بينهما بهذا القيد الشيء المسموع في السعة ولا يقاس
عليها ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو معمول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة
كقراءة ابن عامر رحمه الله زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء
وكقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله
تركُ يوماً نفسك وهواها سعي في رداها وكقوله عليه السلام وهل انتم تاركوا لي صاحبي
والقسم نحو هذا غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة الشعرية الا بالظرف
كقوله لله در اليوم من لامها فقال في الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح
ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة وهي ما سبق واربعة تختص بالشعر الفصل
بمعمول غير مضاف فاعلا ومفعولا وبنعته وبالنداء الاول كقوله تسقي امتياحا ندى المسواك
ريقتها اي تسقي ندى ريقتها المسواك الامتياح الاستياك والثاني كقوله ولا عدمنا قهر وجد
صب بالاجتماع [illegible] والثالث كقوله نجوت [illegible] من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي من ابن
ابي طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله كان برذون ابا عصام زيد اي كان برذون زيد يا ابا عصام
ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابيه من التنافي وقد يحذف المضاف لقرينة فيعطى اعرابه للمضاف
اليه نيابة عنه وهو اي اعطاء اعرابه له بعد الحذف القياس والغالب نحو واسأل
القرية اي اهل القرية وقد يبقى مجرورا على الندور وهو ليس بقياس نحو قوله تعالى يريد الاخرة
بجر الاخرة اي ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه قرينة ايضا وقد يبقى المضاف على حاله
بلا تنوين عوض ولا بناء ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور ولذا
لم يعوض عنه التنوين ولم يبن نحو قوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد
اي ذراعي الاسد وجبهة الاسد وهما كوكبان ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم [illegible]

وجه كون الفصل بمعمول المضاف [illegible]

ونقل عن ابن مالك رحمه في توجيه هذه القراءة وجوه احدها كون الفاصل فضلة فصار كانه لا يعتد به والثاني كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدر التاخير من اجل المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية

بفصل الصفة المضافة الى مفعولها الاول بالثاني ويمكن فيه اعتبار الوجوه الثلثة فافهم

مضاف

مضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم تيم عدي بالنصب تيم عدي بحذف المضاف اليه وهو عدي بقرينة المذكور
وبقي المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدي المذكور
وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة
كما مر وتمامه لا ابا لكم فلا يلقينكم في سوأة عمر والتيم قوم عمرو بن لجأ وعدي اخوانهم والبيت
لجرير حين اراد عمر التيمي ان يهاجيه فقال الجرير [illegible] يا تيم المنسوب الى عدي
لا ابا لكم اي انتم مستحقون لا ناصر لكم وانتم اذلاء وقيل غاية لا ابا لكم الذي انتم مستحقون بالهجاء لا تتركوا
عمر ان يهاجيني فيلقيكم في سوأة اي مكروه ومن قبيل [illegible] جاءني ابا كم والا اي وان لم يعطف ولم يكن
كالمذكور يبقى بل يبنى المضاف اي يعطى التنوين اباه عوضا عنه اي المضاف اليه المحذوف ما يجعل المحذوف
كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس غير منونا فيها المضاف اليه نحو كلا آتينا ونحو
ح ويومئذ اي كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف غاية وهي
الجهات الست وقد سبقت في بحث [illegible] الجر وحسب عطف على غاية ولا غير وليس غير منونا فيها اي في
المذكورات من الغاية وغيرها المضاف اليه لا عوضا اذ لو كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو رب
بعيد كان قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا [illegible] على البناء ح ونقله الاخير لم يتوهم
بني المضاف في كل منها لشبهه بالحرف في الاحتياج على الضم جبرا للنقصان باقوى الحركات واما
المجزوم من الاقسام الاربعة للمعرب لاصالة فعل مضارع دخل احدى الجوازم المذكورة
سابقا في بحث العامل في المضارع فان كانت الجوازم كلم [illegible] فقد يقتضي
شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما ان [illegible] العمل على الاقتضاء كما في الابتداء
وكان وما ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضائها مسندا اليه ومسندا او قيل [illegible] قال ان [illegible] الشرط
ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فيعمل في الشرط وحده او الشرط وحده في الجزاء او الجازم فيه بالجوار
كالجر بالجوار وقد مر وجه التسمية بهما في التسهيل انما يسميان [illegible] وصوبه الفاضل
[illegible] بشهادة الوقف ان الجزاء [illegible] الجملة الثانية اذا كانت جملة اسمية فلا [illegible]

لجملة اسمية لوجود الفعل اذا كان فعلية فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين وذا الجود ولوجود
المطابقة بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدرهما لان الجزم
يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلا شك بهذا المسلك فيما لم يظهر الجزم ولو جوازا
فالجزم لو الاول اى الشرط فقط مضارعا والثانى ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية بغير فاء
يعنى ان كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به فى التسهيل وفى العبارة
مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمال لوجوده فى الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا فصيحة مطلقه
اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه فى الجزاء فى وجوب الجزم وعدمه فى الشرط المضارع فينبغى ان يقدم
عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم
بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لا لجزمه بهما قبل دخولها فلا يدخل فى هذه القاعدة وان صدق عليه
المضارع بلا فاء فالجزم بها لفظا او تقديرا فى المضارع شرطا او جزاء بلا فاء واجب لوجود الجازم
وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب ضربتك
او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثانى ماضيا
مستهجن لان فيه تاثير اداة الشرط فى الابعد بالجزاء بمعناه مع عدم تاثيره فى الاقرب
ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغى ان
يقبح عطف الماضى على المضارع الا ان يقال ان العطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان
الاول ماضيا والثانى مضارعا بلا فاء وهذا الجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح
به الرضى فالجزم جائز لوجود الجازم لفظا او تقديرا لوجود الجازم وصلاحية المحل والرفع فى الثانى
لضعف التعلق بحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم لفظا او تقديرا وليوافق الاول لانه
تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا لجواز ان اتانى آتيه او آتيته وان كان الجزاء
ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا كما ستعرف بما لهذا المسلك مع عدم ظهور
الجزم فيه لنظر وصف الماضى بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا بلم

او لما

او لما متصرفا لا غير متصرف كليسا بمعنى المضارع لا بمعنى نفى او مضارعا منفيا بلم
او لما لا بان او ما او لا فان حكم هذه المنفيات يجئ فلا يجوز دخول الفاء فيه لتحقق تاثير
اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوى عن الرابط اللفظى
ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقديرا لبناء الاول والجزم الثانى قبل دخول الاداة فيكون محلا
نحو ان ضربت ضربت اى اضرب او لم اضرب اى لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب
ضربت والشرط فى الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفى غيره محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء
كانت الشرط ماضيا او مضارعا كما يشير اليه فى الاثناء او طلبية او ماضية بتشديد الياء اى منسوبة
الى الماضى بان كان صدرها ماضيا يشير اليه ملينا فى مقالة الى اخر عاشية او تخفيفها اى
ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا بحال جزئها كان غير متصرفة على الاول فهو
متصرف جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى تنبيه بل هو وعدمه انما يعتبر التشبيه
بهذا الوهم فى الفعل وفى هذا تنبيه على ما نقله من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا
بهذا العدم الظاهر لجزم فيه اصلا وعدم داعى العدول عن هذا المسلك ولئن [illegible] او عليه
بمعناه اى بمعنى نفى لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده انه يقول
كذلك يشير اليه قوله او مضارعا مقترنا بلن لسقوطه [illegible] او فى قلم الناسخ الاول ماضيا وفى
بعض النسخ ما بمعناه وعلى ايما او لن فقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية
ماضيا بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضى
بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها وكلا يتوهم رجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده
مما لا يخفى فلا بد اى حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة فكيف لو نصا
على ان الماضى بمعناه او مضارعا اى جملة مقدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران
بالسين او غيره صفة الماضى لا الجملة مقترنا بالسين او سوف او لن او ما ليكون
نصا على عدم تاثير الاداة لان الثلثة الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة

لا عمل

[Margin:] الجزاء ان كان الكلام فى الجزاء الماضى الذى بمعناه [illegible] المتصرف [illegible] والاول [illegible] ربع الاول منه

[Margin:] او ترجيح النقض على المعنى لا يمكن استفادة الاستقبال منه

تخلص المستقبل الاستقبال الى الحال او جملة فعلية وفيه اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل العصام في وجه التصويب انشائية كالجملة الامرية اي المنسوبة الى الامر والنهيية اي المنسوبة الى النهي والاستفهامية والدعائية اي المنسوبة الى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اي الجزاء لعدم تاثير الاداة فيه لوجود ما قبلها في البعض ولعدم وجودها في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتيج الى الربط اللفظي فلا جزم فيه لما قرن الفاء مانع منه ولعدم صلاحية المحل في البعض فافهم نحو ان ضربت فانت مضروب مثال الاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء مثال الماضي الغير المتصرفة من الافعال الناقصة فان لم تعصموه فعسى ان تكونوا نحو ان ترن انا وهو خبر الكم مثال الغير المتصرفة من افعال المقاربة وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثال الماضي بمعناه اعلم ان من خصائص كان بقاؤه على المضي اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا في الرضي وقال ابن مالك رحمه الله كل ماض قبل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تاويله بالاستقبالي وان كان ان كنت قلته الى فقد علمته اي ان يظهر كونك عالما الى يظهر كوني قد ذكرت ذلك وان تعالى لم تستحسنوا له نوى مثال المضارع المقرون بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال المضارع المقرون بلن ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية او فلا تضربه مثال النهيية او فهل تضربه مثال الاستفهامية وان تكرمني فيرحمك الله مثال الدعائية وان جئتني فليتك تكرمني او فالا تنزل وان كان اي الجزاء مضارعا بغير لن اي بحسب الوضع ولم وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم تؤثر فيه حيث انها لم تقلب معناه ضعف التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذفه اي الفاء مع الجزم نظرا الى وجود التاثير فيه حيث انها خلصته
جواز

لضعيف

للاستقبال اما في المثبت فظاهر واما في المنفي بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح نحو ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها مع الرفع مثال المثبت او لا اضرب بالحذف مع الجزم او فلا اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل مجزوم بالجزم الا على اضمار مبتدا فيرتفع عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون اسمية في التقدير وقال ابن عصفور هو اقرب لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضي والفضل ان ما ذكر في وجه الاقربية مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه والفارق عن الجزم هو الفاء كما مر وبقية الجزم في محل الجملة واما المعمول التبعية وهو الثاني من النوعين الاخص المناسب للاول الثاني لكثرة المسائل لبعد مابينها وهو على ما في اللب ما تبع بحث في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدي لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه والتفى بتعريف اقسامها على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفي تعريف ابن الحاجب خلل اوضحناه في الامتحان نحو بالاستواء ولا يجوز تقديم شيء منها اي التابع على متبوعها في السعة واما في الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام وغيرها من متبوعها كما في مذهب سيبويه اما في الصفة والتاكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب الى التابع تابعه على السبيل العارض فيه عليها حتى صار كجزء منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى السبب عليه ايضا عليها معا لتحصيل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل الواو فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر وتقدم ذلك ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر خفي اذ الامكان العمل بالامر الجلي واما

في البدل فلان المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل بحكم الثاني ووافقه فيه المبرد والسيرافي
والزمخشري وابن الحاجب ولنا جعل العامل فيه نظير الاول لانه كما جعل الاخفش
والرماني والفارسي واكثر المتأخرين خلافا الظاهر ايضا والمسند لا لا يتمثل في الجعلنا له
يكون بالرحمن لسيبويه حيث عمل في البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع اذ ليس
كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع الجار والعامل فيما هو جعلنا لا اللام وانما
المسند الا ان البدل مستقل ومقصود دون المبدل منه فيما يذهب سيبويه كما سبق
لا بعد عنه بما فان عموا وامّا في العطف بالحرف فلان كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول
هو القياس وتقدير العامل بعد حرفا كما ذهب اليه الفارسي وابن جني خلاف الظاهر والقياس وجعله
كونه عطف البيان كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزوم ما لاحد الجنسين كما هو حق العامل
واعرابها اي الجملة كاعرابه اي متبوعها ولو محلا او موضعا نحو يا زيد العاقل بالنصب وكونه الى
اي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرور عطف
على مدرك مع كونه منصوبا بالتوهم الجر فيه لانه في موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما
الرفع في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو مجرد
اتفق والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجازا المعمول الاول من تلك الجملة

الصفة

الصفة قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة وهي تابع خرج به غيره
من المعمولات يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صادرة بالغلبة
والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص المفتاح
على معنى ثابت في مدلول متبوعه ولا يدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل الوصف
بحال الموصوف نحو جاءني رجل حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن
ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار اسناده
الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد

يدل

يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمي وصفا بحال المتعلق مع انه
يصدق ايضا انه يدل على معنى في متبوعه لجريان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق والتمييز بينهما
لاختلاف الحكم بينهما فيوصف مطلقا غير مقيد بزمان النسبة اليه وخرج ما قررنا لا يرد البدل والعطف
بالحرف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد في نحو جاءني القوم كلهم والجمعوك الدالة على الشمول
لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح
في الامتحان فيخرج عليه اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل
العصام ومما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فرده المحقق
بانه اذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع
ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة تركيبه
على ان الظاهر على هذا التوجيه التأنيث وانما ترك ذكر الفائدة لانه وضعته المعاني
ويجوز تعدده كما مر في الخبر نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة او حكما كالمعرف
باللام للعهد الذهني كما لا يوصف بالجملة الانشائية فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
كما توصف به المعرفة لا بالنكرة ويمتنع دخول اللام عليه نحو مررت برجل مثلك او غيرك بالجملة
الخبرية لتأويلها بالنكرة لا بالانشائية لانها لا تقع صفة
الا بتأويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يأمر بضربه
قال الفاضل العصام قيدنا بها معنى واطلقوا في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا
بلا تأويل دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه والانشائية غير
معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدأ ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو
تجب بجهل النسبة الخبرية بجهل النسبة الانشائية وما مر فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة لا يرد
لطلب في بادي الرأي اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه الطالب اليه فوق

توجه اليه فليس عرفا مطلقا الفعل عما لابطلار الآبد بد توقيه ولذا بالفواق ربط لطال ايضا فوق
المبالغة في ربط الخبر نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس اي فيه ويوصف اي يقع الوصف بحال الموصوف بحسب الان لا يجوز اعمز اذا كان الوصف او الجملة
ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس
الامر هو وجهه او عينه او غيرهما وبحال متعلقه كذلك فزيد الحسن نفسه وذاته من هذا القبيل
وان كان الحسن هو زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري الاعراب
عليه باعتبار معنى اعتبار تحاصل في الموصوف باعتبار تركيبه ولما قسم الى قسمين اشار
الى اختلاف احكامهما وتفصيلها فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف
في عشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة [illegible] في التعريف والتنكير حقيقة او صورة
كما في الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والاعراب تركه عند رفع التكرار
ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر
في الجمع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكر اولا في الاثنين نحو جاءني
رجل عالم وجاءت امراة صالحة والثاني اي الوصف بحال المتعلق في الاولين من سبعة
اي التعريف والتنكير فقط دون الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم في بحث الفاعل ولذا لم يقل في
البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق في كلامه ذلك على ان هذا في كلامه حوالة على
غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد نحو جاءني رجال راكب غلامهم او الزيدون الراكب
غلامهم ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث ولم يسبق بيان غير الاولين في بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال

مطلب في بيان المعرفة

والمعرفة ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوي
قدمها مع ان بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف واقدم وكونه مفهوما وجوديا مختصا
ما اي اسم وضع وضعا جزئيا او كليا لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة من حيث انه معين

فخرج به

فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع للمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن
لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من
هذه الحيثية فالذهن اليه لا يلتفت الا معها وبه يظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع
اليها والعهد وكسابقه لذا ذكره الفاضل العصام وقال في الامتحان بهذا الاعتبار المعرف
باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة
في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة التفتازاني
والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء
لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ والقرينة على الاطلاق
دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل معينا
عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن كمال في الاصول وجعل
بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شيء بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم
ما وضع لافادة شيء بعينه واستبعده ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى
ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة المذكورة في هذه الثلاثة وان لم تكن
داخلة في وضعها الشخصي لكنها داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه وما ذكره في الامتحان
بالنظر الى الشخصي الذي هو المتبادر عند الاطلاق وفي كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال
فالاحسن

مطلب في بيان النكرة

والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين بهذا اذا كانت موضوعة للفرد ما من
الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشيء لا ملتبس بعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة
للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره ورجحه السيد
في حاشيته قاله الفاضل العصام

مطلب المعارف

والمعرفة ستة انواع بالاستقراء النوع الاول المضمر
فانها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه ثم عين الله لملاحظة افراده

ووضع لفظ آخر بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث لا يلزم الا واحد بخصوصه على ما هو
رأي المحققين من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك كما هو رأي المتقدمين فقدم المتكلم لكونه
اعرف مما عداها واقوى ثم ضمير المخاطب لبعده عن الالتباس ثم الغائب لوجود الالتباس في بعض
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا
بمنزلة وضع اليد عليه **وهي اربعة اقسام** بالنظر الى ما قبله والى اعرابه **الاول مرفوع**
محلا متصل قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل في الضمائر الاتصال ولا يعدل الى المنفصل الا لتعذر
المتصل وقد سبق في بحث الفاعل **والقسم الثاني** مرفوع منفصل وهو هو هي هما
ولذا ذكره بعد المرفوع وكذلك لم يذكر كذلك التزم ذكره مرتين كما في عبارة غيره ولما كان مشتركا
بينها ذكر المخاطب بعده فقال نحو انت بالفتح انت بالكسر انتما انتم انتن انا نحن
انما بدأ بالغائب رعاية لمذهب الترقي وهناك بدأ بالمتكلم رعاية لمذهب التنزل **والقسم الثالث**
مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه
جارا فمجرور وان ناصبا فمنصوب وان احتمله فمحتمل ولذا اختلف في ضمير الضاربه قيل مجرور
مضاف اليه وقيل منصوب مفعول وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة جعلوا نحو ضربه
ضربها ضربهما ضربهم ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا
وكقوله له لها لهما لهم لهن لك لكما لكم لكن لي لنا **والقسم الرابع** منصوب منفصل وهو
اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياكما اياكم اياكن اياي ايانا **والنوع
الثاني** من الستة العلم وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد
ان يكون غير داخل فيه الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز وحينئذ عدم الفرق في
الاستعمال بينها وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضي فان تعريفها تقديري كعدل
عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف **وهو قسمان** علم شخص نحو زيد وعلم
جنس ومعنى كون اسامة علما للحقيقة التسبيح على رأي قدمه على

الاشارة لكونه في منزلة معلوم متعين بحيث لا يشاركها ما بعده وضعا واستعمالا لانها
فانه لا تعين لها وضعا بل استعمالا **والنوع الثالث** من الستة اسماء الاشارة وهو ما وضع
على مشار اليه والاشارة حقيقة في الحسية الى ما حضر فيخرج المضمر
ذهنية وكذلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكأنه محسوس مشاهد فقدم على الموصول
وذي اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب فقط بخلافها فانها بالعين والقلب
خبره محذوف ذا مبتدأ خبره للمذكر المفرد اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا مبتدأ
ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول اي
المذكر خبر متقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع وذان رفعا مبتدأ محذوف او ثان بتقدير
منها كذا وذين نصبا وجرا وللمؤنث المفرد تا بقلب الذال في المذكر تاء اذ العادة في الفرق
بينهما بها ولذا جعل اصل التاء بعد ذكره بالتاء في المعجم وذي بقلب الالف ياء فرقا بينهما
ايضا بالياء التي هي علامة التانيث في تضربين قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا وتي
بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وته وذه بقلب الالف هاء وسكونها في الوقف والوصل
اجراء له مجرى الوقف وبكسرها بلا ياء وتهي وذهي بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها و
للمثنى اي المؤنث تان رفعا وتين نصبا وجرا وهذا يدل على ان الاصل تا وجمعها
اي المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل ويرسم الواو
لئلا يلتبس بالي حرف جر وقيل عليه المد ويلحق اوائلها اي اسماء الاشارة حرف
التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ها لكثرتها واختصاص ها واولا بجملة
فلم يلحق اولا ولا اللام فلا يقال هاذلك وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعد بخلاف
اللام فلا يجتمعان ويلحق اواخرها كاف الخطاب تنبيها على حال المخاطب من التذكير
والتانيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله بمعنى اسم
الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر

مقامهما ومنع منستندا بنحو انظر واجيب بان فيه دليل الصحة وهو الاسناد اليه
ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وان هذا في قل
في المذكر المفرد ذاك بالفتح وفي المؤنث المفرد ذاك بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي جمع
المذكر ذاكم وفي المؤنث ذاكن انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا يتصرف لكونه
على صورة الاسم وعدم اصالته في الحرفية وكذا اي مثل ذاك او لفظ ذا في تصرف حرف
الخطاب المتصل بآخر البواقي من ذا الى اولاء نحو ذاكما الخ وتاك الى وتانك الى آخر
واولئك فيصير خمسة وعشرين اذ قوبلت المخاطب خمسة انواع باعتبار التثنيتين وكذا الاسم
الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب فيضرب الخمسة في الخمسة بحصل ما ذكر وقال السيد وفي
وجاء افرادها مطلقا وجمع بينهما اي حرف التنبيه كاف الخطاب لعدم المانع مع عدم
اغناء احدهما عن الآخر نحو هاذاك ويقال اي يقول العرب هنالك في نحو واولالك في
اولاء بالمد بالام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين في الاولى ومع قصر الهمزة في الثانية
وهو جائز على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف منها
لما عرفت لكنه قليل ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها بل كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن
وذانك وتانك مشددتين اذ المخففتان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات
الاربع للبعد لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى قيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة
من المفرد وارتضاه الرضي واستحسنه العصام ورده الفاضل العصام بانه ينبغي ان يكونا
للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد يقال ان شرح يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد
للبعد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب والبعيد والمتوسط اقول الاعدل
في افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام في لفظة الله واختصاص افادة البعد
باللام ممنوع وقال المبرد الاصل ذانك وتانك فجعل اللام نونا وادغم ورده ايضا
بان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع

لوجود

لوجود النظير واقع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع ان فيه مزية
الغنة وبانه لا ادغام مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء
الساكنين والساكن حقيقة قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد انه لا ادغام مع
بقاء السكون فمسلم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز
مثل يمد على انه يجوز ان يدخل اللام مكسورة عنده كما قاله الرضي وارتضاه الاسفرايني
ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يقع بعد ان بالتشديد مع ها كالا يقع هاذلك
وقد جاء اقول يجيب لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الها مع البدل وان لم يجز مع المبدل
منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والفه باللام
وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك بابدال النون ياء واما ثمة بالفتح وهنا
بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لا غير وهنا وهنا
بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر وهنالك فلكان الحقيقي الحسي خاصة لا استعمال
في غيره الا مجازا والاول اي الثاني للقريب وتالياه للبعد **والنوع الرابع** من الانواع الستة للمعرفة
الموصول بغيره وهو معنى اللغوي واما الموصول بغيره فمعنى الحرفي ذكره الفاضل العصام
وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزءا الاجزئية وعائده ترك لانه لا يفيد للمبتدى لمنزلة الدور
بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزءا في الحس او احتاج الى تحرير معرفة الاصطلاح في معرفة
الافراد وتحصيل بالتعداد وقدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مناسبة وان لمناسبته لاسم الاشارة
في كونه من المبهمات ولا بد له اي للموصول في جزئيته من جملة خبرية صلة ليكون بها معرفة بان يشار
الى معهود بحضورها بين المتكلم والسامع على ما هو وضعه ولذا قيدنا بقوله جملة خبرية
معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا
حكم في المفرد فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان
الخبرية غير معلومة له لا يصح ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة

بالصلة لكان النكرة الموصوفة بالجملة موصوفة بها فيلزم عدم الفرق في نحو مثلا بين ان يكون
موصولا او موصوفا في مثل قولك لقيت من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر واما اندفاع
اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان المعهود بالكلام وفيه تخصيص لكنه بوضع والتفصيل
يطلب من الرضي والدماميني شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني والمراد به
غير لازم بل ما هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلة كقوله تع كمثل الذي ينعق بما لا يسمع اذ قد
بيانهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطيع وان تغلب الرجال
فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه فيها اي الجملة ضمير عائد الى الموصول الرابط به حقيقة الضمير بلا ذكر لفظه
واصالته وقال صاحب التسهيل او خلفه اي الضمير وقال الدماميني في شرحه المراد به الظاهر
كقوله ايا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته قال
ابو علي منهم لا يجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه في الخبر ففي الصلة اولى فقول هذا
ما فيه في الامتحان عائد كما في المبتدا كذا في التسهيل وقال الفاضل العصام والاحسن
كون الضمير غائبا لان الظاهر يلبس بالغيبة وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه
خبرا عن المتكلم والمخاطب نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدرة ونحو انت
الذي قلت واما اذا كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما وشبهه به فلا يجوز الا الغيبة نحو
الذي قال انا او انت اذ في الذي قلت انا من الاخبار بانا او انت ونحو انا
حاتم الذي وهب المائة واما اذا وجد الضمير جاز المحافظة بكل منهما على خلاف الاقيس
نحو انا الذي قلت وضرب زيدا ويجوز حذفه اي الضمير كثيرا لو منصوبا وقليلا لو مبتدأ
او مجرورا عند قرينة اي لا حذفه بدونها الامن ولا يجوز هنا لو منصوبا لكونه في الاصل
الصلة وهو اي الموصول الذي هو للواحد المذكر واللام للاولى عرف بالاجماع
زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به وصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات المشتقة في وقوع
الاوصاف وشيء منها لا يكون معرفة بدون اداة التعريف والثانية اصلية كما في

وزائدة

وزائدة عند الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال لكنه التي هي الموصول ثم كسرت
قال الفاضل العصام هذا مما لا يحلية مناسبة فضلا عن ان يعد تتمة القياس في الكتابة
بالاثنين اذ الاولى ليست بمجرد لفظه بل كلمة برأسه لكن عدل عنه هنا تنزيلا منزلة الجزء
منه للزومها له ومثناه اي الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا ولك فيه بلا عين
للفرق بينه وبين المجموع وحمل عليه اللذان واللتان وجمعه المذكر وقيده التسهيل بالعاقل
الذين في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر والتي كالذي هي للواحدة المؤنث
ومثناها اي الواحدة اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا وجمعها المؤنث اللواتي وجاء
فيه اللوا بحذف التاء والياء معا واللائي بالهمزة والياء واللاي بالياء فقط ساكنة
او مكسورة واللاتي بالتاء والياء واللات بحذف الياء التي بالكسر واللوائي
بالهمزة والياء وقال مولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب الظاهر ان هذا لو اللواتي
جمع الجمع وذا عطف على الذي بالواو بعدما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما بمعنى
ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق السؤال في كونهما اسميتين ويجوز النصب
بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اي شيء فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال ايضا في كونهما
فعليتين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن للذي العلم الا انه يتجوز وما في الغالب
لغيره والصفات ذوي العلم وللمتكلم امره ويستوي فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كذا ذكره الفاضل العصام واي للمذكر واية للمؤنث والالف واللام اسم
مجموعهما على ما في شرح المفتاح الشريف والتفتازاني لا اللام وحده على ما المختار في
نور التعريف تعمل هذا فالوجه ان يقول الكل ما ذكره في الامتحان لكن هذا مخالف للمسبق
ولعله تغشى في احد الموضعين على احد الرايين وفي الاول على الاول كائنين في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الذي في المذكر او التي في المؤنث **والنوع الخامس** من الستة المعرف
باللام سواء كان العهد الخارجي على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة

قال صاحب القاموس الواو لمطلق الجمع فتعطف الشيء على صاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك قاله ابن [illegible] في شرحه للكافية وقال المولى الجامي ومراد النحاة بالجمع معناه ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء الا كانت اوداعا وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في التعلق زمان او مكان انتهى كلامه

معينة منها معينة مذكورة اما فردا او افرادا نحو جاء رجل فاكرمت الرجل المعهود المذكور او للجنس كما في الشيء المشار اليه من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة نحو الرجل اي جنسه خير من المراة اي جنسها او من حيث وجوده في ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين الاية او في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد والموصوف بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والا فنكرة نحو يا رجلا والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل في الموصوف باللام اذ اصل يا رجل مثلا يا ايها الرجل والمصنف لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا والمضاف الى احد هذه الخمسة من السبعة المضاف الى احد هذه الخمسة بالذات او بالواسطة مما يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى الموصوف بالنداء وما ذا الاضافة معنوية ان لم يتوغل في الابهام كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية لا يفيد تعريفا نحو غلام زيد او يد غلامه وخرج عنه [illegible] وتعريف المضاف البعض عند الجمهور

الوصل بالحروف

والتابع الثاني من الخمسة العطف بالحروف اي المعطوف باحد الحروف مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظ ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف التابع كما يجيء ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال به كما يجيء في التاكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض والتعريف بما يفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة التي هي للعطف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على راي والتاكيدات الواردة بالفا او ثم للتجدد والتدرج والارتقاء نحو بالله فبالله ووالله ثم والله ولكون المعطوف على الصفة مثل جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية يمتنع [illegible] ولو كان كذلك لصح الرفع من جهتين وتعلق الرفع الواحد اثر العاملين المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير

للاو

لا او وهما لم يعلق به احد وهي اي تلك العشرة ولقد احسن في عدها عشرا وابن الحاجب اي الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو للجمع مطلقا والفاء له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب وثم للترتيب مع مهلة وحتى له مع المهلة ايضا لكنها فيه اقل وهي فيه ذهنية لا خارجية كما في ثم والمعطوف به جزء قوي او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم يكن في نفس الامر كذلك واو واما وام لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلاثة والا فالاولان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكون احدهما للمعين عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا يطلب بها احد المستويين والاولى ام ويجاب بتعيين احدهما او بكليهما او بغيرهما لا بنعم او لا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فيطلب به والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو ولا للنفي ما وجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو فهي لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الايجاب كجاءني زيد بل عمرو ولتصحيح النفي للمعرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول والاثبات لما بعده على الاول [illegible] في عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو وان قام عمرو فهو نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد النفي وبالعكس فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو وقد جاء فهو لا يفارق النفي واذا عطف اي المتعلق بالحروف ووقع العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا احتراز عن المنصوب والمنفصل فانه لا اشترط للعطف عليه التاكيد به فانجز الشرط شرطه بنا على ان الشرط اذا كان علة غائية لجزاء

يجب تاكيده بمنفصل

يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الزعم ولذا يعبر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تاكيده باو لا كذا حققه الفاضل العصام ولما اوهم قوله يجب الخ جواز كون التاكيد مانعا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى وما اشركنا ولا آباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد بلا قبح مع جوازه اتيانه لانه لا قبح بطول الكلام فيحسن الاختصار كذا في لواو وقال المصنف فيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فلا نقول يحصول الطول بحيث يغني عن الواجب فخارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاقتصار على ما ذكره المصنف فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل لو فاضه التاكيد لما لكفى كان ما ذكره في التاكيد مما لا يخفى انتهى فالوجه انه الشرع الفصل بالتاكيد او غيره ليحصل به النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مرتبة استقلاله على متبوعه الذي هو غير مستقل وتحقق بسبب تمام العطف بدونه وفي الفصل بالتاكيد فائدة اخرى وهي ابدان باستقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوي لكان اخصر واو في تدبير وانما جاز التاكيد والبيان بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المرتبة وانما جاز البدل عنه بدون شرع كونه مستقلا لفظا ومعنى فالمعطوف يكون متبوعه غير مستقل لكونه في حكم التنحي فلا يلزم ايضا المرتبة المذكورة نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون اعادة

قال المص فيما نقل عنه في الامتحان اما احتياج الموصول فلتوقف صحة استعماله وضعا ولغة على ذكر الموصول فلا يصح ان يقال مررت به ... فلتوقف تعقل وجوده في الذهن لعدم استقلاله في المفهوم ... على تعقل المجرور واما احتياج المضاف ... [illegible]

الى زاعيد الحافظ نحو فاوهم الاتفاق لشدة الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفاعل المتصل كما ناكو احتياج التوهم العطف على بعض حروف الكلمة ولم يفصل بل لزم اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد وبه بالاول والثاني كالعدم حتى بل لبل قوله والمال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله ثم ان ما ... عند البصرية في حالة الاختيار ويجوز تركها حالة الاضطرار وجوزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالشعر والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير فتدفع الان يختص بسبب احدهما يختص الوجه بها ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا غيره وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى من اللام المعنى لزوم اجتماع آلتي التعريف لو لم يجرد مفقود في المعطوف وحسب بناء زيدا فيعني كونه منادى مفردا معرفة موجود في عمرو لا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو واذا لو نصب او جر عطفا على قائما او قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم حسب ما ويجوز عطف شيئين بحرف على معمولي عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب عمرو او بكرا او خالدا او نقله ذكره حيث صرح بهذا ولم يكنف كابن الحاجب والبيضاوي بجزم قوله ولا يجوز عطفها على معمولي عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقام اثنين كالقاضي ما لم يظهر غيرهما دفعا لتوهم الغلط وحمل العطف في كلام الغير نحويا اعني الخليل او يجعل على صلة المبتدا المحذوف كقوله يا رب لا بد فيه كذا في الامتحان الا عند تقدم الجار الذي هو احد معمولي المخصوص العاطف اولا على رأي وهو رأي الكسائي والفراء والزجاج والمبرد من الاخفش على ما ذكره ابن هشام في المغني نحو في الدار زيد والحجرة بالجر عمرو وفي الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على المرفوع والمنصوب لا يجوز مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمروا بل مثال الكتب ايضا اذ تقديمه على المعنوي

غير منصوب كما لا يخفى وان كان تقدمه على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقديم المجرور كما
وقع في عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول
ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما في الرضي نقلا عن الجزولي وغيره وما في التسهيل
ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف كما في المثالين
او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال المحقق في
شرحه ويعزى هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج ونسب ابن هشام الى الاعلم
الشنتمري وهو ايضا مخالف لما نقله الرضي عنه وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدماميني
بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان في هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر
في متنه والثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسب ابن الحاجب الى الفراء والفارسي الى قوم
من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم
المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمري وابن الحاجب ان اتفقا في
التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر في المعطوف عندهم
بمضاف محذوف او بحرف مقدر دل عليهما قبل الى الحذف وهو الاصح عند صاحب التسهيل

لان الاعلم علل بمساواة او العلم او لدفع توهم الجزء على الخبر عنه وابن الحاجب [illegible] استدل به جواز مثل زيد في الدار غلامه وعمرو اخوه وان زيدا في الدار غلامه وبكرا اخوه لوجود مساواة او [illegible] مع انه لم يجزه وعلل بورود السماع منه

التاكيد

والثالث التاكيد والافصح التوكيد كذا في مختار الصحاح وهما في اللغة التقرير قدمه
مع ان البدل لا انفصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد ذكر في العاطف
في اللفظي لما مر فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فاخرهم قال الفاضل العصام
لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها في البيان كترتيب وقوعها في التركيب
وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل البحث ترك تعريفه وهو ما غير المتبوع على ما يزهم من كلام
البيضاوي بان يدل صريحا على ما يدل عليه التاكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذكر
التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم
الشمول كما بين في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة

ابن

ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه وجه
التوكيدية مثل نفخة واحدة والرهين اثنين تقريرا لجزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق
التاكيد عليها وهو قسمان لفظي مسمى به لانه يقرر لفظ بمعناه بخلاف المعنوي كما يجي
وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه او بمرادفه مع اتفاقهما في الحرف الاخير او مرادفه في الضمير
المتصل ويجري اللفظي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او مركبا قال المحقق
ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير
الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ
بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعريف عدم اختصاصه بالالفاظ المحصورة كالمعنوي
ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد زيد او حسن بسن وضربت انت وضرب
ضرب زيد ولا لا او نعم نعم في جواب اقائم زيد وزيد قائم زيد قائم والمعنوي لانه يقرر
معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء لا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها بالاتفاق
البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيد النكرة بما بعد النفس والعين اذا كان معلوم
المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجالا ودراهم وهو اي المعنوي النفس والعين
بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه كذا في التسهيل
وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع المذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان او الزيدان
انفسهما والزيدون انفسهم والزينبات انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما
للانثى يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما
وكل يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرات الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت
العبيد كلهم والجواري كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة كلها بمعنى الجمع يؤكد
بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاكلت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءني القوم

نحو اشتريت العبد كله فانه يصح افتراق اجزاؤه بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع دون البعض فلا تقول جاءني زيد كله لان اجزاء زيد لا يفترق بالنسبة الى الحكم المجي فيكون تعينا باعتبار عدم دخوله في الاحاطة فلا يتصور افادة الاحاطة تمت عبد الله

الجمعون والتساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يفترق اجزاؤه حسا
او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجماع لا يتصوران الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن
في التاكيد بها فائدة وهذه الثلثة لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية اتباع جمع تبع بالفتح
بمعنى تابع لا جمع تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام لاجمع لظهور
دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمضى معه فتوله ولا تتقدم هذه الثلثة عليه
اي اجمع اذا اجتمعت معه ولا تذكر بدونه لعدم دلالتها بالمقصود لما مر في الفصيح دون غيره
تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى
الثاني وفي النسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية واذا اكد المضمر المرفوع
المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي باحدهما اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا للبس
بالفاعل في المستكن وحمل عليه في البارز قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور
لا يكونان الا تاكيدين ولا يتصور الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالتباس في ان المراد بهما
ذلك المعنى فيهما تاكيدان او غيره فيهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيرهما فلا لعدم اللبس
والوجه للحمل نحو ضربتك نفسك ومررت بهم نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته
لا تستعمل لغير التاكيد الا مبتدأ فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت انت
نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكم ما وقع بعد
الاختصار في الكلام مع بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات
فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينها كالفصل بين العصا ولحائها وقدم عليه
كون الثلثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية ليتصل بيان الحكم
ببيان الذوات ولا مقتضي للفصل بينها كما في الاول فافهم والرابع البدل في اللغة الخلف عن الشي
والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح المقصود بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان عدل
عما في الكافية وهو تابع ما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامي

مبحث البدل

قوله بالنسبة ليس صلة المقصود بل الباء للسببية اي المقصود بسبب النسبة ومن جعله صلته فقد انقطع عن توجيه الكلام ولم ينقل بتسمية الا الملام والعالم عند العلامة

حيث

حيث قال اي يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع اذ منه البين انه ليس مقصودا
بما نسب اليه كالمجي في نحو جاءني زيد اخوك فانه المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام
وهو فيه نظر لان نسبة الى الاخ ليست مقصودة بالنسبة الى زيد بل كل مقصودة في ضمنه
اليه نسبة الى الاخ مقصودة في ضمنه اليه فلا بد من زيادة تحمل وهو ان المقصود من
النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في البدل الغلط او حال النسبة في التقرر والتمكن في الذهن
كما في البواقي وخرج البدل المنسوب عنه نحو نسبني زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه
يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة نسبة غيره الى الشي
وما اختاره المص من قوله بالنسبة مما نسب به الفاضل العصام دونه اي المتبوع فخرج ما عطف
العطف بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدو له فيعرض
عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا اشتهر لانهم قالوا في معنى الاضراب هو
الاخبار الذي وقع من المتكلم ولم يكن بطريق القصد ولذا اضرب عنه بل وقالوا بدل الغلط
ثلثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ابهام الغلط وشرطه انه يترقى من الادنى الى
الاعلى ويسمى بدل بدا نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار
سبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق الى غيره ثم التذكر والتدارك
ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل
فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصيح ذكر بيد و
بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام
الفصحاء لكن يعبرون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يريد بلا عاطفة كذا في الامتحان
وينتقض التعريف بصفة اي وهذا واي هذا في ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل
فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى قاله الفاضل العصام واقسامه اربعة بالاستقراء
بدل الكل اي بدل هو الكل من الكل وهو المبدل منه اي البدل والمبدل منه الكلان

لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون مدلوله بعض المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل من الكل والثاني بدل البعض من الكل والثالث ان يكون بينهما ملابسة بغير الجزئية والكلية والرابع ما لا يكون وهو بدل الغلط

قالاضافة في حواشي الشيخ بيانية منه

على شئ واحد وان لم يكونا متراد فين او معا وبين نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض اي بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه في الخارج نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال اي بدل مبتنٍ غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر ان كان بينهما تعلق وملابسة بغيرهما اي الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان الاشتمال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق لكن لا مطلق بل بحيث يتنظر النفس الى ذكر الثاني بعد ذكر الاول وهو المبدل منه ويتشوق الى الثاني وهو البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر مايسلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه او يجده من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد غلامه بدل اشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبدل الغلط اي بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا او نحوه فيشمل اقسام الثلثة الا انه خلاف الظاهر اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح ومن لا يصح اطلاق قوله ولا يقع الخ ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلق لوقوع التسليم الاول في كلامهم كالقرآن به نفسه وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال يبقى القسم الاخير مهملا مع انه لا يقع في كلامهم ايضا فالاولى ان يختار عبارة البيضاوي فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به في الامتحان نحو رايت رجلا حمارا ولا يقع في كلام الفصحاء بل يورد ونه بل ويجب وصف النكرة الحقيقية المبدلة من الموصوفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما في الوصف نحو جاءني رجل غلام زيد في بدل الكل اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يغير تعاريفهما اذا وجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واقصر دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود وحال

مدلوليهما

عطف البيان

مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما فيها بقال الشريك صفك والحيني عطف والجنكي على وضربتك الحار وضربني الحار والتابع الخامس من الخمسة عطف البيان وهو تابع جيء به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وفيه بغير الصفة الكاشفة وقد خرجت بقوله ولابد ان يكون على معنى اي في متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنيته عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمر عطف بيان له لانه علم ماذكر باعتبار علو ما ذكر فالمقصود واما ماذكره ابن الحاجب مزيدا على ماذكره فيستفيد وقد زاد في اسم كان والمضارع

الباب الثالث

المجرد عن الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرد المجزوم الثالث في الاعراب بذكر ما سبق وهو في الاصطلاح شيئ حركة او حرفا او حذفا جاء من العوامل بلا واسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في تعريف العامل فلا تنتقض بما فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة بمعنى جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف فان ذواتها ثابتة قبل مثلا مثل مسلمون ومسلمين فيصح موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد جموع الصحيح المذكرة تقول مسلمون مؤمنون صالحون او مسلمين مؤمنين صالحين وكذا التثنية وتحقيقها وكذا الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا مرادفان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار لكنها انما عرض دلالته على شئ اوداله على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دالة على المعاني الموجبة للاعراب فيستفيد والدلالة في بعضها يحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعنى المقتضية وبهذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه يختلف به اي بسبب صفة آخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا فالمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون على ما هو المختار عنده من ان كلا منهما كلمة برأسها قال المص

٨٢

للاعراب معنيا انها تم وهو اقتضاه او عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا فان لم يمنع من ظهوره شئ فلفظي وان منع حائل آخره فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للاسم وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى فان المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحي وان ينتقض التعريف بخروج المحلي الذي في المبني فلو قال آخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان احوب والظاهر انه لم يسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فان لم وان المراد به الخاص وبالمعرب الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود ويرجع ذكره في الاقسام وجعله مستطرا وبالاستطراد بالمناسب المتام كما لا يخفى على ذوي الاطراف الافهام ويمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته لكون المانع من الظهور نفس محلها ثم انه لا يخفى على كل من التقديرين ان الجر بالحرف الزائد وشبه رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع خارجة من الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلي لا للملحق به ولو اريد بالآخر ما يشملها او زيد في تعريفه او حمل عليه او لم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يلزم ما ذكر فاخرجها عنها وان التعبير بالواسطة لنوع باق المتبادر منه البناء السبب القريب وهو من البعيدة لكن باء باب ما نقلناه عنه دون تعريف العامل وله اي للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم تقسيمات اربعة بالاستقراء متداخلة اي يدخل اقسام بعضها في اقسام الآخر لان هذه التقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا التقسيم كالتقسيم تارة الى المعرب والمبني واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب او مبني التقسيم الاول منها تقسيمه بحسب الذات والحقيقة ولذا قدمه فنقول هو اما حركة

هذا في كونه من افراد المحدود وهذا كونه في الاقسام

واما حركة وهي الاصل فيه لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها او لانه وهي ليست باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون اعرابا للاحرف بمقتضى ذلك كما غنا والحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة او حذف اي حذف احدهما للجزم ولذا اخرها والحركة ثلاث فتحة سميت بها لفتح الشفتين عندها وضمة لضم الفم عندها وكسرة لتسفل الفك الاسفل عند النطق بها نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ونون نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف ثلاثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم عشرة وهو ظ والتقسيم الثاني منها تقسيمه بحسب المحل فهو اي المحل الذي يحسب هذا التقسيم اما معرب او لابس فانه الحرف الخفيفة لا مع الحذف او بالحروف الخفيفة لا معه او بالحركة مع الحذف او بالحرف وقع الحذف الاول وهو ما بالحركة المحضة اما تام الاعراب متصرف او معرب بالحركات الثلث في الاحوال الثلث بحيث يتابع بعضها بعضا في بعض الاحوال بالضمة رفعا اي مرفوعا او حالة الرفع والفتحة نصبا والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا اذ بالحركة يحصل الوضع فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل او جنب اللبس فيحتاج الى العلامة اقوى فيما وضع له هذا ان الاصلان وهو منكر فقوله فهو اي تام الاعراب بالحركة المحضة الاسم المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير بناء واحده وجمع المؤنث السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعراب الاول بالحروف واعراب الثاني ناقص المنصرف فانه لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منها من احدهما فيحتاج اليها كما يجي الجمع فيه غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فان المنصرف علمنا انه غير صادق على المعرب بالحروف كما يجي نحو جاءني رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال وناقص الاعراب بالحركتين فقط وهو على نوعين

الاول ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا
وجرا فهو اي ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف نحو جاءني احمد
ورايت احمد ومررت باحمد وسيجيء ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه الجر على النصب للمناسبة بينهما
في كونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثاني ما يكون المتروك فيه
الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو اي ما بالحركتين
المذكورتين جمع المؤنث السالم هو قل نصبه على الجر ليكون على وفق اصله وهو جمع المذكر
السالم على ما يجيء نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والثاني وهو ما بالحروف
المحضة ايضا اي كما بالحركات المحضة اشار تمام الاعراب بالحروف الثلثة في الاحوال الثلث
على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحركة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اي تام
الاعراب محضا بالحروف الخمسة الاسماء الستة المضافة اذ غيرها بالحركة الى غير ياء المتكلم اذ
الاضافة اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجيء الموحدة اذ المثنى
وجمع المذكر السالم وان اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا بتامي الاعراب واو [illegible] المكبرة بالحركة
لا بالحروف المكبرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت
بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف لان هذه الاسماء اواخرها ثابتة في حال الاضافة سيما عند
بخلاف دم فانه محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فانه جعلها
علامة كما في التثنية والجمع وان كان الخفيف من المتحرك فانقلبها الى ما يناسب الحاجة
فصار الحرف اصلا خفيفة دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف
لمجرد الاعراب وقد صار العين آخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف
نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان بواو محضا في الكلمة
والاعراب وصيغ فيها وانما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون ياء لاعادة الى اصل
الحركة ذكره في الامتحان واما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا [illegible]

الاصل

الاصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه للعزة والنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس
ما في الكافية والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم
وهو ما لم يتغير بناء واحده بالجمعية والتغير في نحو سنين وارضين وثبين وقلين من الشواذ
بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها من ثلثين الى تسعين
نحو جاءني مسلمون واولو مال وعشرون رجلا ورايت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت
بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين
الحرفين المثنى وما الحق به ما هو واثنان واثنتان وكذا اثنتان وثنتان وكلا وكذا كلتا بلا تنوين
ولو بلا اضافة قال الفاضل العصام مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة
التقديرية نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين
واثنين وكليهما ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة
واما عن الثاني فلاقتراح اللبس في الاحوال الثلث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة
احق بالاعتبار الزائد والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضميرا في نحو ضربا وضربتا
والواو لكونه ابن الضمة اولى للرفع بجمع الياء فلزم اشتراك الاربع في الياء ففتحوا ما قبلها
فيها وكسر [illegible] وما كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم يتمحض للاعراب [illegible]
فلزم الجر ايضا لم يكن الحاق التنوين الدال على [illegible] فزادوا النون عوضا
عنه فيما يتقطر الاول لم يسقط مع اللام والوقف والى الثاني لقطعت بالاضافة عملا بالشبهين
وكسر وهي في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد ترد العلامة الاولى بالاعلال
نحو مصطفين [illegible] جاءني اثنين [illegible] لانهما كالمثنى لفظا ومعنى وانما كان المفرد
اللفظ ومثنى المعنى والحوالي الاضافة الى المظهر الاصل الالحق بالاصل الاحق جانب اللفظ
والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا كلتا [illegible]
ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعلم النون لازم الاضافة كذا في الامتحان

والحاق جائز

ان كان المظهر [illegible] بالنظر اليه منه

والثالث وهو ما بالحركة مع الحذف لا يكون الا في تام الافعال. وهو اي الثالث قسمان
لان المحذوف اما حركة او حرف فالاول وهو ما كان محذوفه حركة الفعل المضارع الذي لم
يتصل باخره ضمير مرفوع بقرينة الاتي اذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو
للحال وهو في معرض ما ليس اخره حرف علة فرفعه اي رفع ذلك المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة
ولو تقديرا كما في الوقف ولا يخفى انه ليس المراد بها علم الفاعلية والمفعولية وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا
كما اذا التقى الساكن بعده نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولم يضرب القوم والثاني وهو
ما كان محذوفه حرف الفعل المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير ان كان اخره حرف علة واوا
او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها ونصبه بالفتح ولو تقديرا كما اذا كان الاخر الفا
وجزمه بحذف الاخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرمي
ويخشى ولن يغزو ولن يرمي ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو ما كان بالحرف
مع الحذف لا يكون الا ناقص الافعال. وهو اي الرابع الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع
غير النون الذي هو لجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد
كما سيأتي فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه لان الضمير المرفوع لما عد جزءا قبل السكون
آخره بمنزلة وسطها جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا
اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون
الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب شبيه في مخرج اصلها وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل
على الجر دون الرفع في الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون
وتضربين ويرميان ويرمون وترميين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولن
يرميا ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا الى اخره فالمجموع اي مجموع اقسام الافعال
الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة ستة منها باقسام كل من الاول والثاني الى تام الافعال
وناقصه التقسيم الى قسمين واثنان منها باقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع

وما ذكر

ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثاني احكام ما اقول ابتداءه موقوفا احتاج
الى بيانهما فقال والمراد في الاصطلاح بالمنصرف يسمى به لكونه منصرفا عن الحقيقة ولذا سمي امكن او
لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او للتصرفه بدخول الجر والتنوين اولا زيادة بعد تقدمه
لا اصالة ولكون منصرفه بعد ما اي اسم دخل الجر بالكسر فتبادره لا اصالة كالبيت والتنوين
لعدم مشابهته بالفعل وهذا وحده لا يصدق على المعرب بالحروف وغير المنصرف يسمى به لعدم
ما ذكر في المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الاعراب
فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله الجر بالكسر فقد يقع تغييرا على ان منعه
بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين للتمكن لانه مشابه الفعل في تحقق الفرعيتين
اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء فمنع منه ما منع من الفعل اعني
الكسر والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجري عليها الاحكام وعرفه [illegible]
بتعريف ابن الحاجب بل معرفة جميع العلل وشرائطها وتأثيره وهي لا تتيسر الا بالتفصيل الاتي
بل الحجة ووزن الفعل مثلا محتاجا الى تتبع الموارد ومع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخارج
بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه والتفت بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها
نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على المسمى في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الاتي
فقال هو اي غير المنصرف على نوعين الاول سماعي وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع
ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور نحو احاد وموحد وثناء ومثنى
وثلث ومثلث ورباع ومربع قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر خماسا لا
عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس
وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلا سماع كل المسموع
مع يا النسبة نحو جلستي الى تساعي هذا قال الفاضل العصام انما يحكم بالسماع في عشرة
مع وجوده في الشعر لانه لا يقع في مفعل والا في فعال في التسعة ولم يجعل ايضا مالحاد

ولذا اقتصر المقرب بالاربعة منه

من البناء ولئلا على السماع لجواز ان يكون من النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يعتد
في فعل وفعلل بن الى سبب مثالكن ثلاث ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول
عن العدد المكرر في معناه مكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءني القوم احاد احاد وموحد
جاء واحدا واحدا وكذا البواقي واخر جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه
في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقيل انه معدول عما مع من لموافقة المعدول
للمعدول عنه في التنكير وقيل عما مع اللام لموافقته للموصوف افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا ولم يذهب احد الى كونه عدلا عما مع الاضافة لا لوجوب البقاء او الاضافة
الى مثلها كما مر وكيف حيث لو شيء منه ذكره وقال الفاضل العصام ان هذا الوجه
ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها في الاصل المعدول
عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل
ورجل آخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذكره بالاضافة
بل الاولين فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احد الصورتين
منعت تلك الالفاظ او مثلت بها حال كونها صفات اذ لو كانت اعلاما للمذكور
صرفت على الاكثر لان العدل في هذا الباب ها تابع للوصف فيزول بزواله وآخر ذهب
جماعة الى منع الصرف باعتبار العدل الاصلي مع العلمية وثلاث لم ينصرف بالاتفاق
للتأنيث مع العلمية لكنها لا تكون مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي والوصفي
اذ العارضي صار اصليا في المعدول لاعتباره في وضعه ونحو جمع وكتع وبتع
وبصع حال كونها جموعا فانه جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة
فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما والجموع ث ذ وان كان اجمع في الاصل
افعل تفضيل جمعاء ث ذ ونص عليه البواقي والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف

التفضيل على ما ذكر

الاصلي

الله الرحمن الرحيم

الاصل على الاصح ولا يضره الغلبة لانه وقيل التعريف الاضافي لانه يتقدم بتقدير جهة
لا يكون بها الا للمعرفة وعدم ملاءمة ظهور الاضافة منع الصرف لا يستلزم عدم ملاءمة
تقديرها وقيل التعريف الذي وهو التعريف بلا اداة فهو غير العلمية ولهذا الاختلاف
لم يقيدها بالقسيات كما في الاول وانما قيد بجمع عالا انها لو كانت مفردا بان جعلت
اعلاما بان يكون كالسبق وكذا عمر وزفر وزحل اسم نجم من الخنس وقزح اسم جبل في مزدلفة
حال كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديري والعلم ولو لم تكن اعلاما بان نكرت انصرفت
لبقائها على سبب واحد والثاني قياسي وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع بل
يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير مخصوص كما اشار اليه باداة السور الكلي في قوله
وهو كل علم على وزن اي حيث مخصوص بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا
عن الفعل او العجم كضرب مجهولا وشمر عند العلماء علم لفرس الحجاج منقول في الاصل
السرع في المشي وبقم منقولا من العجم وانقطع واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسي والسداسي
معلومة او مجهولة وكذا فوعل مجهولا او في محل اوله اي الوزن او مجازا بالحلول احدى
زوائد المضارع التي لها انواع اختصاص به ونحو حروف اتين حال كون ذلك الوزن
غير قابل للتاء المتحركة للتأنيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه وزن الفعل لاختصاصه بالاسم
ثم يكون مع ما ذكر منعه للعلمية والتأنيث كيعملة وارملة اذا سمي بها فيدخل في قوله كل علم
فيه تاء التأنيث لا الوزن الفعلي كما لا يخفى نحو يزيد ويشكر واحمد والسبب العلمية ووزن
الفعل وكل افعل التفضيل والصفة اي كل ما كان على وزن افعل موضوعا للتفضيل والصفة
نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول
التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال قبولها بل عدمه
قطعي اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثاني فعلاء وكل اسم عجمي غير عربي في الاصل
استعمل في اول نقله الى العرب علما سواء كان علما في العجم ايضا كاسم جنس نقل علما كقلم

بضم الهمزة وفتح الواو [illegible]

الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون علمية في العجمية وما وجه من التعميم
للتحقيق والتحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لتوجيه والاصوب ان يقال ان
الثاني ملحق بالاول لانه للمشاركة في العلة لكن الشرط فيها ظهور علمية العلة الثقل
ولا وجود ههنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان ووجه اشتراط اعتبار العجمية بحالها وظهورها
اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون
كاللفظ الاول فيضعف العجمة فلا تؤثر وهو ان والحال ان ذلك الاخير زائد ووقفه على
الاحرف الثلثة او متحرك الاوسط نحو قالون كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل
على الاحد رواة نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا امكان وابراهيم ههنا
مثالان للزائد على الثلثة الاول للثاني والثاني للاول ونحو ولسق ونوح منصرف لما علم
ان معرفة ثمة فيها عيب الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبار ههنا في ماه
وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند وهذا الزمخشري وقد رد بانه بان التانيث امر حقيقي
وله علامة فتظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اتفاقي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار
التانيث في نحو هذا اعتبار العجمة في نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية لا للاستقلال
السببية ولانه لم يسمع فيه منع الصرف في نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار
تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع
القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة
لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول
والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة
العجمة معقولة وتجرد زيادة الحركة لا يوجب طولا مؤديا الى الثقل في لغة العرب
الا ترى الى كثرة نحو جحمرش بخلاف الرباعي وهذا السيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي
والثالث اعتباره بدليل منع نحو لستو وشتر وهذا الابن الحاجب في شرحه ورد بانهما

سهما

سهما بقعة وقلعة ولانها يظهر الثمرة في نحو ملك اسم رجل ولم يسمع فيه ذكره في الامتحان
وتبع ابن الحاجب في هذه الرسالة وكل مؤنث علما اولا بالالف مقصورة كانت
او ممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالالف باعتبار المقصورة وبالممدودة
باعتبار السببية كالالف نحو حبلى وحمراء وقيل انها قامت مقام العلتين للزومها الكلمة
وضعا مثلا لا يقال حبل وحمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية ورده
المص بانه ان ارادوا العموم لسلب التاء المنصوص نحو طلحة اذ لا يقال طلح علما وان ارادوا
سلب العموم فكذا الالف ان نحو ذكرى وصحراء وان ارادوا نحو التاء الفرق مطردا في بعض
الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا
مع عدم التغير الصيغة والكثرة ولكن يقولون الا ان ينظم اليه غلبة التاء حقا وحق
حتى كانه معدوم فغلبة مفارقة التاء وندرة مفارقة الالفين فالحكم للغالب النادر كالمعدوم
وكل علم فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا نحو فاطمة وثمرة
او تقديرا زائدا ووقفه على الاحرف الثلثة علم المؤنث اولا نحو زينب او هو متحرك الاوسط حال
كونه علم المؤنث نحو قدم اسم امراة وينبغي ان يقول او عجمة ليشمل ماه وجور ووجه هذا
الشرط ان ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام شيء في اللفظ مقامها
ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عقرب مع ظهورها في مثل
قديرة وحركة الوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل جمزي مع جواز حبلوي
والعجمة وان لم تكن مؤثرة في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث
والضعف هذين لا تؤثران الا فيما في سببيه تانيث بخلاف الرابع كان رابعه بقوله
علم المؤنث وقيل السلامة عن نقل احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل احد السببين وان ثمرة
التاثيرة ورده المص بانه لا طائل تحته اما اولا فلان تاثير العلل ليس بثقل بل الوضعية واما
ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بالحصول

الخفة في الاوسط وان نالثا فلان انصرافه نحو قدم وماه وجور اعلاما للذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان في الحالين ولو سمي به اي بذلك المتحرك الاوسط مذكر صرف لغاية ضعف التانيث ح فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات فلو سمي بالزائد على الثلثة منع لو تانيثه اصليا والا فمنصرف في كل حال كحائض بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز تاء وقيل باعتبار الحيض فلا
اذا سمي به مذكر صرف ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف تانيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا نحو هند وكل علم في الحال لتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم لما فيه من الزوال بحصول نوع قوة ذكر في الامتحان مركب من اسمين في الاصل لان نحو النجم وبدري علمين منصرفين لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئيته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر وكنحو زيد وان زيدا او يزيد مع الضمير وتابط شرا علما لجماعة فلا يظهر فيهما منع الصرف ليس احدهما عاملا في الاخر بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب زيدا لانهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت في المضاف الصرف فلا تؤثر في المضاف اليه المنع لان نظر المختار لا يؤثر الضدين فان النار لا تؤثر الا الحرارة والماء الا البرودة ولا الثاني صوتا في مثل سيبويه فانه مبني او محكي بناؤه ولا متضمنا لمعنى الحرف في الاصل عاطفا او جارا نحو خمسة عشر وجاري بيت بيت علمين لانهما محكيا البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد احتاج في زيادة هذين القيدين كما احتاج في زيادة اسمين لكنه لا بد منه ان يزيد ولا موجبا قبل العلمية احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا في الاخر ولو زاد ايضا ولا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة اوجه الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع

والثاني

والثاني اوضح كالاخفش نحو بعلبك وحضرموت على اللغة الفصيحة كما سيجي والسبب المنع العلمية والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان في الآخر لا اصليان ولذا سميتا مزيدتين وسميتا مضارعتين لشبههما بالفي التانيث قيل لامتناع دخول التاء وقيل لكونهما مزيدتين علما يمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المنع بهما او وصفا لا يدخله التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما نحو عمران والسبب الالف والنون والعلمية وسكران مثال الوصف له مؤنث لا يدخله التاء كسكرى ورحمن مثال الوصف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف وكل جمع حاليا او اصليا لحصا او تحقيقا وتقديرا بالكسر اوله على وزن فعالل او فعاليل بان يكون اوله مفتوحا وثالثه الف بعده حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن وكون الاصل لجوار فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وفيه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير الذي ويكرر الجمعية في البعض ولذا سمي منتهى الجموع فيقوى الجمعية لم يقل بلا تاء ولا ياء احترازا عن مثل فرازنة ومدائني بناء على ان المتبادر كونه على وزن احدهما بدون اتصال شيء وهو الظاهر من المقال على ان المختار عنده كون التاء في مثل فرازنة بزوائه فيخرج باشتراط الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به في الامتحان نحو مساجد ومصابيح وفي التمثيل بهما دون نحو دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيري لا التصريفي وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كما في التصريفي ويقال له وزن عروضي ايضا كما صرح به الفاضل العصام ويجوز صرفه اي لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مر من توسعه لضرورة الشعر بان يختل بالوزن جزاء وسلاسة لو منع فالاول كقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا او [illegible]

والثاني كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع او للتناسب لحصول
المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف نحو سلاسلا على قراءة نافع والكسائي صرفه ليناسب
اغلالا بعده وقواريرا ليناسب قطريرا بعده وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الى شيء او دخله
لام التعريف انصرف حقيقة وجد فيه السببان او لا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين
للاضافة او اللام لا لمنع الصرف فافهم نحو مررت بالاحمد مثال للثاني قدمه على مثال الاول
لئلا يقع الفصل بين المثال والمثل او احمدنا مثال للاول لايجاز بعدم الفصل فيما لم
والتقسيم الثالث منها تقسيمه بحسب النوع وهو اى الاعراب بحسبه اربعة بالاستقراء رفع ونصب
مشتركان بين الاسم والفعل وجر مختص كل منهما بكل منهما الا ان معناهما في الاسم علم الفاعلية
والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما لمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما
كذا ذكره الفاضل العصام وجر مختص بالاسم لا يوجد في غيره معناه علم الاضافة وجزم
والتقدير
مختص بالفعل معناه ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة الرفع اى علامة محل الرفع
فالاضافة كشجر الاراك او علامة دالة على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة
عن الحركة والحرف وانما على لكلى من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع
الذي هو الاختلاف وهو ظاهر اربعة ضمة في الاسم والفعل وواو اى واو الجمع المذكر
السالم وكلها ذا الستة في الاسم والف اى الف التثنية في الاسم ونون اى نون التثنية
والجمع المذكر والواحدة المخاطبة في الفعل وعلامة النصب خمسة فتحة في الاسم والفعل وكسرة
في الاسم الذي هو الجمع المؤنث السالم والف في الاسماء الستة السابقة وياء اى ياء التثنية
وجمع المذكر السالم وحذف النون وعلامة الجر ثلثة كسرة في المنصرف وفتحة في غير المنصرف
وياء اى ياء التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة من
آخر المضارع الصحيح الذي لم يتصل بآخره ضمير وحذف الآخر من المضارع المذكور اذا كان معتل
الآخر وحذف النون المذكور والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه بحسب الصفة

شجر الاراك والنبع
السواك واحده
اراكة قاموس

فهو

فهو اى الاعراب بحسبها ثلثة لفظي يظهر في اللفظ اى لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه
علامة وحقها الظهور وتقديري ومحلي فلتفكر الاخيرين حتى يعلم ان ما عداهما لفظي
لانحصار الاعراب في هذه الثلثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع
التقديري ما لا يدخل فيما ذكره في المواضع السبعة له وهو ما سكن آخره لاجل التخفيف
او للادغام فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ونحو الرحيم ملك يوم
الدين في قراءة ابي عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره بحركة غيره الاعرابية او للتناسب
نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابن جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة حسن
البصري ونحو يا زيد الظريف بضم الفاء ونحو هذا جحر ضب خرب بالجر الجواري في خرب
اذ ليس حركة آخره بنائية ولا اعرابية بل للمتابعة والاعراب مقدر وصرح به الدماميني
فيكون التسمية بالجر لان كلمة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه
دلالة للاشتراك في اشتغال الآخر بالسكون والثاني بالمحكي للاشتراك في اشتغال
الآخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم فالتقديري ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره
لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجيء ولا يكون التقديري
الا في المعرب الاصطلاحي كاللفظي وذلك التقديري في سبعة مواضع وجعلها البيضاوي
ثمانية والمصنف فقد جعلها تحته بان ادخل في الثاني فجعله رابعا وجعل السادس
مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع ولا تكن
من الغافلين الموضع الاول معرب نحو آخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين لا لتجرد
الخفة فهو منوي لا منسي فيكون كالملفوظ فان كان ذلك المعرب اسما فاعرابه في
الاحوال الثلث تقديري لتعذر الحركة على الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصا
وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديري لوجود ذلك الالف في تينك الحالين وجزمه بحذف
ذلك الالف لفظي لوجوده في اللفظ نحو يخشى ويخشى امه ولن يخشى ولم يخش الناس

قوله بطلت صحة
ما انتقه لا اعتراز به
نا لا يخفى كما لا يخفى
منه

ولم يختص والموضع الثاني ما اي الاسم المعرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حرفت
او قلبت حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده
في اللفظ نحو مسلماي ومسلمي ومسلمي بالتشديد فان كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر
السالم فرفعه تقديري للزوم القلب والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيان
بياء مدغم فالاولى تعديته كما في الاوائل نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي قلبت الواو
ياء وادغمت وان كان غيره اي غير جمع المذكر السالم فالكل اي كل اعرابه تقديري
سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل
الياء وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين بعده ولم يمكن
جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قال البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل
اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للبقاء وان
ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا يوجبه نحو غلامكم وغلامه نحو غلامي وابي ورحالي
ومسلماتي والموضع الثالث ما اي اسم معرب مطلق في آخره الاعراب حكي اي حركة او وقف
حكاية والتسمية بالاعراب مجازا بالكون اذ ليست باعراب في الحال التي انتقل اليه
فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي انما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الآخر
بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع عكس ما في الحال كونه اما جملة في الاصل
منقولة الى الحال العلمية نحو تأبط شرا فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديري
وقيل مبني كما قبل العلمية او مفردا في قول القوم الحجازيين واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد
واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا ... الا باق السؤال عن زيد المنصوب
فيقدر رفعه لفظا مقولا له فان ضربت زيدا او نحو دعني من تمرتان اعرابه حكاية مقدرة والمنقول
حكاية له فان الكلام ... ونحوه اي كالمذكور في كون اعرابه تقديريا لاشتغال الآخر بالحركة علم
تركيب جزؤه الثاني معمول في الاصل لما الاول ... اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزء ايضا

فيكون

فيكون تقديريا نحو ان يزيد ويعل زيد ومن زيدا علما فان كلا منهما معمول في الاصل
لما الاول ... وهو الابتداء في الثاني والحرف في الاول والثالث علما نحو عبد الله ونحو ضرب
غلامه علمين من العامل اي المركب الذي جزؤه الثاني معمول لما الاول في الاصل فان اعراب الجزء الاول
اي الاعراب الذي يظهر فيه اذا كان الاعراب في الحال لكونه جزء كلمة زيد بل المجرى على ما هو المختار
عنده كما تحقق في الامتحان مثالا اي من نحو عبد الله ونحو ضرب غلامه لتعلق لظهوره في لفظ
ما الاعراب وان كان في وسط لكونه محل الاعراب في الاصل ولما نوي آخره وذلك الاولى من اعطاء
الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له بحسب العامل فان رافعا فمرفوع وان
ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور والثاني مشغول بالاعراب الحكاية اي بالاعراب ملتبس بها ولم
يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الاول وما في آخره بناء فكي وضمه بالبناء كالتسمية بالاعراب
كما في ... اذا لم يكن علما يكون ... مبنيين كما سيجيء واذا جعل علما يكون معربا
بالاعراب تقديري على الاكثر لانتفاء موجب البناء الذي سيأتي وتعذر ظهور الاعراب في لفظه
لمانع هو الحكاية وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية وشرطه سيبويه كما صرح به في الامتحان والموضع
الرابع ما اي اسم او فعل معرب في آخره الاولى حرك في كما في الاوائل بياء مكسور ما قبلها وآخره الف
لا للتثنية ... فانه كالمنقوط لكونه ... لا مستثنى حتى يكون اعرابه لفظيا كما في ...
وكل المعرب ... فرفعه وجره تقديري للزوم تسكين الياء المذكورة لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما
نصبه فلفظي لخفة الفتحة عليها نحو القاضي وجاءني قاضي البلد وان كان فعلا فرفعه فقط دون
نصبه ولا جزمه اذ هما اللفظيان تقديري لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتح او لم يجئ بآخره بحكم رفع
فانه لو لم ... فان كان او جمع المؤنث يكون محليا وان كان غيره يكون لفظيا في الاحوال الثلث
نحو يرميان ويرمون وترميين ولن يرميا ولم يرميا الخ نحو يرمي بعوده وترمي ايضا ...
الآخر اي او ترمي نحو ... والحسن منها فعل آخره واو مضموم ما قبلها اذ لم يوجد اسم كذلك فرفعه
فقط دون نصبه وجزمه اذ هما اللفظيان ايضا اي كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها تقديري لاستثقاله

من اشتغال الضمة على الواو المذكور اذ لم يلحق بآخره ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه
لفظيا او محليا كما في نحو غزوه وهو وتغزوانه او هي وانا وانا نغزو غزوا والكسر منها
بسبب اعرابه بالحروف ملاقاتها لما بعدها اي كلمة في اولها الهمزة وصل او ساكن فانها تسقط
عند الملاقاة فيحال الساكنين فيحذف حروف الاعراب فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة
من المفردة المكبرة المضافة الى غير الياء فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري لعدم ظهوره في اللفظ
لما مر نحو جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان الجمع المذكر السالم
فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا كمصطفون ومصطفين بفتح النون في النصب
والجر فتحرك الواو وقبلها الف كما بالضمة للمجانسة والياء بالكسرة لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا
في الاحوال الثلث لظهوره في لفظه نحو جاءني مصطفوا القوم بضم الواو ورأيت مصطفي القوم
ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذف ان الواو
والياء لالتقاء الساكنين فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني ضاربو القوم ورأيت
ضاربي القوم ومررت بضاربي القوم وان كان ذلك الاسم تثنية فرفعه تقديري لحذف الالف
لالتقاء الساكنين او في نصبه وجره تحرك الياء لالتقاء الساكنين بالكسر للمجانسة فيكون اعرابه فيهما لفظيا
نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف ورأيت غلامي ابنك ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء
فيهما والموضع السابع من هذه المواضع السبعة المعرب الموقوف اي الذي وقف عليه نائب الفاعل
بالسكون حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحرف اذ ح يكون لفظيا كمسلمون ومسلمين
فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منونا بتنوين المقابلة اولا
او كان في آخره تاء التأنيث فاحواله الثلث اي اعرابه فيها تقديري لعدم ظهوره
في اللفظ نحو احمد في الاحوال الثلث مثال لغير المنون وضاربة كذلك مثال الحاق
آخره التاء وضاربات مثال للمنون بغير التمكن وان كان منونا بتنوين التمكن بغير حالا
بلا همزة او معها اي حال كونه بلا تاء التأنيث او بلا معها منقلبة عن همزة فرفعه وجره تقديري

لسقوط

لسقوط الاعراب بالوقف دون نصبه فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه
فتح ما قبل الذي هو النصب نحو زيد فانه يقال جاءني زيد ومررت بزيد بسكون الدال
ورأيت زيدا بالالف **واما المحلي** وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في الحرف بل في
نفسه لمانع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاحسن الاول والاخر بدل
الثاني الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب غير محلي لما عرفت انه لو اشتغل بمحلي لكان
اعرابه تقديريا نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية فيه اشارة
الى ان النصب المجرور فقط لا مع الجار لان الجار آلة ووسيلة في افضائه معنى
العامل الى المعمول فهي اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة المعمول كذا في الامتحان وكذا
اعجبني ضرب زيد وعمرو بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية او منصوبه على المفعولية
في الاول والثانية في الثاني والثاني منهما المبني العارض الذي يتوارد عليه
المعاني المقتضية قال فيما علقه في الامتحان قالوا التقديري انما يكون فيما
يستحق الاعراب في نفسه ولكن في آخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه فالمانع في نفسه
واقول معنى كون الاعراب محليا وتقديريا في النفس ان نفس اللفظ محل الاعراب تتوارد
المواقع المعاني المقتضية عليه بدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع
لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا او مضافا اليه ومدخول الجار فلم يجد
فيه ذلك الاعراب اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وعند تجرده الحالية والاضافة فيستحق
محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعو زيدا وزيد
ضارب عمرو وعمروا ومررت بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه بخلاف مبني الاصل
فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالته على المعنى المستقل
بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الفتاح والجمهور فعدوا المانع على
البناء وقالوا معنى كونه محليا انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيه وعليهم

الاول مثال المطلق والاخير
المخصوص منه

[illegible] ... التحقيق ... التوارد ... للشارح المحرر

انّ المحلّ قد يكون في المعرب لانّهم اتّفقوا على ان يقولوا انّ زيدا في مررت بزيد وضرب
زيد شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحلّ وامّا نحو تأبّط شرّا علما فالمختار انه
معرب لانه بتقديري لكون المانع في الآخر في يا زيد ومررت برجل ضارب زيد فانّ البناء
وكونه مدخول الجارّ ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا في الآخر يمنع عن ظهور النصب غاية
ما في الباب انّ ذلك المانع اوجب الاعراب مانعا آخر لكن التسمية بالمحلّي باعتبار المانع
الاوّل دون الآخر فلهذا لو زال الاوّل وبقي الثاني صار الاعراب تقديريا كنحو تأبّط
شرّا على الصحيح الى هنا كلامه فهو اي المبني عارضا او اصليا باستخدام ما اي كلمة
كان حركته وسكونه اي حركة آخره وسكونه لا بعامل اي لا بسببه وان دخل عليه بل بان الاصل
في البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب آخر كما يجيء وبما ذكرنا لا يرد انّ الجمع المعدود
واضافة فينبغي انّ كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب الزمخشري وهو كونها
معربة موقوفة صرّح به في الامتحان لانّ حركتها تكون بعامل لو دخل عليه فليس او طلبيا
بخلاف المعرب فانه ليس كذلك وهو من اعربته اي اوضحته واظهرته فالمعرب محلّ اظهار
المعاني لانه محلّ المظهر اعني الاعراب ومحلّ الشيء محلّ لوصفه فهو اي المعرب مطلقا ولما كان
هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال ما كلمة كان حركته وسكونه
اي حركة آخره وسكونه بعامل اي بسببه بواسطة او بدونها فيشمل المدخول الجارة الزائدة
ونحوها لا يتعلّق يبتني على ما يشعر به تنكير عامل فافهم ثمّ انّه لم يقصد شمول هذين التعريفين
للمبني والمعرب بالحرف مع انّهما مذكوران في الاقسام لانّه اراد التنبيه على انحطاط
رتبة ما بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره في الاقسام وانّه لو
اراد الشمول لهما وزاد ووقوفه بعد سكونه فيهما لصدق تعريف المبني على المعرب بالحرف
لما انّ الحرف ثابت قبل العامل وبعده يحصل له وجه الدلالة ولا دلالة في المبني حتى
يراد به هذه الصفة كما في المعرب على ما لا يخفى انتهى ذكره توقي ابن الحاجب لعدم

وجه ما قاله المحقق كلامه وجه آخر لتحقيق كلامه [illegible] على وجه الاتفاق فليرجع الى حاشيتنا للامتحان منه

حصول

حصول الغرض الاصلي من التعريف لافادته معرفة الانواع والاجزاء التي كلام عليها وتعيّن
لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم انّ ما عداها معرب ولا يخفى انّ تعريف المبني
التزم استلزامها في الغرض لانه اطلق المركب واراد وجوده او المركب مع الغير تركيبا يتحقق
معه عامل واراد بالمناسبة المنفية المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة
الى تفصيل على جميع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام دون
الجملة وكون ذلك الاقرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط لها
بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمامها على تفصيل المبنيات وانّما عدل عن قوله
الجاهد وهي ما لا يختلف آخره بعامل وما اختلف آخره به لايهام انّ الاختلاف
يكون في حكم المبني واثره المترتب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك اذ حكمه واثره المترتب
على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرّفه المطرزي بما ثبت المعرب به
بعد تعريف المعرب الاختلاف والمبني مطلقا ولم يعيّن للاشتباه رتبوا على المعرب من اوّل
الامر على نوعين مبني الاصل اي مبني هو الاصل ومبني العارض اي مبني هو عارض
والاوّل اربعة الحرف قدّمه لكماله في الاصالة اذ لا يقع معربا اصلا بخلاف الماضي فانه
قد يقع موقع المعرب فيكون معربا كالامر والماضي قدّمه لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير
اللام عند البصريين قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كالأمر
والجملة من حيث هي هي او بانها الجمع لكونه بناء مختارا به واعتبارا اذ قد يوجد
في اجزائها الاعراب ووجه البناء عدم توارد المعاني المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها
على المستقبل المطابق والاعراب المضارع بالمشابهة للناقصة وهي مفقودة فيها ايضا
كما لا يخفى والثاني ايضا اي نوعان لازم وغير لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن
البناء اصلا وهو اي المبني اللازم المضمرات ووجه البناء الاحتياج بدلالة نفس
الصيغة بحسب اختلافه مادة وصيغة على المعاني الكثيرة عن دلالة الاعراب عليها

شبه الى المعرب وشبه الى المبني منه

او لانّ جمع المعرف بالاعراب المعرب وهو على نوعين المبني منه

او تخصيص البناء بحسب [illegible] في الاصالة لا العروض منه

التي هي الغرض من وضعه جدا هو المختار عنده كما صرح به في الامالي في بحث الموصول
وقيل للمشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل حملا على لفظ الحروف التي بها التهجي
واسماء الاشارات قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهي لعدم استقلالها معنى حرفي
لكنه لم يوضع لها حرف كما قصدها الرضي وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ما عداه
وقيل لاحتياجها الى القرينة الدافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف
كاحتياج الحرف الى المتعلق والموصولات وجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج
الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف [illegible] فانها امر بان ما لم يكن صدر صلتها الا لزم
فيها الاضافة الى جملة لحاجتها الى جملة فلا يرد ذكم رجلا وكلمة عشرك لعدم لزوم الاضافة
فيهما ولا حيث واذ واذا لما جي ان الاضافة بها كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية
وانما بنيا عند حذف الصدر لتأكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف منوي
فتربا الغاية ولذا بنيا على الضم نحو قوله تع لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا وينبغي ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارات مثنيهما لان المختار عنده انه معرب
معربة وعليه وجهه في الامالي بان لفظ التثنية لما كان قبلها مطردا عاما ارادوا
ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا الاعراب اختلاف الاواخر انتهى
تقدم بيانه في غيره كما سيجي وكاسماء الافعال بناؤها لمشابهتها المبني الاصلي
اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي الاصل فيه البناء والعدم موجب الاعراب
كايه بمعنى انجز واوه بمعنى اتوجع واعرب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة
المفقودة فيها كذا في الامالي وقد سبقت هذه المذكورات من المص في اسماء
الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما كان على وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة
او علما للمؤنث نحو حذام اسم امراة قيل بناء هذه الثلثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة

قال الشاعر ولولا المزعجات من الليالي
لما ترك القطا طيب المنام
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

لفظا

لفظا اي معنى الامر المشابه في المعنى للمبني الاصلي رده المص بان جهة المشابهة محققة
فلا ينتقض قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المعرفة كما سيجي فان قيل
لم لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما اعتبره البعض قلت لانه قياس المساواة لا يتم باعتبار العدل
لان الاكثرين [illegible] الرضي حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم
عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بسببه الى الاسمية
[illegible] عن هذا الاصل ظاهر ومما اورده انما حمل المص بان [illegible] فعال
عن المصدرية الى [illegible] وقلت من التركيب الى الافراد اذ هو ليس كالاولى ثم قال فان ادعى
في هذه الثلثة العدل المحقق في الدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز
تزاوج اللفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعي العدل المقدر لاضطرار
وجودها مبنيات الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول عليه معربا ولا كما قلنا
وان قيد [illegible] فيه ايضا فهو تكلف على ذلك عند اهل الحجاز قيد لانه [illegible] بني تميم
الا في ما آخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه لالتزامهم الامالة في الاسماء
في ذوات الراء والصحيح الكسرة [illegible] وقيل لان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه
كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ [illegible] واحدة [illegible]
مختلفة وقال المص وفيه ان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيها انهما يقتضيان [illegible]
بسبب البناء في مناسبة مبني الاصل وان منعوا ما ذكره المحقق [illegible] ما ذكروا لكنه
الآن يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يقال انه يضعف ما ذكره المص والحصر للاصل [illegible]
الطبيعية والاصوات وهي اي الاصوات في عرف النحاة لفظ حكي به صوت غير موضوع للمعنى يدل على
تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوان او للجماد كغاق والحكاية انما [illegible]
نحو قال [illegible] غاق او نخ او اف ولما كانت حكاية الغراب غاق او غاق صوت الغراب
ولا قلت غاق قاصدا [illegible] صوت الغراب [illegible] من غير تركيب وتخصيص الحكاية

بناء القسم الثاني وفهم لشبههما بالكلم معنى ووضعا والوضع الاصلي من النحو موقوف
التراكيب فاقول ح ما وقع فيها واد فال ما لم يقع غير معقول مع انه لم يجوز المبنية
فيما ذكر والتعليل بالترح باسم الصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة
اسم الجسم وهو المحكي وبهذا الاعتبار عدّ من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان
او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه بتغيير القسمين
قسما واحدا الشبه اذ الثاني نفس صوت والداخل في الاول حكاية ثم قالوا في سبب
بناء الاصوات الغير الحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مدعى مع رجوع المختار من مذهب
الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز التقاء الساكنين نحو زيد مع التقائهما
في نحو اين وفي الحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من بحث والذي يتبادر
لما تعذر وتعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا اغاثة المشابهة فعدلوا عن الاعراب
لئلا تستفز وحركة آوه نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع التقاء الساكنين فاعرابها تقديري
ذكره في الامتحان فعد كلم هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي او صوت به للنهم كنخ
بفتح النون وكسر الخاء المعجمة او فوقها مع تشديدها او بسكونها مع التخفيف لاناخة البعير
قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي وارى
انه الحق لدخوله في حدها كذا في الامتحان فلا وجه لعد هذا القسم من المبني على
حدة فذكره بعض الفضلاء لانه مختاره وقال فيه ايضا بقي قسم ثالث للصوت وهو
لفظ غير موضوع صادر عن الانسان يدل على معنى بالطبع كنخ عند الاعجاب [illegible]
للمتوجع [illegible] وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اوه ما يقتضيه الطبع فاد الحكي داخل في القسم
الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر عن طبع كان اشمل [illegible] ذكر
وجعلها علة للمصوت على سبيل التمثيل يختلف التركيب في مقام التعريف كما لا يخفى على [illegible]
وبعض المركبات اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه [illegible]

ما بقي على حاله بعد التركيب فالمراد بناء الجزئين وهي كلمتان وهو اي ذلك يبعد في كلمتين
في الاصل او في الحال فيشمل ستة اقسام ليس احدها [illegible] في الاصل سواء كان
الاول مما اعرب اولا احترازا عن مثل تابط شرا او مثل عبد الله ومثل من زيد وان
زيد الغلام اذ كل منها حكى ان اعرابه تقديري وينبغي ان يقول اسمين كما فيما سبق لا احتراز
عن مثل النجم الصعق وان يقول لا موضوعين قبل العلمية احترازا عن زيد قائم ومثل حيوان
ناطق علمين لما مر بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة كان اصوب جعلا اسما واحدا كان
جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد فان كان هو تابعا اي الجزء الثاني اما الاول فلانه ليس
محل الاعراب لكونه جزءا حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثاني فلكونه مبنيا
قبل التركيب وهذا اسلوب مثل الغير ولا فقد مر ان الصوت عنده انه ليس مبنيا قبل الحكاية
وجد هنا موجب بان اعرابه تقديري وكسر الثاني عند الوصل لامتناع التقاء الساكنين وكون الكسر
اصلا في التحريك وفتح الاول للخفة نحو سيبويه معناه قبل العلمية الرائحة السبب ويه التفاح
او الرائحة [illegible] سمي به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي لكمال رغبته [illegible] لكثرة
شمه اياه وان لم يكن الثاني صوتا بني الاول على الفتح لما مر ان كان آخره صحيحا نحو
بعلبك اسم بلد [illegible] بعل وهو الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد [illegible]
[illegible] اي [illegible] اسم بلد وقبيلة [illegible] في الاصل جعلا واحدا
وعلى السكون ان كان آخره [illegible] لثقل الحركة عليها [illegible] وان كانت
نحو معدي كرب [illegible] الثاني حال كونه غير منصرف للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المركب [illegible]
انما هو المجموع لا الثاني فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه [illegible]
[illegible] على اللغة الفصيحة متعلق بالبناء والاعراب معا [illegible]
[illegible] بالاضافة [illegible] بالتركيب [illegible] على
[illegible] وقيل يجوز في مثل معدي كرب فتح الياء واسكانه في [illegible] الثاني ايضا

معدي كرب [illegible] اسم [illegible]
[illegible] في الاصل [illegible] ثم جعلا [illegible]
[illegible] من بلاد الشام [illegible]

تشبيها له بالمضاف اليه في الصورة يجري مع منع الصرف على رأي ان تقدره اسما للمؤنث كما اذا قدرت ان كرب اسم للكربة وبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات الثلث في اللام وفتح الكاف في الاحوال الثلث مع الجر على رأي آخر ان قدرته اسما للمذكر كما اذا قدرت ان كرب اسم للحزن وبك اسم لمكان او صاحب البلد ويجر الكاف في الاحوال الثلث ويبنى الثاني ايضا على رأي تشبيها له بخمسة عشر ووجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه ما ليس بالاضافي بتركيب اضافي في مجرد الصورة وحمل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى في الاصل على ان التشبيه بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب الاول غير مرجح [illegible] للبناء اذ المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس [illegible] غير متجه فيه كما قرر وان لم يجعلا اي الكلمتان اسما واحدا ولكن تضمن الثاني [illegible] او جارا فان لم يكن الاول لفظا اثنين بنيا اي الكلمتان والجزء ان قيل لبقاء الاول فلوقوعه في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف وقال المحقق وفيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انفصال سبب البناء على ما سبق بيانه والذي عندي ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا انتهى وسلك في هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح ان كان آخرهما صحيحا وعلى السكون ان كان آخرهما معتلا وقد علم مما مر نحو احد عشر واحدى عشرة وثلثة عشر وثلث عشرة وحادية عشرة والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة عشرة [illegible] العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول والواحد منه وهو الثاني والتضمن في الاول لا في الثاني اذ ليس المعنى حادي وعشرة فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا منه ذلك المتعدد ولم يشتق ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين نحو

ليعود ثاني من اول الأمرين المراد المفرد من المتعدد دال العدد وعطف الثاني لفظا على الاول بصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون لو المعنى واحد وعشرون ونحو هو اي فلان جاري بيت بيت اي ملاصقا بيتي وبيته او [illegible] منه منضما الى بيتي او ملاصق بيت بيتي يعني به الجار القريب وهو بين بين اي وقع بين هذا وبين ذلك يقال هذا الشيء بين بين اي بين الجيد وبين الردي اشار بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاول لفظ اثنين بني اللفظ الثاني لما مر من التضمن واعرب الاول وحذف نونه قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل انما اعرب لان التثنية محل واحد وهم الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب والتباس بالحروف وقال الفاضل العصام لان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثني عشرك وجواز ثلثة عشرك نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب لكن الغالب انها لم يعرف انها على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين ونحوه غير انها بمعنى ما يكنى به وهو اي ذلك البعض كم وكذا المبنيين لاحتياجهما الى التمييز [illegible] تمييزها في الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بكون كم الاستفهامية عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا على تمييز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على تمييز احد الطرفين تحكم كم رجلا ويكون الخبرية عن العدد فسميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر مميزا بينها بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم

نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه في الجر به فتمييز العدد الى
المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤهما لكونها موضوعة
وضع الحرف لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف والخبرية عليها وكذا عوملت على
يكون للعدد وقد يحذف التمييز ايضا نحو كم صمت يوم كذا الكناية عن يوم الجمعة مثلا ينتصب
ما بعده على التمييز لما مر في كم الاستفهامية وبناؤها لكونها في الاصل ذا دخل عليها
كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقي ذا على اصل بنائها
نحو عندي كذا درهما قال في الامتحان وينبغي ان يذكر كأين فانه مبني ايضا بمعنى
كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اي فصار المجموع اسما واحدا مبنيا
على السكون آخره نون تنوين لا تنوين ولذا يكتب بالنون وكيت وذيت فانهما كناية
عن ... ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف ويكونان للحديث اي الكناية عنه
نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبناؤهما لكونهما عبارتين عن الجملة
التي عرفت من مبني الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى ان او الاستفهام كمن وما وغيرهما
وجه البناء لظ غير اي واية فانهما معربان لما مر وبعض الظروف لان جميعها ليس بمبني
والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في منذ ومذ ذكره
الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكرها لشبهها بالظرف في الدلالة
على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذي للحال والصفة
وانما ذكر الكاف وما عطف عليه تقبل ذكر الشيء في بابها بمناسبة نحو الآن هي ...
معنى حرف التعريف ولذا صار موقوفة وعلى السكون لاجتماع الساكنين وكونه اصلا
في تحريك الساكن وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في الشهر الاكثر وقد
تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد تسكن الطاء
فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضي المنفي قوله مثل ما رأيته قط اي ابدا وبناؤها الحقيقة

لكون وضعها وضع الحرف المشددة للحمل عليها وقيل لتضمنها معنى الحرف لان معناها الدهر
الآن وقيل لشبهها بالحرف لانها مثلها في استغراق النفي وعوض بفتح العين وضم
الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفي فعلا نحو لا اراه
عوض اي ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد او اية نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين الا ... ما بقي على وجه الارض ومذ ومنذ بناؤهما ...
... وكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذا بني الثاني على الضم ولاجتماع الساكنين
وبني الاول على السكون لعدم اجتماعهما اذ الحق الساكنين بضم الذال للاتباع او لان
اصل منذ بدليل ... على منذ ... فلما احتيج الى التحريك رد الى الاصل
نحو مذ اليوم فقدمه على منذ لما مر وقيل ان بناءه لكون نحوه وضع الحرف ومنذ محمول
عليه وقال الفاضل العصام لو ثبت ... ان منذ ليس ... والا كيف يكون
... في البناء سابقا عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ في الحرف على ما حكاه الزجاج
عن النحاة لان الحذف لا يلحق الحروف والاستبعاد في ذلك لا يخفى على من له ادنى استعداد
وكذا بني للزوم اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى مضمونها
وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما في الغايات ولم يبن على الضم لان الالف
لا يحتمله واذ بني لما مر ولكونه وضعه وضع الحرف ولذا بني على السكون مع ان مقتضى
... الاولى الضم وكذا قال الفاضل العصام في شرح التلخيص وهو لوقوع امر لوقوع
غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول عقيبه للمسبب مع السبب المقتضي فيلزم منه
ذلك ... وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة الى ان الزمان
... والظرف بمعنى حين ... ابن ... وقال الجنة واجيب
... المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل ... الى ... او في عدم ...
... عدم الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ ... ابن ... بانه ...

وبالاضافة الى الجملة قوى القول بالظرفية ولعل ميل المص الى ذلك حيث ترك معه
وجه البناء حاضر ومتى استفهاما او شرطا للزمان واين استفهاما او شرطا للمكان
ووجه البناء فيهما تضمنهما اياه وان كان بعده كلمتهم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعلا
غير ناسخ فحال نحو كيف جئت وحيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثريا ووجه البناء
فيه ما مر في اذ ولدى بالف مقصورة وقال الرضى لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند
وهو معرب بالاتفاق ثم قال العرب يعاملونه معاملة على والى يثبت مع الف ويقلب
ياء مع الضمير غالبا وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى غير مفرد
لا اصل لا لغة سوى هذه الثلثة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو
اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون وبتسكين
العين للتخفيف كما في عضد فيدفع الالتقاء بفتحه او كسره او كسر النون او حذفها الى ايه
بقوله ولد بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين
الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه [illegible] لغات وعبارة المص تحتملها على ما لا يخفى
قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنيا على السكون لان آخرها النون
الكن المحذوفة والمعتبرة في البناء حال الآخر دون الوسط والقول بان الآخر فيها
منسى والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف لعلة ينسى ثم يحتج ذلك لد بضم الدال [illegible]
غيره وان دفع التقاء الساكنين كحذف الحرف الصحيح لا نظير له كما جرأتم على ذلك حذف
النون في لدن بلا علة انتهى قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحرف وحمل الباقى عليه ورده
الرضى بان الواضع انما يصح وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مبنيا لمن [illegible]
بالحرف فالوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام [illegible]
توزيع بناء الاصل على ما يحصل بالتعريف فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظ وقال الرضى
لاستلزامها الابتداء الذى هو معنى من ويجاد دخول من تاكيدا لمعنى هذا لا حاجة الى التقدير

الى الم يذكر كما قدره الرضى والكاف الذى بمعنى مثل نحو [illegible] كالبرد المنهم
اى عن اسنان مثل البرد الذائب لطافتها وعلى بمعنى فوق نحو من عليه ومن المعنى الى
نحو من تحتهن [illegible] صفة للثلثة الاخيرة والقرينة على اسميتها دخول الحرف الجر
عليها لامتناع دخولها على حرف الجر وغير اللازم من النوعين اربعة اقسام الاول ما
اى اسم مطلقا قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه لكان لم يقطع
عنه فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله [illegible] كلا ضربنا الامثال وفي الظرف قليل نحو قوله
[illegible] وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى في حالين واذا [illegible] مجرورا لمحذوف
منوى في المبنى ومنسى في المعرب وقال الرضى المحقق هو الاول منويا فيه المضاف اليه
اذ لو كان منسيا كان الظرف معربا مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا منه قبل ولم يسمع
المقتضي في غيره نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء واسفل ودون
ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال ولا غير وليس غير ووجه
وجه البناء في الجميع شبهه بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا لنقصان
باقوى الحركات والآن عطف على ما ولو قدمه لكان اولى واظهر وجه البناء فيه شبهه
بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة
او حرف التعريف واللام زائدة وعده من غير اللازم مبني على راى من قال انه قد يعرب
[illegible] الا بقوله كانهما ملآن لم يتغيرا والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون الآن
لالتقاء [illegible] عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر بناء على الآن الفتح المشهور
والاكثر وقال الدماميني وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر
[illegible] بلا حرف الجر ولم يثبت والثاني المنادى وهو ما نودى بحرف النداء لفظا او تقديرا
نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا نحو يا الله ويا سماء بلا تعسف بخلاف
قول [illegible] ابن الحاجب المفرد لا المضاف ولا المشابه به المعرفة قبل النداء او بعده

بحث المنادى

فانه مبني على ما يرفع به ذلك المنادى في غير صورة النداء لفظا او تقديرا او محلا به راجع الى ما الذي
هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة والحرف الذي هو الالف في التثنية والواو في الجمع انما بني لوقوعه
موقع الكاف الاسمية ومماثلته لها افرادا وتعريفا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية
لفظا ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المماثلة بانه لا نسلم
في كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفي في المشابهة والا لبني النكرة المعرفة ثم قال والاوجه
عندي ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتعال واكتب واما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة لسبب
البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقصود الغير معين لان الامر خطاب بالمعين والمقصود الغير ليس
بخلافه بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بني على ما يرفع به للفرق بين حركتي المنادى المعرب
وبين حركة المبني وحروفها كذا في الرضي وهذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع
كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثة او الندبة وهذا الشرط انما يفيد في الواحد
اذ الالف ما دام الف المنادى يقتضي ضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به تلحق
باخرهما الف او لا نحو يا زيدانا ه ويا زيدوناه لانتفاء المناسبة لوجود الفصل بينهما
بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق باخره الف بني على الفتح لان البناء على الفتح
انما يتصور في الواحد دونهما ولذا اختص المثال بما يختص به ولو لم يلحق الالف بآخرهما ايضا
على ما يرفع به لبيين حكمهما ايضا وذلك ان تريد بالالف ما يراد به في تعريف الاعراب فح لا يلحق
باخرهما الف بل لو لحق يلحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا المعنى ولا باوله لام الاستغاثة
او التعجب او التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء
والمبني على الضم ولم يلحق باخره الف ولا باوله لام ويا سلمان مثال للمعرفة بعده والمبني
على الالف بلا الف ولا لام ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو بدونهما ويا رجل [illegible]
وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع بل ما
يقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه قوله وان كان المنادى معرفا [illegible] بعد

وبحكم ان يحمل علة البناء وحروف الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة [illegible] كالضمير للخطاب فيبنى [illegible] للحروف وتمكن [illegible] الحاجة وان فقدت في العلم لكن لم يعتبر فقدانه طردا للباب. عصام الدين رحمه الله

ولا يخفى ان الشرط الاول والاخير مفيد في حقهما على هذا المعنى ايضا فلا تغفل منه

ما اتصل

يا اتصل به شيء هو من تمامه معمول له او نعت له بجملة او ظرف او معطوف عليه على ان يكونا اسما
لشيء واحد او نكرة غير معينة ينصب على انه مفعول به اي يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا
او محلا الذي هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم ونحوه لوجود الداعي ولان الاضافة لكونها من خواص
الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل المماثلة ضعيفة فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل للحاصل
اذ قبل كونه منادى منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا او تقديرا اشكل بمثل يا يوم
لا ينفع مال ولا بنون وبا مثل ما يقتضي وبا غير ما يضر بني مبنيا على الفتح لان كلا منها لم ينصب
لفظا او تقديرا بل محلا مع انه مضاف بفعل مقدر عند سيبويه وهو الصحيح فالعامل في يا عبد الله
اكرم ونادى عبد الله حذف فعله لشيئين حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انيب عنه
حرف النداء ليدل عليه فتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد مثال لشبه المضاف
وما فيه تمامه معمول له ومثال ما فيه تمامه نعت له بجملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من
ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف ومثال ما فيه تمامه معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد
نحو يا ثلثة وثلثين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو ويا رجلا لغير معين بان اريد فيه اي
رجل كان وان لحق باخره اي اخر المنادى المفرد المعرفة الالف المذكور بني على الفتح لاقتضائه
فتح ما قبله نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام مذكور يجب جره لان هاء لام الجر للتخصيص
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وفتحه اللام مفتوحة حملا على كاف
يختلف غير يا نحو للكهولة وللشباب [illegible] للمعطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر وانما الحق
مع المعطوف [illegible] بدخول خاصة الاسم نحو يا لزيد في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد
[illegible] الاستغاثة لانه لو ذكره لم يجمل [illegible] الحكم الاتي في التوابع كما هو في
بعض [illegible] فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضه قيد [illegible] من التابع الجاري فيه هذا الحكم
معرفها بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال والبدل من المنادى المبني على ما يرفع به مطلقا والمعطوف

الى قوله [illegible] الموفق جامي رحمه الباري

مع المعطوف

والمعطوف عليه الخالي عن اللام اذ الحكم الآتي لا يجري في غيره حكمه اي حكم كل من المعطوف
منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء آه مطلقا وذلك لان البدل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة
ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشره كل منهما فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة
والثاني نحو يا زيد وعمرو وكذلك ونحو يا زيد اخا عمرو او واخا عمرو في المضاف ويا زيد
طالعا جبلا او وطالعا جبلا في شبهه ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا في النكرة انما
لم يتعرض بعضا البيان حكم تحريما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها كتوابع سائر
المبني في كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقوله لم ترفع حملا على لفظه ليس كما ينبغي
اذ يلزم منه ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتحقيق
ان الحكم جمع بين الحقيقة والمجاز وان شبهت الرفع في العامل مختلفا فمثل يا زيد العاقل
ليس باعراب ولا بناء كالجر الجواري صرح به في الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البحث
ببحث المنادى المبني كما لا يخفى على الذكي وحروف النداء مبتداء خبره مجموع يا وما عطف
عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب والتهديد الا هو وهو
للبعيد حقيقة كقولك يا زيد للبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعي يا الله يا رب
والله تع وان اقرب من الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعي يستعمله استقصارا
لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشري وقال ابن المنير
هذا دليل اقناعي لا برهان فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب
الينا من حبل الوريد فاين من الاستقصار منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني
فظهر ان لا اختصاص له بالبعيد وايا وهيا حقا للبعيد قدمهما لمناسبتهما لياء في الوضع
فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء مما بعده واي كذلك
وهما للبعيد ايضا كما في التسهيل واي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه لكثرته

وليس في التسهيل نداء غيرها
مغني اللبيب عليه سحائب الحبيب

كما هو المختار لابن الحاجب
وارتضاه الرضي منه

ليا

ليا بكونه على حرفين والهمزة للقريب ووا عنده منها لان الحق عنده كون المندوب
غير المنادى كما صرح في الامتحان وهو مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها بخلاف يا
بعضها جعل غيرها كما سبق والثالث اسم لا النفي الجنس اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا
او شبهه لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية نكرة
متصلة بلا اذ لو كان معرفة او منفصلا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء آه
والتكرير حال كونها غير مكررة اذ حكم المكرر سيجي نحو لا رجل في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين
فيها ولا مسلمين انما بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى
ما ينصب ليكون البناء على حركة او لولوف يستحقها النكرة في الاصل قبل البناء ذكره
الرضي واقول هذا مخالف لما ذكره في المنادى من انه انما بني على ما يرفع به للفرق الخ
فلا بد من بيان الفرق حتى يتم الكلامان ولعله ان لا عامل ضعيف وقد ينزل عنه فجعل
حركته معمولة المبني موافقا لعمله المجازي وهو النصب ليكون امارة ومذكرا له ولا يظن انه معزول
بخلاف عامل المنادى فانه قوي لا ينزل اصلا فلا يظن بالنزل حتى يحتاج الى التذكير هذا
ما سنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير والرابع المضارع
المتصل بنون جمع المؤنث بني به لكون الاول بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا
على الماضي او نون التاكيد خفيفة او ثقيلة انما بني بها لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل
الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم ان كلمة اخرى في الحقيقة
وبني على الضم في جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة الحاضرة
ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما ذكره في الامتحان وقال بعض المحققين
مع الثاني على الفتح ان لم يقع بينهما مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب
تقديرا لوقوع الفصل بينهما بالضمير ونظر التحرير ادق وبالقبول احق لان هذا الفصل
لا يخرجها بكونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا من الفعل المسند الا انه يكون آخر

اما في المعرفة فلما قتناع الفرق ... وايضا في المفصول فلضعف ... اعرابا او بناء منه

اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في النكرة
من معنى نفي الآحاد واما في النكرة فليكون
مطابقا لما هو جواب له من نحو قول القائل
ا في الدار رجل ام امراة وهذا التعليل
جار في المعرفة ايضا نحو لا زيد في الدار
ولا امراة ولا في الدار رجل ولا امراة
وغيره منه

فان قيل لم بني المضارع عند اتصال
النون الاولى قلنا تشبيها بالماضي عند
سيبويه والشبه به اشتراكهما في لحوق
النون وسكون الآخر نحو ضربن ويضربن
فان قيل الاشتراك حاصل بينهما عند
اتصال الف التثنية وواو الجمع المذكر نحو
ضربا وضربوا ويضربان ويضربون فينبغي
ان يكون المضارع مبنيا عند اتصالهما
ايضا مع انه معرب قلنا النون يقتضي لسكون
ما قبلها كما عرف في موضعه والالف والواو
يقتضيان الحركة والحركة آلة الاعراب
والسكون آلة البناء
والمتصل بجزء الشيء متصل بذلك الشيء منه
فكان ما يقتضي آلة الشيء كآلة
ذلك الشيء منه
شرح المصباح
لمولانا سروري
عليه رحمة البارى

هزبنا حتى جعلوا التنوين بعده اعرابا مثال الاول نحو يضربن للغائبة وتضربن للمخاطبة ومثال
الثاني هل يضربنا بفتح الباء او ضمها وهل تضربن بفتح الباء او ضمها او كسرها والنون مخففة
خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ من نحو قبل الاحين يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها عند وجود
شرطها وان كان بناؤها غير لازمة لانتفائه عند عدم احدها واما جائز البناء فالظروف
المضافة الى الجملة والى اذ المضافة اليها فانها اى الظروف المذكورة يجوز بناؤها
لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها على الفتح لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم وكخروج ويومئذ اى حين اذ كان كذا او يوم اذ كان كذا ولم يجب
لعدم لزوم الاكتساب ولذلك في جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة مثل وغير المضاف
الى ما والى ان المصدريتين مع مدخولهما والى ان المشددة كذلك مثل قيامك مثل
ما قام زيد وان يقول وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول وانك تقول وحكم
لا عطف على الظروف المكررة صفة لا المتصل بها المفرد النكرة مبهمات الاسم وقد سبق حكم الاسم
غير المكررة والمفعول عنه بها المضاف وشبهه والمعرفة نحو لا حول عن المعصية ولا قوة على
الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤهما على الفتح على الاصل المذكور وعطف
عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر للاول ورفعهما على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب
ابغير الله حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ الاول على محل
الوصف منونا لا اعرابه ورفعه عطفا على محل البعيد ولا زائدة بينهما وهو بالجر عطف على النصب
وفتح الاول والرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثاني على الاصل المذكور
وهذه الوجوه خمسة اوجه يجوز في هذا المثال اى امثال لا حول ولا قوة الا بالله
في كون لا مكررة متصلا بها اسمها مفرد النكرة مثل لا رجل ولا امراة فيها وصفة الاسم عطف
على الظروف او اسم لا المبني صفة لاسم لا احتراز عن المعرب فان صفته لا يجوز بناؤها
بل الترب قطعا المفرد المتصلة به اى بالاسم صفتان الى الصفة احترز بالاول عن الاضافة فانها

اعلم انه يجوز الغاء لا معادة على مذهب
المبرد وضعفها مجوز حمل رفعها على مذهب
الغائها ويجاب تأويل الاسم بالمعرفة اى
لا حول ولا قوة تحت الشروح عليه
رحمه الله البارى

لايجوز

لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثاني عن المنقول مثل لا غلام فيها
ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل يعرب بان رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها اى
الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي
اليها حقيقة فكانه لا بانشرها نحو رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله
البعيد ونصبا حملا على لفظه او محله القريب نحو لا رجل الظريف بالرفع وظريفا بالنصب
واما معطوفة نكرة بلا تكرير لا يرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب
ولا يجوز بناؤها لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه في جائز البناء واما
المخصوص بحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نقص عنهم فيها بجواز نقل عن الاندلسي ان
[illegible] كتوابع للمنادى قد وقع الفراغ عن تسويد شرح اظهار الاسرار بعون
الملك العزيز الغفار على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى في الضحوة الكبرى من
يوم الثاني والعشرين من رمضان المبارك من سنة خمس وثمانين والف
تم المتعوذ بالكلام بعون الملك العلام والابتهاج الصلوة على الشفيع الهمام سيد
الانام وعلى آله الكرام واصحابه العظام والتابعين الى يوم القيام
بعد المصنف عباد الله الجليل الشيخ محمد بن مصطفى العليل اسكنهما الله
في جنة المفتحة الازهار وادخلهما في جنة تجري من تحتها الانهار اللهم
اغفر ذنوبنا الماضية في الاقوال والافعال واصلح اعمالنا الآتية في حال
الاستقبال وارزقنا صحيح النيات في ابواب الخيرات واحفظنا
من الاهوال في يوم الوصال الخط يبقى زمانا في الكتاب وصاحبه رميم في التراب
من نظر خطه لا ينسى كاتبه عن الدعاء فان الكاتب محتاج الى الدعاء الخط
باقي والعمر فاني والعبد عاصي والرب عافي سنة ثمان وتسعين ومائة والف في شهر جمادى
الاولى في ضحوة الكبرى من يوم السبت هو مكه ديارثوابي قارنه تماكحا ايده يوني بارنه